

الاقتصاد
ع

المجلد الثاني

الفترة من ١ / ١ / ٢٠٠٠

حتى يونيو / ٢٠٠٠

إعداد
ع

مكتبة الأهرام للبحث العلمي



الاقتصاد

المجلد الثاني

الفترة من ٢٠٠٠/١/١

حتى

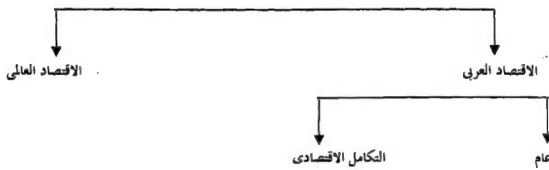
يونيه / ٢٠٠٠

إعداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

المجلد الثاني

الاقتصاد



الإقتصاد العربى

عام

الاقتصاد العربى

عام

١	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تراجم وزن الاقتصاد العربى لى الاقتصاد العالمى	مركز الدراسات السياسة / الاهرام	التقرير الاستراتيجى العربى		٢٠٠٠	١٤٤
٢	مميزات التفوق الاقتصادى	لؤيس حبيقة	السياسة الكويتية	١١٠٢٨	٢٠٠٠/٢/١١	١٥٧
٣	التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية (١) (من ٩)	هنرى توفيق عزام	الحياة	١٣٥٠٥	٢٠٠٠/٣/٢	١٥٩
٤	التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية(٢) (من ٩)	هنرى توفيق عزام	الحياة	١٣٥٠٧	٢٠٠٠/٣/٤	١٦٢
٥	معالجة الركود مابعد الاصلاح الاقتصادى	عبد الرحمن صبرى	الاهرام	٤١٤٤٠	٢٠٠٠/٥/٢٢	١٦٦

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

رقم العدد :

الموضوع الفرعي : عام

٢٠٠٠

تاريخ الصدور :

المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

وفي نفس الاتجاه ارتفعت حصة الدول العربية من الصادرات العالمية لتصبح نحو ١٢,٦% من هذه الصادرات عام ١٩٨٠. أي أن هذه الحصة قد تضاعفت ثلاث مرات بين عامي ١٩٦٥ ، ١٩٨٠ ، وكان ذلك عائدا بصورة كاملة تقريبا إلى الطفرة التي شهدها أسعار النفط وحصول الدول العربية من تصديره ، أي أن هذه الطفرة لا تعكس تنوع هيكل الصادرات العربية أو تحسن قدرتها التنافسية من زوايا الجودة أو السعر ، وإنما تعود كلية إلى التغير في أسعار سلعة أولية يتم تصديرها في صورتها الخام وهي النفط .

ويمكن القول أن الثراء الظاهر للدول العربية الذي يكمسه مؤشر حصة هذه الدول في الناتج والصادرات العالمية عام ١٩٨٠ هو ثراء لم يكن يستند على قواعد راسخة ، وإنما ارتبط بمتغير وقته . ولذلك لما أن تمكنت الدول المستوردة الرئيسية من إعادة السيطرة على سوق النفط منذ منتصف الثمانينات وحتى نهاية القرن العشرين حتى حدث تدهور في حصة الدول العربية من الناتج العالمي والصادرات الدولية قرب نهاية القرن العشرين . ففي عام ١٩٩٧ شكل الناتج المحلي الإجمالي لمجموع

الدول العربية نحو ٢% فقط من الناتج العالمي ، وهوت الصادرات العربية لتصبح حصتها في الصادرات العالمية مجرد ٣,٣% فقط في العام نفسه . أي أن الوزن النسبي للاقتصادات العربية في الناتج العالمي والتجارة الدولية في عام ١٩٩٧ أصبح أسوأ بكثير من الوضع في منتصف الستينات . وإذا كان لهذا الانحدار من معنى فهو أن الدول العربية التي أتيحت لها فرصة استثنائية لتجاوز التخلف والافتقر والتذبذب الاقتصادي من خلال توظيف الإيرادات الاستثنائية الهائلة التي حصلت عليها في فترة الطفرة النفطية من عام ١٩٧٤ حتى منتصف الثمانينات ، لم تحقق نقلة فعالة في تنويع هيكل اقتصاداتها وصادراتها ، ولم تتمكن من تجاوز حالة التذبذب الاقتصادي تبعا لحركة أسعار النفط ، وفشلت في النهاية في بناء قواعد اقتصادية تكفل لها النمو الذاتي المستمر .

تراجع وزن الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي:

تعرض الوزن النسبي للاقتصادات العربية في اقتصاد العالمي لتغيرات كبيرة سواء فيما يتعلق بحصة الدول العربية من الناتج العالمي أو من التجارة الدولية . ففي العام ١٩٦٥ كان الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية لا يزيد على نحو ١,٤% من الناتج العالمي في العام المذكور ، كما شكلت الصادرات العربية نحو ٤,١% من الصادرات العالمية في العام نفسه ، علما بأن حسابات الناتج والصادرات العربية في عام ١٩٦٥ لم تكن تتضمن الإمارات العربية المتحدة واليمن وقطر والأردن والبحرين إما لعدم توفر البيانات أو لكونها غير مستقلة حتى ذلك الحين .

ونتيجة ارتفاع أسعار النفط زادت إيرادات الدول العربية من تصديره ، واستغانت الدول غير المصدرة للنفط من هذا الوضع بصورة مباشرة من خلال المساعدات التي تنفقت إليها من الدول العربية المصدرة للنفط ، وبصورة غير مباشرة من خلال تزايد طلب الدول العربية النفطية الخفيفة السكان على خدمات

عناصر العمل وعلى خدمات المقلولات والخدمات السياحية من العديد من الدول العربية غير النفطية . وكانت النتيجة أن ارتفع اللوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية إلى ٤,٢% من الناتج العالمي عام ١٩٨٠ . أي أن حصة العرب من الناتج العالمي تضاعفت ثلاثة مرات بين عامي ١٩٦٥ ، ١٩٨٠ . ولكن هذا التحسن الشكلي لم يكن مرتبطا من قريب أو بعيد بتطور هيكل اقتصادات العربية وقدرتها على النمو الذاتي المستمر ، وإنما كان مرتبطا بالارتفاع الكبير في أسعار النفط . وكان دور النفط فسي هذه الطفرة واضحا من أن مجموع التواتج المحلية لدول الخليج العربي الست والعراق وليبيا وهي الدول العربية النفطية الرئيسية ، قد أصبح في عام ١٩٨٠ يشكل نحو ٧١,٤% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بعد أن كان يشكل قرابة ٣٥% منه في عام ١٩٦٥ .

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد :

المصدر : التقرير الاستراتيجي افريقي

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠

ثانيا: سياسات متغيرة واختلالات تصفح الاقتصادات العربية:

وعلى الرغم من التحسن النسبي في اقتصادات الدول التي تطبق برامج اصلاح اقتصادى فى التسعينات ، إلا ان القاسم المشترك لكل البرامج هو التركيز على الاصلاح فى السياسات المالية والنقدية من أجل سد العجز فى الموازنة وجمع مستويات التضخم والسيطرة على العجز الخارجى غير ان الاصلاح الهيكلى الخاص بالاقتصاد الحقيقى ظل محدودا حتى نهاية العام ١٩٩٩ . وهو ما يجعل الدول العربية تعبر من قرن إلى قرن جديد وهى مثقلة بالمشاكل الاقتصادية إلى جانب المشاكل السياسية والاجتماعية. وتظهر المشاكل الاقتصادية فى الدول العربية فى استمرار الاختلالات الهيكلية فى صورة فجوات عديدة تؤثر على التقدم الاقتصادى.

اعتادت غالبية الدول العربية المستقلة حديثا على سياسات اقتصادية تسند دورا مهيما للدولة فى الاقتصاد رغم اختلاف أسباب إنباء هذا الدور . ففي الدول المستندة للأيديولوجيا القومية تد توسيع نطاق دور الدولة عبر السيطرة على ممتلكات الأجانب وتأميم ممتلكات الرأسمالية المحلية اعتقادا فى أن هذا سيزدى الى رفع مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي وقوة العمل والسيطرة على الشراكم للتحكم فى الاستثمارات الجديدة وتوزيعها القطاعي لإعادة هيكلة الاقتصاد بما يساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة. ولكن كمال الهدف الأول هو ان استمرار السيطرة الاقتصادية شكل وما زال ضرورة لاستمرار السيطرة السياسية للنخب البيروقراطية والعسكرية الحاكمة فى العديد من الدول العربية .

وفي الدول القائمة على السيطرة القبلية والعائلية على الحكم ، اعتبرت السيطرة على الاقتصاد هـى الأساس القوي لاستمرار السيطرة السياسية من ناحية ولضمان استمرار الاستثمار بالجانب الأعظم من هيكل القوة الاقتصادية للدولة. وفي حالات دول النفط كانت مبررات هيمنة الدولة على الاقتصاد جـاهزة بصورة طبيعية ، على اعتبار أن النفط الذي هو أساس اقتصاداتها يقع تحت سيطرة الدولة التي استخدمته لبناء أرسنقراطية مالية من أبناء العائلة الحاكمة ورؤوس القبائل والعائلات المتحالفة معها ومن يعملون فى خدمتها فى الإدارة العليا للدولة .

ومنذ النصف الثاني من الثمانينات بدأت معدلات النمو فى التراجع نتيجة ظهور مشاكل سيطرة قطاع الدولة والقطاع العام على التكوين الرأسمالى فى معظم الدول العربية مما أدى الى تـدنـى مستوى كفاءة العملية الإنتاجية نتيجة ضعف كفاءة إدارة الاستثمارات العامة. ومن ثم زاد الاعتماد فى التمويل على العالم الخارجى. وأدى هذا الى بزوغ أزمة مديونية " خارجية لعدد كبير من الدول العربية. وساهم فى ذب هبوط أسعار النفط بحددة فى منتصف الثمانينات .

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

رقم العدد :

الموضوع الفرعي : عام

٢٠٠٠

تاريخ الصدور :

المصنّف : التقرير الاستراتيجي العربي

١- فجوة بين الادخار والاستثمار :

غير ان الفترة الزمنية عام ١٩٨٥ اتسمت بانخفاض معدل الاستثمار في هذه الدول بنحو ٤% من الناتج المحلي الاجمالي. وفي المقابل انخفض ايضا كل من معدلات الادخار المحلي والقومي بحدة الامر الذي ادى إلى تحول الفائض فسي الموازين الجارية إلى عجز بلغ متوسطه ٤% من الناتج المحلي الاجمالي.

اتسمت الدول العربية غير المصدرة للنفط خلال فترة النمو السريع والاستثمار المرتفع ٧٤-١٩٨٥ بارتفاع معدل الاستثمار بنحو ٩% من الناتج المحلي الاجمالي في حين ارتفع الادخار المحلي بنحو ١% فقط من الناتج المحلي الاجمالي مما أدى لفجوة كبيرة بين الاستثمار والادخار. وتضائل السلوك الادخاري مع عدد من العوامل التي أدت لتعميق الفجوة من أهمها انخفاض متوسط دخل الفرد في هذه الدول، وارتفاع مستويات التضخم وانعكاسه على وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة، كذلك سعر صرف مغالي في قيمته، والعجز المالي الناتج عن انخفاض ايداع القطاع العام المسيطر على النشاط الاقتصادي مما ساهم في الضغط على اجمالي المدخرات . وترتب على ذلك اعتماد هذه الدول فسي تمويل برامج التنمية على المدخرات الاجنبية فسي صورة ديون ومعونات وتحويلات العاملين بالخارج ، ومن ثم تفاقم عجز الحساب الجاري.

ومنذ عام ١٩٨٥ عانت هذه الدول غير المصدرة للنفط من انخفاض معدل الاستثمار مقارنة بالفترة السابقة نتيجة هبوط مصادر التمويل الخارجي فسي ظل تفاقم ازمة الديونية العالمية في الوقت الذي لم يرتفع الادخار المحلي بأكثر من ٠,٥% من الناتج المحلي الاجمالي سنويا بالمقارنة بالحقبة السابقة .

وفيما يتعلق بالوضع في الدول المصدرة للنفط ، مازال الاعتماد الكبير على صادرات النفط عيلا رئيسيا في التغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي في هذه الدول. فقد اتسمت هذه الدول خلال للفترة ٧٤-١٩٨٥ بارتفاع معدل الاستثمار بمتوسط ١٠% سنويا إلى الناتج المحلي الاجمالي مقابل ارتفاع أكبر في معدل الادخار بنحو ٢٤% إلى الناتج المحلي الاجمالي. وساعد على تحقيق هذه المعدلات لارتفاع اسعار النفط في عامي ٧٣ و ١٩٧٩ . وانعكس ذلك على تحقيق فائض في الحسابات الجارية وصل إلى ١٨% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ٧٤-١٩٨٥ .

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

رقم العدد :

الموضوع الفرعي : عام

٢٠٠٠

تاريخ الصدور :

المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

ويعزى انخفاض متوسط دخل الفرد في العالم العربي ليس فقط إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإنما أيضا إلى تقلبات مصادر الدخل في الدول العربية وارتفاع معدل النمو السكاني. ويمكن ذلك بالضرورة على زيادة الحاجة لخلق فرص عمل لتجيم البطالة التي يخلقها ضعف النمو وزيادة السكان. كما يؤدي هذا الوضع للضغط على الخدمات الاجتماعية .

ومن الواضح أن هناك ارتباطا وثيقا بين التغيرات في أسعار النفط وبين اتجاه معدلات النمو سواء للدول المصدرة أو غير المصدرة للنفط ، حيث أن الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية يشير إلى سيطرة الصناعات الاستخراجية على النسبة الأكبر (٤٠,١%) وتليها الزراعة (٢٤,١%) ثم تأتي الصناعات التحويلية (٢١,٢%) في المرتبة الثالثة.

ويوضح توزيع الهيكل القطاعي تلك الجهود التي بذلت في الدول العربية لتوزيع القاعدة الانتاجية وزيادة الاهتمام بالصناعة، حيث تدخل الدول العربية القرن الجديد وهي ما تزال تسهم بالتخصص في المواد الأولية بل في عدد ضئيل من هذه المواد مما يعرض اقتصاداتها لتقلبات حادة نتيجة القاعدة الاقتصادية المعروفة والتي ما تزال سارية وهي أن أسعار المواد الأولية تتجه للتذبذب والانخفاض في حين تتجه أسعار السلع المصنعة للارتفاع.

وإزاء ذلك ، يتضح أن الدول العربية تواجه تحديات جسيمة تحتاج العمل الجاد للتغلب عليها حتى يمكن تحقيق الغايات المرجوة لتحسين مستوى الفرد في العالم العربي، ومن أهم هذه التحديات:

أ- زيادة التكوين الرأسمالي بالاعتماد على القطاع الخاص .

ب- العمل على تحسين كفاءة الاستثمار سواء من ناحية رأس المال أو العمالة لزيادة الانتاجية .

ج- تحفيز الاندثار المحلي لتوفير مصدر لتمويل برامج التنمية .

د- نهضة المناخ لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

وأما الاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد بدأ منذ منتصف الثمانينات فقط في الارتفاع لتصل نسبة هذا الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نحو ٠,٥% فقط سنويا . وهذا معدل منخفض للغاية خاصة إذا قورن بنفس المعدل في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا أو دول أمريكا اللاتينية.

ويعزى ذلك إلى التشرهات في مناخ الاستثمار في معظم الدول العربية، إلى جانب ضعف كفاءة رأس المال في ظل سيطرة الاستثمارات العامة على النسبة الأكبر من النشاط الاقتصادي. والجدير بالملاحظة أن المعدل الحدي لرأس المال (التغير في رأس المال/الناتج) مازال مرتفعا في العالم العربي مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم ليعبر عن ضعف كفاءة الاستثمارات في المنطقة العربية .

٢ - ضعف عام في الأداء الاقتصادي :

تشير تقديرات النمو إلى ضعف الأداء الاقتصادي للدول العربية بصفة عامة ، لأن متوسط معدل النمو السنوي في أعلى فتراته (٢٠-١٩٨٥) لم يتجاوز ٥% ، في حين بلغ متوسط معدل النمو خلال التسعينات نحو ٣,٨% فقط . بل أن معدل النمو سجل تراجعا في عام ١٩٩١ بنحو ٤,٣% وبلغ صفر في عام ١٩٩٣ . وهذا ما يشير إلى خلل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها المرجوة والتي لا بد أن تسعى لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وقد تكون الصورة أكثر قتامة إذا قورنت معدلات النمو في العالم العربي مع الدول الآسيوية أو دول أمريكا اللاتينية مع الأخذ في الاعتبار التعداد السكاني المرتفع للعالم العربي الذي يتعدى ٢٦٤ مليون نسمة. وهذا ما انعكس على متوسط دخل الفرد العربي .

ويوضح معدلات النمو في متوسط دخل الفرد في العالم العربي ارتفاعها بنسب ضئيلة بلغت في النصف الأول من السبعينات ٢,٣% ولكنها تراجعت في النصف الأول من التسعينات ليبلغ معدل نموها ٠,٧٥% . كما أنها سجلت تراجعا خلال فترة الثمانينات يتعدى متوسط نمو دخل الفرد في الدول الآسيوية وهو ٧% .

وتستدعى المناقشة الموضوعية للجدل بين الاتجاهين ، والذي يقف حائلا في كثير من الأحيان امام وضع السياسات الاقتصادية لتتقدم الدول العربية ، الاجابة على سؤالين رئيسيين :
اولهما : هل تسير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والدول الغربية دائما في صالح الأخيرة ؟
وثانيها : هل يمكن تحسين وضع الاقتصادات العربية دون الاندماج في الاقتصاد العالمي بافتراض ان هناك بديلا عن هذا الاندماج ؟

١- علاقات تجارية في مصلحة العرب :

تشكل التجارة الخارجية إلى اجمالي الناتج المحلي في الدول العربية نسبة كبيرة تتعدى ٥٥% . ويمد هذا المعدل مرتفعا مقارنة بالدول المتقدمة التي لا يتعدى المعدل فيها ١٥% . ويكس ذلك أمرين مهمين :

أولهما : اعتماد جزء كبير من دخل العالم العربي على التجارة الخارجية بصورة تفوق المعايير الدولية وهو ما يشكل نقطة ضعف للاقتصادات العربية .
وثانيهما : ان حاجة الدول العربية إلى التجارة الخارجية تفوق حاجة معظم دول العالم . ومن ثم فلن تكون فكرة الانغلاق أو المقاطعة لا تتسق مع سمات الاقتصادات العربية .

ومن ناحية حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والعالم ، فقد سجل الميزان التجاري للسدول العربية فائضا وصل لنحو ٣٠ مليار دولار في عام ١٩٩٧ ، مما يعني ان العلاقات التجارية مع العالم هي في صالح الدول العربية ، لأنها ببساطة شديدة تصدر للعالم سلعا أكثر مما تستورد .

ويلاحظ من التوزيع الجغرافي لصادرات الدول العربية ان الجزء الأكبر من هذه الصادرات يذهب إلى اسواق العالم المتقدم (الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) بنسبة تتعدى ٥٠% من اجمالي الصادرات .

ويؤكد ذلك مدى أهمية الاسواق المتقدمة لصادرات الدول العربية لأنها تستوعب الشطر الأعظم من هذه الصادرات وتحقق الفائض في العلاقات التجارية ، في حين أن نسبة الواردات

ثالثا : نحو اندماج لا غنى عنه في الاقتصاد العالمي :

تفرض التطورات العالمية بما تحمله من إنفتاح وتنافس تحديات جسيمة على الدول العربية . فقد شهد العالم منذ نهاية الثمانينات سلسلة من المتغيرات الجوهري أثرت على القواعد والأسس التي تحكم النظام العالمي . وأدى تعاظم درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم المختلفة إلى زيادة حدة المنافسة في ظل ميل الاسواق العالمية إلى تخصص في إنتاج السلع والخدمات على اساس المزايا النسبية .

وترتب على ذلك زيادة درجة الانكشاف للأسواق الضعيفة . وساهم في ذلك التقدم التكنولوجي الهائل الذي وفر أمام المستهلك كافة المعلومات للاختيار بين السلع والخدمات المتميزة سواء من ناحية السعر أو الجودة . وبات واضحا مدى تواضع السلع والخدمات التي تقدمها الاسواق العربية سواء من ناحية السعر المرتفع أو الجودة المنخفضة . وهكذا تدخل الدول العربية القرن الجديد في ظل العولمة وهي محملة بمشاكل اقتصادية هائلة ، وموزعة بين اتجاهين واضحين :

الاتجاه الأول : يرى أن اندماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي ، يوفر فرصا ومكاسب لا غنى عنها من منطلق الاستناد على قاعدة اقتصادية صحيحة وهي ان المنافسة العالمية تعمل على تحسين كفاءة إستخدام الموارد وبالتالي تحسين المزايا النسبية لكل دولة . ويعكس ذلك تحسين فرص النمو وارتفاع متوسط دخل الفرد .

أما الاتجاه الثاني : فيرى أن الاختلالات الاقتصادية في الدول العربية لا تنزى لمشاكل داخلية أو لتطبيق سياسات اقتصادية غير مناسبة ، وإنما ترجع إلى ما تسببه الهيمنة الغربية على الدول النامية بصفتها عامة والغربية بصفة خاصة . وتقود مجادلات هذا الاتجاه في محصلتها النهائية إلى مزيد من الانغلاق استنادا إلى مقولات لييبولوجية تأخذ شكلا اقتصاديا ولكنها تقع في مجملها خارج نطاق العلم "تصادي وأي علم على الاطلاق".

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد :

المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠

الرئيسية هو المزيد من الاندماج في السوق العالمية للاستفادة من التقاسية والتطوير التكنولوجي.

٢ - دور أساسي للتمويل الأجنبي في التنمية العربية :

تعتمد الدول العربية في سد الفجوة بين الاستثمار والإنتاج على العالم الخارجي، ووصل الاعتماد على التمويل الخارجي بكافة أشكاله خلال النصف الثاني من الثمانينات والتسعينات إلى نحو ٤% من الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول العربية.

ويتسع الاعتماد على التمويل الخارجي في الدول غير "المصدرة للنفط بطبيعة الحال أكثر من الدول المصدرة للنفط حيث وصل التمويل الخارجي في الفترة ٧٠-١٩٧٣ إلى نحو ١٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح تقسيم التمويل الخارجي إلى أشكاله المختلفة أن التمويل الرسمي للتنمية يحظى بالنسبة الأكبر من التدفقات الخارجية حيث وصل نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات للدول النامية إلى ١٤,٥% في بداية التسعينات ثم انخفض إلى ٧,٩% في عام ١٩٩٧ ، في حين أن معدل التدفقات الخاصة للاستثمار الأجنبي لم يتعد ٥,٥% طوال عقد التسعينات، بسبب عدم حدوث تحسن ملموس في المناخ الاستثماري في الدول العربية. وهذا واضح في اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبي. فخلال عقد السبعينات كان متوسط التدفقات المالية الداخلة سنوياً إلى الدول العربية نحو ٨ مليار دولار ، في الوقت الذي كان معدل التدفقات الخاصة الخارجة من الدول العربية سنوياً ١٧ مليار دولار ، أي أكبر من معدل المديونية الخارجية السنوى (١٠ مليار دولار).

ويعني هذا أن التسهيلات الكبيرة في مناخ الاستثمار واستمرار سيطرة القطاع العام في الدول العربية في تلك الحقبة لم تقف حائلاً أمام زيادة التدفقات الأجنبية ، وإنما أدت إلى هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج حيث يوجد مناخ استثماري مستقر اقتصادياً وسياسياً. ولكن مع الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد الجزئي في معظم الدول

العربية من الأسواق المتقدمة (أوروبا - أمريكا - اليابان) لا تتعدى ٤٠% من جملة هذه الواردات. ويعني ذلك بالطبع أن استفادة الدول العربية من علاقتها مع الدول المتقدمة تفوق استفادة هذه الدول المتقدمة في إطار التبادل التجاري .

ويؤكد ذلك عامل آخر أكثر أهمية وهو أن نسبة ما تصدره الدول المتقدمة إلى الدول العربية لا تشكل أهمية كبيرة إلى إجمالي صادراتها. حيث لا تتعدى صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم العربي إجمالاً نسبة ٢,٢% من إجمالي صادراتها مما يشير إلى ضلالة أهمية الأسواق العربية بالنسبة إلى الدول المتقدمة .

كما أن تحليل الهيكل السعلي للصادرات والواردات يؤكد مدى أهمية الأسواق المتقدمة بالدول العربية. فيشير هيكل الصادرات العربية إلى اعتمادها بصفة أساسية على المواد الأولية وبصفة خاصة على الوقود المعنوي الذي تصل نسبته إلى إجمالي الصادرات نحو ٦٧,٠% . وهذا ما يشير إلى ضلالة أهمية نوعية الصادرات العربية إلى الأسواق المتقدمة مع الأخذ في الاعتبار التحول نحو تقليص أهمية المواد الأولية للدخلة في التصنيع ومحاولة وجود بدائل للنفط .

وفي الجانب الآخر يتضح أن هيكل الواردات العربية يمثل في سلع صناعية وآلات ومعدات تصل نحو ٣٣% . ومن المؤكد أن الآلات و السلع التكنولوجية المتقدمة هي ذات أهمية بالغة للشعوب العربية سواء إقامة صناعات أو للتقدم المعرفي والعلمي .

كما يوضح هيكل الواردات اعتماد العالم العربي على الخارج لسد الفجوة الغذائية مثل القمح والحبوب والالبان. وهي سلع لا يمكن المزايدة عليها لأن الاستغناء عنها يعني فناء للشعوب. كما أن السوق العربية ما تزال قصيرة في إنتاج غذائها ، ومن ثم تعتمد على الخارج .

وبعد غياب المنافسة أحد الأسباب الرئيسية لفشل الأسواق العربية في توفير للحد الأدنى من الغذاء والآلات اللازمة للتصنيع. ولهذا فإن أحد سبل العلاج

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى

رقم العدد :

الموضوع الفرعى : عام

٢٠٠٠

تاريخ الصدور :

المصدر : التقرير الاستراتيجى العربى

كفاءة تخصيص الموارد من خلال التعرض واسع النطاق لتحديات المنافسة مع الاقتصادات الأخرى وانتاجها من السلع والخدمات ليس فى الأسواق الدولية فحسب ولكن فى السوق المحلية لأى دولة أيضا . وقد أثبتت التجربة التاريخية أن تطوّر أى اقتصاد خلف أسوار الحماية الجمركية وغير الجمركية لزم من طويل يخلق كيانا اقتصاديا ضعيفا نافذا للتحديات وما تثيره من استجابات ضرورية للتطور والتجديد.

وتتضح فداحة التأثير السلبى للتطور خلف أسوار الحماية الجمركية عندما نقارن التطور الاقتصادى فى مصر وكوريا الجنوبية، ففي عام ١٩٦٥ بلغ الناتج المحلى الإجمالى المصرى نحو ٥,١ مليار دولار وبلغ نصيب الفرد منه نحو ١٧٣ دولار فى العام نفسه، فى حين بلغ الناتج المحلى الإجمالى الكورى الجنوبي فى العام نفسه حوالى ٣ مليارات دولار وبلغ متوسط نصيب الفرد منه فى كوريا نحو ١٠٥ دولار .

لكن نتيجة التطور الاقتصادى والصناعى الكورى الجنوبي المذهل والمبنى على المنافسة فى الأسواق الخارجية كضرورة لتحقيق الاستراتيجية للتصديرية الكورية ، مقابل الجمود الشديد للصناعة المصرية خلف أسوار الحماية الجمركية المبالغ فيها والطويلة الأمد بلا مبرر ، أصبحت كوريا الجنوبية أكثر ثراء بكثير من مصر وبلغ ناتجها المحلى الإجمالى نحو ٣٦٩,٩ مليار دولار عام ١٩٩٨ مقارنة بنحو ٧٩,٢ مليار دولار لمصر فى العام نفسه وأصبح متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى يبلغ ٧٩٧ دولار فى كوريا مقابل ١٢٩٠ دولار للفرد فى مصر فى عام ١٩٩٨ .

هذا فضلا عن أن قيمة الصادرات السلعية المصرية بلغت نحو ٢٦٣,١ مليون جنيه مصرى أى نحو ٦٥,٥١ مليون دولار عام ١٩٦٥ مقارنة بنحو ١٧٦,٧ مليون دولار قيمة صادرات كوريا فى ذلك العام. أى أن الصادرات السلعية المصرية كانت حتى عام ١٩٦٥ تبلغ نحو ٣,٤ مرة قدر الصادرات السلعية الكورية. أما فى عام ١٩٩٨ فإن قيمة الصادرات السلعية المصرية لم تتجاوز ٣٩٠,٨

العربية وبدء برامج الإصلاح، وصل صافي التدفقات الرأسمالية فى عقد التسعينات سنوياً لنحو ٢٥ مليار دولار، خاصة وأن اتجاه الدول العربية نحو تطوير أسواق رأس المال عمل على جذب الاستثمار الأجنبى غير المباشر الذى كان منعزما فى العقود الماضية.

وتعتبر المعونات الخارجية أحد المصادر الرئيسية التى اعتمدت عليها الدول العربية فى سد الفجوة بين الاستثمار والاخلاق. وقد اتسمت هذه المساعدات بارتفاعها فى العقد الماضى وبداية التسعينات وهى الفترات التى اتسمت بضعف التدفقات الرأسمالية من الاستثمار الأجنبى إلى الدول العربية ، الأمر الذى يعنى أن ارتفاع المساعدات الائتمانية قد عوض عن الاستثمار الأجنبى وقام بدور هام فى تنفيذ برامج التنمية فى الدول العربية. حيث بلغت اجمالى المساعدات الائتمانية إلى الدول العربية منذ عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٦ نحو ٦٧,٥ مليار دولار.

ويثير ذلك سؤالا عما يمكن أن يحدث إذا توقف تدفق رأس المال الأجنبى إلى الدول العربية وكذلك المعونات التقنية. والاجابة ببساطة شديدة هى أنه إذا توقفت التدفقات المالية الداخلة إلى الدول العربية سواء فى صورة الاستثمار الأجنبى او المساعدات والمعونات فهذا يعنى ازدياد فجوة الاستثمار والاخلاق ، وبالتالي عدم القدرة على تنفيذ جزء كبير من برامج التنمية فى الدول العربية.

والجدير بالملاحظة أن تنظيم الاستفادة من المعونات يتوقف على الدول المستقبلة للمعونة أكثر من الدول المصدرة مهما كانت شروط هذه المعونة. وفى كثير من الأحيان كانت المشاكل فى كفاءة إستخدام المعونة ترجع إلى المتلقين لها، سواء من ناحية عدم الكفاءة أو الفساد الإدارى.

٣ - الاندماج فى العالم ضرورة حيوية للاقتصادات العربية .

وتزداد أهمية الاندماج فى الاقتصاد العالمى لأنه أصبح ضا ربا لتطوير القدرة على المنافسة ورفع

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

رقم العدد :

الموضوع الفرعي : عام

تاريخ الصدور :

المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

٢٠٠٠

والاكتفاء بالرسوم الجمركية المباشرة والواضحة حتى تكون هناك شفافية في مستويات الحماية.

● بالنسبة للتجارة الدولية في المنسوجات والملابس التي كانت مقيدة من خلال الحصص الثنائية في ظل اتفاقية الألياف المتعددة- (Multi Fibre Arrangement) فتم الاتفاق على الإنهاء التدريجي لنظام الحصص المتبع في هذه الاتفاقية خلال عشر سنوات على أن تقوم الدول النامية بخفض تعريفاتها الجمركية على وارداتها من المنسوجات والملابس. وفي نهاية السنوات العشر يتم تطبيق قواعد الجات لتحرير التجارة الدولية على المنسوجات.

● تخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية المحلية بنسبة ٢٠%، وخفض الصادرات المدعومة بنسبة ٣٦% من حيث القيمة، وبنسبة ٢١% من حيث الحجم، وتحول كل الحواجز المعوقة للواردات الزراعية إلى رسوم جمركية واضحة مع خفضها بنسبة ٣٦%، وخفض التعريفات على المنتجات الزراعية الاستوائية بنسبة ٤٠%، وفتح أسواق الأرز في كل من اليابان وكوريا الجنوبية تدريجياً.

● الاتفاق على وضع قواعد ومعايير دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق الطبع وحقوق الأداء والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وتصميمات نظم رقائق السيلكون الخاصة بالحسبات الآلية، مع منح الدول النامية فترة سماح قبل وضع هذه القواعد والمعايير موضع التطبيق.

● إنهاء وسائل الحماية التجارية التي تطبق تحت دعوى مكافحة الإغراق، مع وضع قواعد واضحة لتحديد حالات الإغراق والمقوبات التي تتعرض لها الدول التي تقوم بإغراق أسواق الدول الأخرى (تصدير سلع بأقل من سعرها في السوق المحلية للدول المصدرة)

● الإقرار بحق الحكومات في استخدام أنظمة ومعايير فحص المنتجات للتأكد من أنها آمنة للمستهلكين وغير ضارة بالبيئة أو بمعنى آخر مطابقة للمواصفات القياسية صحياً وبيئياً وفنياً، مع وضع معايير تضمن ألا تؤدي الإجراءات التي

مليون دولار مقارنة بنحو ١٣٢٢٢٢ مليون دولار قيمة الصادرات السلعية للكورية الجنوبية في العام ذاته. أي أن الصادرات السلعية المصرية عام ١٩٩٨ أصبحت تقل عن ٣% من قيمة الصادرات السلعية الكورية الجنوبية في العام نفسه بعد أن كانت الصادرات السلعية المصرية تبلغ أضعاف نظيرتها الكورية في منتصف الستينات.

ورغم أن كوريا في إطار الدعم الأمريكي والغربي لها في زمن الحرب الباردة قد استفادت من فتح السوق الأمريكية أمامها ومن التكنولوجيا الغربية واليابانية دون دفع مقابل حقوق الملكية الفكرية، إلا أن ذلك وحده لا يفسر التفرة الاقتصادية الهائلة التي حققتها تلك الدولة مقارنة بالنمو البطيء للنتائج والصادرات في مصر. والأرجح أن تعرضها لتحديات المنافسة واستجابتها الفعالة لها قد شكل دافعا قويا للتقدم والنمو في حين أصيب الاقتصاد المصري بالجمود وبضعف كفاءة تخصيص الموارد خلف أسوار الحماية المبالغ فيها والطويلة الأمد.

كذلك فإن الاندماج في الاقتصاد العالمي أصبح ضرورة بعد أن شهدت السنوات الأخيرة توسعا كبيرا لأطر الدولية لتحرير الاقتصادي ولتحقيق الاندماج الاقتصادي الدولي. هذه الأطر التي لا يمكن البقاء خارجها طويلا دون التعرض لخطر التهميش والمجز عن التأثير في طبيعة وشروط عملية تحرير العلاقات المالية والاقتصادية الدولية الجارية فعلياً، والتي لا يمكن التأثير فيها بجدياً إلا من داخلها. وتتركز أهم أطر التحرير الاقتصادي التي تشكل أساس التوسع في الاندماج الاقتصادي الدولي، في التالي:

أ- اتفاق جات لتحرير التجارة الدولية جزئياً وتدرجياً الذي تم التوقيع عليه رسمياً في أبريل ١٩٩٤ والذي تأسست بموجبه منظمة للتجارة العالمية. وأهم نقاط هذا الاتفاق هي:

● إعفاء ٤٠% من الواردات للصناعية من الرسوم، والتحرير الكامل لتجارة العقائير والمعدات الطبية ومعدات للمحالات والصلب والآلات والمعدات الزراعية والكحول والخشب واللعب، مع انتهاء أشكال الحماية الجمركية غير المباشرة

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى

الموضوع الفرعى : عام

المصطلح : التقرير الاستراتيجى العربى

اسم كاتب المقال :

رقم العدد :

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠

تستخدمها الحكومات فى هذا الصدد، إلى خلق عوائق أمام حرية التجارة.

• تأسيس منظمة التجارة العالمية، على أن تقوم بمتابعة تنفيذ نتائج جولة أوروڤوى (اتفاق جات) ومراقبة التزام الدول الأعضاء فيها بهذا الاتفاق.

وقد بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية ١٣٤ دولة عام ١٩٩٨، وهو فى تزايد مستمر لأن هناك ٢٢ دولة أخرى تطلب عضوية المنظمة، وهناك سبع دول عربية أعضاء فى المنظمة هى مصر والمغرب وتونس وموريتانيا وجيبوتى والكويت والبحرين وهناك دول تستكمل إجراءات الانضمام هى الامارات وقطر ودول ترغب أو تتفاوض للانضمام مثل العراق والجزائر والأردن والسعودية والسودان.

ب- اتفاق تحرير الخدمات الدولية للاتصالات والذي تم التوصل إليه فى عام ١٩٩٧ حينما توصلت ٦٨ دولة من الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية إلى اتفاق لتحرير التجارة الدولية فى الاتصالات ليحل حيز التنفيذ فى بداية عام ١٩٩٨، علما بأن هذه الدول تساهم بنحو ٩٠% من قيمة إيرادات تجارة الاتصالات العالمية. وكانت قيمة هذه التجارة قد بلغت نحو ٧٨٨ مليار دولار عام ١٩٩٥، ومن المرجح أن تكون قد بلغت قرابة تريليون دولار عام ١٩٩٨ على ضوء النمو السريع لهذه التجارة. وتشير التقديرات الأمريكية إلى أن قيمة هذه التجارة يمكن أن تتراوح بين ٢ و ٣ تريليون دولار على ضوء تزايد انفتاح السوق العالمية للاتصالات. ويتلخص الاتفاق فى فتح الأسواق الرئيسية الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الاتحاد الأوروبي) بشكل كامل للمنافسة المحلية والأجنبية اعتباراً من عام ١٩٩٨، علما بأن إيرادات الاتصالات فى هذه الأسواق الثلاثة تشكل نحو ٧٥% من إيرادات الاتصالات العالمية. كذلك نص الاتفاق على موافقة اليابان على إزالة القيود على اعالة بيع الطاقة غير المستغلة للخطوط الدولية. كما تم الاتفاق على قيام المكسيك وكندا بتحرير سوقيهما، وتقرر رفع الحد الأقصى المسموح للأجانب بتملكه فى

شركات الاتصالات إلى ٤٩% بالنسبة للمكسيك و٤٧% بالنسبة لكندا. كذلك تم الاتفاق على تأخير تنفيذ بعض دول الاتحاد الأوروبي للاتفاق مثل أسبانيا (تبدأ التنفيذ عام ٢٠٠٣). كما تعهدت دول أمريكا اللاتينية بتحرير أسواق الاتصالات فيها بدرجات متفاوتة خلال خمس سنوات أى بحلول عام ٢٠٠٣، وتعهدت دول أوروبا الشرقية بتحرير أسواقها بعد فترات سماح متفاوتة حيث ستكون جمهورية التشيك هى البائدة بالتحرير عام ٢٠٠٠، وستكون المجر هى التى سيستتم التحرير عام ٢٠٠٥. كما تضمن الاتفاق قيام الدول الآسيوية بالمزيد من تحرير أسواق الاتصالات فيها خلال السنوات القادمة.

ج- اتفاق تحرير الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية الذى تم التوصل إليه فى ديسمبر ١٩٩٧ حيث وقعت عليه ٧٠ دولة من بينها مصر. وقد بدأ تطبيق الاتفاق اعتباراً من بداية عام ١٩٩٩. وينص الاتفاق على قيام كل دولة من الدول الموقعة عليه بفتح الأسواق المالية والبنوك والخدمات المالية عموماً أمام المستثمرين من الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق، علما بأن الدول المتبعين الموقعة على الاتفاق تملك ٩٥% من أسواق الخدمات المالية فى العالم.

لكن العديد من الدول للموقعة على هذا الاتفاق طلبت فترات سماح قبل تنفيذ بعض بنوده واستثناء بعض البنود الأخرى، وعلى سبيل المثال التزمت مصر فى هذا الاتفاق بالسماح بملكية أجنبية بنسبة ١٠% لبك محلى دون أى شروط بالنسبة لجنسيته، كما التزمت بإزالة كل القيود أمام مشاركة الأجانب فى سوق المال وبالتحرير الكامل لخدمات الاستثمارات وبالتحديد تقدير وإدارة المخاطر. لكن مصر ألفت بعض القيود من مجال التأمين حيث أنها ستسمح بحلول عام ٢٠٠٠، بارتفاع حصة الأجانب فى شركات التأمين على الحياة لتصل إلى ٥١%، وستسمح بهذا الأمر لشركات التأمين الأخرى بحلول عام ٢٠٠٣ مع اشتراط أن يكون مديرو شركات التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث من المصريين.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد :

المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠

مخاطر محددة يمكن تفاديها :

هناك ثلاثة شروط أساسية لنجاح أي تحرير اقتصادي وهي الشفافية والمساءلة والمقبولية الاجتماعية. ويبدو توفر هذه الشروط من الممكن أن ينجح التحرير المالي في المدى القصير لكنه سيرتبط بالفساد والإجبار الاجتماعي ، وعلى المدى الطويل يمكن أن يتسبب ذلك في كوارث مالية واقتصادية على غرار ما جرى في بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا والبرازيل.

والشفافية بمعناها الحقيقي تعني إتاحة الكاملة والمترجمة للمعلومات الاقتصادية للجميع على قدم المساواة والوضوح لتنام وللعلن لكل عقود الأعمال العامة وللمعايير التي تطبق على الجميع بشكل عادل والتي يتم بمقتضاها الفوز بهذه العقود وأيضا لمعايير الحصول على أي أصل أو خدمة أو وظيفة عامة.

والمساءلة تعني خضوع كل الأعمال والسياسات الاقتصادية العامة للمساءلة من قبل السلطات التشريعية والقضائية وحتى من المواطنين وذلك كآلية للرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية لمنع تفشي الفساد واستغلال النفوذ فيها.

والمقبولية الاجتماعية تعني وجود توافق اجتماعي في أوساط النخبة والجمهور على السواء كضمان للتفاعل الاجتماعي الإيجابي مع عملية التحرير الاقتصادي ، وهو تأكيد يمكن أن يتضح من إدارة حوار عام حر وديمقراطي حول سياسات التحرير قبل بدء تطبيقها .

ورغم إمكانية توفر بعض الشفافية وجانب من المساءلة في نظم غير ديمقراطية، إلا أن الشفافية الحقيقية الكاملة أو شبه الكاملة والمساءلة الفعالة والممانة للفساد لا تتوفران إلا في نظام ديمقراطي حقيقي ، كما أن قياس المقبولية الاجتماعية لأي سياسة غير ممكن إلا في النظم الديمقراطية .

وبما أن الدول العربية لا تتمتع بنظم ديمقراطية كاملة فإن هناك انتقاصا لشروط ضروري لنجاح أي تحرير اقتصادي على المدى الطويل. ولذلك فإن التطور الديمقراطي يصبح ضرورة اقتصادية في هذه

الحالة كما أن هناك ضرورة لتطوير النظام التشريعي الإشرافي والرقابي لدى أي توجه للتحرير المالي والاقتصادي عموما حتى لا ينتشر الفساد والفسوضي وثقافة "الخطيئة" التي لا يمكن أن تشكل أساسا لبناء اقتصاد قوي وقادر على التطور والنمو الذاتي.

ومن الضروري قبل الاندماج على أي عملية تحرير اقتصادي أن يتم اختيار التوقيت المناسب لذلك لأن سوء اختيار التوقيت قد يكون مصدرا لفشل عملية التحرير برمتها. وهناك نماذج كثيرة على النتائج الويلسية لسوء اختيار توقيت التحرير الاقتصادي عامة والمالي بصفة خاصة مثلما حدث في المكسيك عام ١٩٩٥ عندما خفضت سعر عملتها وتقدمت في عملية تحرير سعر وسوق الصرف في وقت كان الاقتصاد المكسيكي يعاني فيه من ضغوط متعددة على رأسها نقص الفادح في الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة . وكانت النتيجة هي انهيار سعر العملة للمكسيكية وتدهور أسعار الأسهم وإثارة حالة من الاضطراب الاقتصادي وانعدام الثقة مما استوجب خطة دولية هائلة لمساندة المكسيك على تجاوز أزمة لم يخلقها التحرير المالي بقدر ما خلقها سوء اختيار التوقيت الذي تم فيه.

ويمكن إيجاز أهم محاذير التحرير الاقتصادي الداخلي والخارجي والضوابط الضرورية لحماية الاقتصاد الوطني فيما يلي:

١- أن التحرير لا يعني إلغاء دور الدولة وإنصاف ترشيده. لما تقلص هذا الدور فهو يرتبط بمستوى التطور الذي حققه كل مجتمع. وقد قام الإصلاح الاقتصادي الأعظم الذي أنقذ الدول الرأسمالية للصناعة المتقدمة من الانهيار في ثلاثينات القرن العشرين على قاعدة تدخل الدولة لتحقيق التوازن في الاقتصاد بكل قطاعاته المالية وغير المالية لضمان تحقيق أعلى مستوى لتسليم قوة العمل والجهاز الانتاجي.

٢- أن تحرير أسواق الأوراق المالية (البورصات) في الدول العربية ينطوي على خطر أن تتحول في اتجاه المضاربات الساخنة بدلا من القيام بدورها المنشود كآلية لتعينة المخدرات وتوفير السيولة وتمويل الاستثمارات وإفراض الدولة من

عمليات الغش التي قامت بها بعض شركات الأوراق المالية وبالتحديد شركة نومورا وكذلك بعض عمليات الفساد المالي التي شاركت فيها قيادات سياسية وذلك في ظل ضعف الضوابط والمقوبات الهامشية تماما على عمليات التحايل في بورصة طوكيو، على عكس بورصة "وول ستريت" الأمريكية التي تضع ضوابط صارمة لضمان التزام المتعاملين فيها وشركات الأوراق المالية بالقواعد وبعدم التحايل لصالح عملاء مميزين أو لصالحها هي على حساب عملائها. وقد وصل مؤشر نيكاي في ثورة تدهوره إلى أقل من ١٣ ألف نقطة. ورغم المحاولات المضنية لانعاش البورصة اليابانية فإن مؤشر نيكاي مازال يتراوح حول مستوى ١٨ ألف نقطة (نوفمبر ١٩٩٩). كما أن للقيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة اليابانية أصبحت ٣ تريليونات دولار في بداية عام ١٩٩٨ أي ما يوازي ٣٧,٥% من القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة وول ستريت الأمريكية والتي بلغت نحو ٨ تريليونات دولار في بداية عام ١٩٩٨، علما بأن البورصتين كانتا في وضع أقرب للتعامل في بداية عام ١٩٩٩ ...

كذلك فإن التوازن في البورصة يمكن أن يختل عندما يتم تحريرها إذا لم تكن هناك قوة قادرة على تحقيق التوازن التلقائي بعيدا عن التوازن للتحكمي من خلال الدولة والذي لا يتفق مع طبيعة البورصة كرمز للاقتصاد الحر.

ولمعالجة محاذير تحرير البورصة وحتى يمكن منع المضاربات الساخنة من الهيمنة على السوق، ولدفع البورصة في اتجاه العمل كآلية لتعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات وتوفير السيولة، من الضروري أن يتم فرض ضرائب محدودة على عمليات البيع والشراء وعلى الأرباح التي يتبقى أن يلتزم المستثمر الأجنبي بإعادة استثمار نسبة معينة منها في البورصة أو الاقتصاد الوطني الحقيقي أو وضع سقف لما يمكن للمستثمر الأجنبي إخراجها من استثماراته في البورصة الوطنية خلال مدى زمني معين. أو وضع مدة زمنية محددة لحيازة الأسهم قبل بيعها لتبريد سخونة حركة الأموال الأجنبية في

خلال السندات التي تطرحها فيها، حيث أن تحرير حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى البورصات الناشئة، هو في جوهره ضخم لميولة أجنبية إلى تلك البورصات، وهي سيولة يتحدد دورها في البورصة بناء على الضوابط التي تحكم حركتها. فإذا تحورت تلك الاستثمارات من القيود الضريبية على حركتها وعلى تحويل أرباحها للخارج فإن الظروف تكسب مهيئة تماما لتحويلها لأموال ساخنة يتركز دورها في التداول السريع لأصول قائمة فعلا لا تضيف أي شيء إلى الاقتصاد الحقيقي رغم أنها تؤدي إلى تنشيط التعاملات في البورصة خاصة وإن الأموال الساخنة تعد عبر كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة المستخدمة في البورصات إلى إثارة تحركات عنيفة لأسعار الأسهم في الاتجاه الذي يحقق لها الأرباح. ولأن المضاربين والمستثمرين الأجانب من الدول الصناعية المتقدمة قامون من بيئة لديها تجربة ثرية في مجال التعامل في البورصة ويمتلكون بالتالي ثقافة التعامل معها، فأنهم يكونون أكثر عسلى الفوز في أي حركة سريعة للبورصات الناشئة خاصة إذا كان الوزن النسبي لأموالهم التي تتحرك في أي بورصة ناشئة كبيرا بحيث تشكل تلك الأموال جزءا هاما من الأموال المتحركة فيها.

وتعتبر البورصات شديدة التذبذب في روسيا وتركيا وبعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، نموذجا لنتائج سيادة المضاربات الساخنة التي ساهمت بدرجة ما في اندلاع وتفاقم الأزمات المالية التي ضربت بورصات شرق وجنوب شرق آسيا في منتصف عام ١٩٩٧ وضربت روسيا والبرازيل في عام ١٩٩٨.

كذلك فإنه من السهل لدى تحرير البورصة في الدول العربية والغنية عموما، أن تنتشر ممارسات التحايل على صفار المستثمرين بما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى انهيار التوازن في البورصة وتدهورها بشكل درامي على غرار ما حدث في بورصة دولة متقدمة من اليابان، حيث كان المؤشر الرئيسي لبورصة طوكيو وهو مؤشر نيكاي للأسهم الـ ٢٢٥ الممتازة، قد بلغ مستوى ٢٨ ألف نقطة في مارس عام ١٩٩٠، ثم انهار بعد ذلك بسبب

عدد الودجات من عملة أخرى التي تتساوى قدرتها الشرائية في سوقها مع القدرة الشرائية المحلية لوحدة العملة محل التسعير، فإنه ليست هناك عملة واحدة معمرة بسعر الصرف المثالى لها مقابل العملات الحرة الأخرى. ونظام تحرير العملة وتعويمها وترك سعرها مقابل باقى العملات يتحدد بشكل كامل فى أسواق العملات ، لا يزدى دائما إلى سيادة سعر الصرف المثالى للعملة مقابل العملات الأخرى، بل أن أى متابعة واقعية تثبت أن للعملات الحرة والمعممة تماما، بعيدة عن سعر الصرف المثالى لها. وعلى سبيل المثال بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى اليابان نحو ٣٧٨٥٠ دولار عام ١٩٩٧ (طبقا لتقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨) وذلك بناء على سعر الصرف السائد فى ذلك العام فى المتوسط والذي بلغ ١٢٦,٢ ين لكل دولار (راجع فى ذلك IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1998). وهذا يعنى أن نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى اليابان بلغ نحو ٤٧٧٦٦٧ ين فى عام ١٩٩٧. وطبقا لتقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨، فإن متوسط نصيب الفرد فى اليابان من الناتج القومى الاجمالى مقدرا طبقا لتعامل القوى الشرائية بين الين والدولار، بلغ ٢٣٤٠٠ دولار. أى أن القدرة الشرائية ل- ٤٧٧٦٦٧ ين يابانى فى السوق اليابانية تساوى القدرة الشرائية ل- ٢٣٤٠٠ دولار فى السوق الأمريكية عام ١٩٩٧. وترتبطا على ذلك فإن سعر الصرف المثالى للعملة اليابانية يصبح ٢٠٤,١ ين يابانى لكل دولار أمريكى. وكما هو واضح يوجد فارق هائل بين هذا السعر العشالى وبين سعر الصرف الذى ساد فى المتوسط فى عام ١٩٩٧ والذي بلغ ١٢٦,٢ ين لكل دولار كما أشرنا آنفا. وحالة الين هذه مقابل الدولار ليست حالة فريدة، لأن أسواق العملات الحرة ليست حرة فى الحقيقة بل إنها تتأثر بحدود المضاربين وتدخلات البنوك المركزية التي تعكس مواقف السلطات النقدية فى البلدان التي تنتمى لها تلك البنوك، فضلا عن تأثيرها الشديد : لاشتماعات والتصورات السياسية وبعض

البورصة ويكبح نزوعها إلى عمليات المضاربة السريعة..

وحتى يتم منع التحليل فلابد من وجود ضوابط وعقوبات رادعة على شركات الوساطة والسمسرة والشركات صانعة الأسواق التي يثبت تحليلها على المستثمرين فى البورصة. ويمكن أخذ البورصة الأمريكية "وول ستريت" الصارمة كنموذج فى هذا الصدد.

أما بالنسبة لتحقيق التوازن فى البورصة لدى تحريرها فإن الشركات صانعة الأسواق هى القادرة على ذلك. ومن المعروف أن الشركة صانعة السوق هى شركة مالية تلزم بصناعة السوق بالنسبة لعدد من الشركات المدرجة فى البورصة بحيث تشتترى كل ما يطرح من أسهمها عندما ينخفض السعر إلى مستوى معين يعتبر الحد التدخل بالشراء لمنع تدهورها عن هذا السعر، وتبيع الأسهم عندما يرتفع سعر السهم إلى مستوى معين يعتبر حد التدخل بالبيع لمنع الارتفاعات المبالغ فيها لأسعار الأسهم، وهذان الحدان للشراء والبيع يتسمان بالمرونة والتغير تبعاً لتغير الأوضاع المالية للشركات المدرجة فى البورصة التي تقوم الشركات صانعة السوق بصناعة السوق لها. ووجود الشركات صانعة السوق فى البورصة بشكل ضرورة لتحقيق التوازن التلقائى فيها وتخفيف التذبذبات العنيفة فى حركة أسعار الأسهم وتحقيق استقرار معتدل فى البورصة بصفة عامة. وقد وصلت البورصات العربية إلى مستوى من الرسلة يبرر تماما إنشاء شركات كسيرة صانعة للأسواق فى الأسواق الأربع الكبرى على الأقل. ففى نهاية مارس ١٩٩٩ بلغت القيمة السوقية الاجمالية للأسهم المدرجة فى بورصات السعودية ومصر والكويت والمغرب والبحرين والأردن وعمان وتونس ولبنان بالترتيب نحو ٤٣,٧، ٢٧,٣، ١٨,١، ١٤,٦، ٦,٢، ٤,١، ٢,٥، ١,٩ مليار دولار.

٣ - لا يقتضى التحرير الاقتصادى تحريراً كاملاً بالضرورة لسعر وسوق الصرف. وإذا اعتبرنا أن سعر الصرف المثالى لأى عملة هو ذلك السعر الذى يعكس توازن القدرات الشرائية للعملات فى أسواقها، ويجعل قيمة الوحدة من عملة ما مساوية لأجزاء أو

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعى : عام

رقم العدد :

المصدر : التقرير الاستراتيجى العربى

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠

الأضرار بالقدرة التنافسية للسلع والخدمات التى ينتجها البلد الذى يعتمد هذه السياسة التحكمية الأسوأ عن كل ما عداها من سياسات الصرف ، لأنها تؤدي إلى تشوية التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية وهيكلها لأتھما مبنيان على أساس سعر يتحول مع الزمن إلى سعر صرف جامد وغير واقعى.

وربما يكون نظام سعر الصرف الأكثر ملائمة للدول العربية فى المرحلة الراهنة هو التعويم المدار الذى يراعى التغيرات فى توازن القدرات الشرائية بين العملة والعملات الأخرى، أو التسعير التحكمى المتغير بشكل دورى بنسب على التغيرات فى المؤشرات الاقتصادية المقارنة بين كل دولة عربية والدول الأخرى التى يجرى تسعير العملات العربية إزاء عملاتها .

المعامل الفنية مثل بيع عملة ما لتحقيق الأرباح أو الشراء واسع النطاق لاقتناص الصفقات، وذلك على الرغم من أن تطورات أداء أى اقتصاد والمؤشرات المعبرة عنها تظل مهمة فى التأثير على سعر صرف أى عملة.

والخلاصة أن تحرير سعر وسوق الصرف لا يحقق السعر المثالى للمعاملات ولا يحقق أسواقا للصرف تمثل الهدف الأسمى لسوق العملات كمسوق تقوم بتسهيل الحصول على العملات المختلفة بفرض تمويل حركة التجارة الدولية للسلعية الخدمة وتحدد أسعار العملات من خلال التفاعل بين العرض والطلب المرتبطين بحركة التجارة الدولية الفعلية. لكن ذلك لا يعنى إطلاقا تحييد نظام سعر الصرف التحكمى الثابت لأنه ببساطة نظام يتسم بالجمود وانعدام الكفاءة على المدى الطويل، ويسودى إلى

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

الموضوع الفرعي : عام

المصدر : السياسة الكويتية

اسم كاتب المقال : لوس حبيقة

رقم العدد : ١١٢٠٨

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/١١

مميزات التفوق الاقتصادي



يقدم الدكتور لوس حبيقة *

■ من الضروري ان يدرس المسؤولين في الدول العربية مصادر بل اسباب التفوق الاقتصادي العربي وخصوصا الاميركي هدف هذا الدرس هو الاستفادة من التجربة الناجحة الاقتصادية الوطنية في بدايه هذا القرن الجديد مع بعض التعديلات طبعاً لتلائم اوضاعنا الناشئة في تقديم علمي للنمو الاقتصادي الاميركي

التواصل منذ سنة 1984 اجراه المصروف المركزي الاميركي يتبين ان كل اقسام الناتج المحلي الاجمالي نمت بشكل متواز مما يعمم فوائد هذا النمو على كل القطاعات والناطق والطبقات الشعبية ولنعرف ان اقسام الناتج تتكون من الاتفاق على الاستهلاك C، الاستثمارات الخاصة A، الاتفاق الحكومي G والصناعات الصافية KNE كما ان تقنيات النمو الاقتصادي الاميركي مقترنة بالفترة التي تسبقها، اي ما بين سنتي 1959 و1983 انخفضت 50 في المئة مما يدل على نجاح هذا النمو في السنوات الاخيرة. ان التفوق الاقتصادي الاميركي يظهر تسلاوات من نواح عدة فهو ينمو بسرعة مع تضخم وبطالة منخفضين، وبذلك يخالف 3 قواعد اقتصادية معروفة ومختبرة في الاقتصاديات الوطنية وهي: اولاً، استمرار النمو الاقتصادي القوي لفترة طويلة من الزمن لا بد وان يؤدي نظرياً وعملياً الى حدوث تضخم قوي ولكن الولايات المتحدة تنمو منذ 1995 بمعدل سنوي قدره 4 في المئة مع تضخم منخفض بفضل سياسة الفوائد الحكيمة المعتمدة من المصرف المركزي.

ثانياً، تقول النظريات الاقتصادية بان استمرار انخفاض نسبة البطالة في اوقات النمو للتواصل لا بد وان يؤدي عملياً ما اجلا الى ارتفاع في مؤشر الاسعار والادور وذلك بسبب اضطراب الشركات الى دفع ايجور عالية لاجتذاب العمال وفي الواقع ثبتت نسبة البطالة الاميركية السنة الماضية الى حدود 4,2 في المئة اي الى ادنى مستوياتها منذ 30 سنة مع ارتفاع مؤشر اسعار الاستهلاك بنسبة نصف ما كان عليه منذ 3 سنوات.

ثالثاً، تقول النظريات والتجارب العالمية بان انخفاض البطالة لا بد وان يؤدي الى انخفاض في مستوى انتاجية العامل وهذا عائد الى داية الشركات لتوظيف اشخاص اقل مهتمين بالكفاءة اذ ان الشركات لا توظفوا في المؤسسات الاثري ولكن لواقع الاميركي يدل على ان انخفاض البطالة ترافق مع ارتفاع في انتاجية العامل التي تضاعف نموها 3 مرات في السنوات القليلة الماضية.

فهل يمكن لهذا النجاح ان يستمر ولماذا؟ ان النمو القوي وما يتبعه من تفوق اقتصادي عربي وخاصة اميركي يعني عملياً ان الفروقات تتمتع بين الدول الغنية والفقيرة خاصة عندما نعلم ان الاكثرية الساحقة من الزبائن المسكينة تترك في الدول الفقيرة. الفرد العربي سيزداد غنى مع الوقت نسبة للمواطن في الدول الاثري مما يفرض علينا ان نعي لقومات هذا النمو ونحاول تطبيقها في دولنا العربية في اسرع وقت ممكن. الاسباب الرئيسية لانخفاض الاقتصادي العربي والاميركي بالتحديد تعود الى الامور التالية مجتمعة.

اولاً اعتماد سياسات تكنولوجية ورقابية حديثة وجيدة وتطبيقها بمهارة في الاقتصاديات الغربية فلا بد للاقتصادات العربية النامية والناشئة من اعتماد التكنولوجيا الغربية السهلة المبتكر والانتاج والدائمة للانتاجية القطاعية كما لا بد لدولنا في قطاعيها العام والخاص من ان تبدأ في المساهمة في الابداع والاختراع والتكنولوجيا للتخصص والحدود لان نمس التقدم التكنولوجي الغربي اصبح مكلفاً بفعل قوانين حماية الملكية الفكرية اما السياسات الرقابية فهي ضرورية لحماية المنافسة القطاعية وضرب الكارتلات التي تحاول ان تشكل نفسها عبر الدمج والشراء ان تعيد القوانين ضروري في عالمنا المتغير، لا لاسي فائت في الاقتصاد بل يجب التطور معه وربما الاشراف على التغيرات بحيث لا تصبح مضرة بالمصالح الوطنية، كما ان الشركات الغربية والاميركية تحديداً تستمر في استثمار بليون الدولارات في رفع الانتاجية الضرورية للنمو التواصل عبر البحث والتنمية وتطوير شبكات الاتصالات والمعلوماتية والتكنولوجيا لديها هذه الاستثمارات تشكل الركيزة الاساسية للنجاح الاقتصادي المستقبلي.

ثانياً، احسنت الدول الغربية في تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية جيدة بحيث سهلت عملية استمرار النمو واداً كانت اوروبا تعاني من بطالة مرتفعة بسبب ضعف مرونة اليد العاملة اي صعوبة انتقالها من دولة الى اخرى، فلا بد لنا ان ننوه باستيعاب الاقتصاد الاميركي للعمالة الوطنية بل لكميات اضافية من المهاجرين الاتيين اليها من مختلف الدول بما فيها الأوروبية. ان حسن تطبيق السياسات المالية والنقدية، وخاصة سياسة الفوائد، كان مساهلاً بل دافعاً قوياً للنمو وساهم في احداث فائض كبير في الوازنة الاميركية لسنة 1999.

ثالثاً، وجود دولة المؤسسات في كل المجتمعات الغربية سهل دولة المواطن وحفظ كامل حقوقه ومن اهم المؤشرات لعمل دولة المؤسسات هو سهولة تأسيس شركات جديدة مما يدل ايضاً على حيوية الاقتصاد وابتدائه للاستثمارات التي تخلق النمو. وتدل الاحصائيات المتوافرة عالمياً لسنة 1999 ان الولايات المتحدة تبقى الدولة الاكثر اجتذاباً للشركات الجديدة بحيث تأسست فيها 8,4 شركات لكل مئة مواطن مقارنة بـ 6,8 في كندا و 5,4 في اسرائيل و 4,1 في ألمانيا و 1,8 في فرنسا و 1,6 في اليابان. ان اسباب التفوق الاميركي في هذا المضمار تعود خاصة الى وضوح الاراءات القانونية والادارية لتأسيس الشركة والى وجود اسواق مالية شفافة وقاعة تسمح للمؤسسات تمويل مشاريعهم بسهولة وبكفاءة مقبولة نسبياً.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال : لويس حبيقة

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد : ١١٢٠٨

المصدر : السياسة الكويتية

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/١١

رابعا، حسن سير الإدارة العامة في الدول الغربية عموما بحيث تسهل حياة المواطن ولا تعقدها كما يجري في معظم الدول النامية والناشئة. ومن المعروف ان للصارف المركزية تشكل عموما مخزنا كبيرا للوظائف غير المجدية وبأجور عالية مما دفع البروفسور ستيفن هانكي من جامعة جونز هوبكنز الأميركية الى مقارنة فعالية هذه للصارف في 50 دولة عبر احتساب نسبة الناتج الوطني الاجمالي من عدد الموظفين فيها ويتبين ان اليابان تأتي في الطليعة وبعدمها سويسرا والصين وبريطانيا والولايات المتحدة. اما الدول النامية والناشئة فتأتي بعيدة جدا كالبرازيل في المرتبة 18 وايران في المركز 36 والجزائر ومصر في المركزين 45 والـ 46 هذه المؤشرات البسيطة وربما السطحية تدل على جنية الدولة في التعامل مع مواضيع البطالة والتضخم والإصلاح الإداري الضروري ويتبين من مؤشر هانكي ان معدل التضخم في السنوات 1990 - 1997 في الدول الـ 15 الأولى لا يتعدى الـ 3 في المئة بينما يقارب هذا المعدل الـ 38 في المئة في الثلث الثاني و 97 في المئة في الثلث الأخير.

خامسا تعديل استراتيجية الشركات الغربية والأميركية في ظل العولمة وفي بداية مفاوضات الجولة التاسعة من منظمة التجارة العالمية، فالشركات الأميركية كانت تنظر في الماضي، عند تحديد سياسات انتاجها وتسويقها، فقط الى الأسواق الداخلية. ولكنها تغيرت كثيرا واصبحت عالمية في تحديد اهدافها ووسائلها. فما يظهر الى العلن هو ان الأميركيين يفهمون هذا الواقع الجديد ويتحضرّون له بقوة وسرعة. كما ان استثمار الشركات الأميركية بسخاء في تدريب وتعليم وتاهيل عمالها يرفع من انتاجيتها. ان نوعية العمالة هي اساس النجاح ومعها الاقتصاد القوي.

* الدكتور لويس حبيقة خبير اقتصادي ، اذ العلوم للبلدية والمصرفية في الجامعة الأميركية . بيروت.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	عام
المصطلح :	الحياة
اسم كاتب المقال :	هنري توفيق عزام
رقم العدد :	١٣٥٥
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٢

التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية لعام ٢٠٠٠م (٢)

الدلائل تشير إلى أن النمو سيكون جيداً وأفضل من عام ١٩٩٩

د. هنري توفيق عزام *

شهد عام ١٩٩٩ ثلاثة تطورات مهمة يتوقع أن يكون لها تأثيرات إيجابية في النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط هذا العام وهي:

١- ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٤٠ في المئة من متوسط ١٢,٧١ دولار لخاص البرنت في عام ١٩٩٨ إلى ١٧,٩١ دولار في عام ١٩٩٩.

٢- استئناف المفاوضات بين إسرائيل من جهة وسوريا ولبنان من جهة أخرى مما زاد من إمكانية الوصول إلى اتفاقية سلام شامل في الشرق الأوسط هذا العام.

٣- الارتفاع الذي سجل في الأسواق المالية العالمية وعودة رؤوس الأموال من جميعه للاستثمار في الأسواق الناشئة.

ولا نستطيع على وجه الشكيد تصديق مسار المستقبل للاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط ولكن الدلائل تشير إلى أن النمو سيكون جيداً وأفضل من عام ١٩٩٩ لغظم دول المنطقة. غير أن هناك بعض عوامل عدم اليقين التي قد تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي هذا العام وتضيق إمكانية أن تتابع أسعار الفائدة على الدولار ارتفاعها الأمر الذي قد يجبر البنوك المركزية العربية للمدونة إلى رفع معدلات الفائدة المحلية للحد من ارتفاع أسعار صرف العملات العربية أمام الدولار. كذلك إذا ما حدث تناقض في نمو الاقتصاد الأمريكي بسبب ضغوط غير متوقعة في سوق الأسهم فهذا قد يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي والذي أصبح الاقتصاد الأمريكي المحرك الرئيسي له، وهذا بدوره سيضعف الزيادة في الطلب العالمي على النفط ويحد من

الارتفاع المتوقع في الأسعار. وإذا ما استمرت حالة الجفاف في المغرب وسورية واليمن، فإن هذا سيؤثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي لهذه الدول، كما أن رفع العقوبات عن العراق قد تمتع له زيادة إنتاجه من النفط مما قد يؤدي إلى تراجع في أسعار النفط.

رغم التوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسبة ٣,٨ في المئة بالأسعار الثابتة لهذا العام مقابل معدل نمو بلغ ٢,٩ في المئة في الماضي (جدول رقم ١). ويعتمد هذا التوقع على أن متوسطه الأوبك سوف تميز زيادة بسيطة في إنتاج النفط لهذا العام بحيث لا تبقى الأسعار عند معدلات مرتفعة تزيد بكثير عن ٢٠ دولاراً للبرميل. أي بارتفاع نسبة ١١,٨ في المئة عن متوسط سعر البرميل في العام الماضي والمبالغ ١٧,٨٨ دولار. وسيعكس الارتفاع في الإنتاج وأسعار التكرير إيجابياً على قطاع النفط في دول الخليج، كما يتوقع أن تنحصر أداء الموزونات العامة، وستزيد ثقة القطاع الخاص وبالتالي سيرتفع النمو الاقتصادي لهذه الدول.

وتتفاوت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بشكل ملحوظ بين الدول العربية ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً، وسيؤدي التحسن المتوقع في النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا إلى زيادة وأردت هذه الدول من المنطقة العربية. وإذا ما حصلت تقسيمية المستعينة للشاملة المتوقعة بين العرب وإسرائيل، فإنها ستسهم على زيادة النفقات الإسرائيلية وتغني معه للنمو الاقتصادي لدول العربية

غير النفطية. وستستفيد هذه الدول أيضاً من تحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول الخليجية من خلال زيادة صادراتها إلى دول مجلس التعاون الخليجي وارتفاع عائداتها من السياحة وتحسن الاستثمارات المباشرة وفي أسواق الأسهم لهذه الدول والقائمة من منطقة الخليج.

الاتفاق الاقتصادي لعام ٢٠٠٠

تتخذت أسعار النفط شكل غير عادي خلال العام الماضي، حيث انخفض متوسط سعر برميل خام برنت إلى ١٠,٢٥ دولار في شهر شباط عام ١٩٩٩، ثم ارتفع إلى ٢٦,٦ دولار في شهر كانون الأول لخص العام وسجل متوسط سعر برميل النفط لعام ١٩٩٩ حوالي ١٧,٩١ دولار لخاص برنت و ١٧,٤ دولار لسلة النفط أوبك مقارنة مع ١٢,٧١ دولار و ١٢,٢٨ دولار على التوالي في عام ١٩٩٨. ويلاحظ أن معدل سعر النفط لعام ١٩٩٩ عاد إلى مستوى يتراوح بين ١٥ دولاراً إلى ٢٠ دولاراً للبرميل والذي كان سائداً خلال معظم فترة الستينات.

ويتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ٣,٩ في المئة هذا العام مقارنة مع ٢,٩ في المئة في عام ١٩٩٩ و ٢,٥ في المئة عام ١٩٩٨. كما أن معدلات نمو الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً قد تكون أعلى من دول مجلس التعاون الخليجي. فمن المتوقع أن تسجل دول الخليج مجتمعة معدل نمو حقيقي يبلغ ٣,٨ في المئة لهذا العام مقارنة مع ٢,٦ في المئة في عام ١٩٩٩ و ٢,١ في المئة في عام ١٩٩٨، وسجل

جميع دول الخليج معدلات نمو أعلى هذا العام مقارنة مع العام الماضي تتراوح بين ٣,٥ في المئة و ٤,٥ في المئة. ويتوقع أن تسجل تونس معدلات نمو جيدة تصل إلى ٦ في المئة وهي أعلى معدلات نمو في المنطقة، في حين ستحافظ سورية ولبنان والأردن على معدلات نمو متواضعة ولكنها أعلى من المعدلات التي سادت في مصر واليمن والمغرب وفلسطين والجزائر ما بين ٤ في المئة و ٤,٥ في المئة.

دول مجلس التعاون الخليجي

قام معظم دول مجلس التعاون الخليجي بخفض إنتاجه النفطي منسب تتراوح بين ٥ في المئة و ١٠ في المئة وإستفاد جميعها من ارتفاع أسعار النفط خلال العام الماضي، غير أن أثر ارتفاع أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان متواضعاً، إذ تشير التنبؤات الأولية إلى معدلات نمو حقيقي عام ١٩٩٩ حدود في المئة للمنطقة العربية السعودية و ٢ في المئة للكويت و ٣ في المئة لقطر و ٣ في المئة لعمان و في المئة لإمارات العربية المتحدة و ٤ في المئة للبحرين. وسبب ارتفاع أسعار النفط جهات معدلات النمو بالأسعار الثابتة أعلى من معدلاتها بالأسعار الجارية، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ١١,٦ في المئة لإمارات العربية المتحدة و ٨,٤ في المئة للسعودية و ٥ في المئة للكويت مقارنة مع معدلات نمو سالية في عام ١٩٩٨ بلغت ٥,٨ في المئة و ١٢,٠ في المئة و ١٦,٣ في المئة للدول الثلاث على التوالي

ين تأثير ارتفاع أسعار النفط على القطاع الخاص في الكويت قد قد محدوداً وقد يتطلب المزيد من الوقت قبل أن ينعكس بشكل واضح على النشاط الاقتصادي لهذا القطاع. كما أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط لم يؤثر على أداء سوق الأسهم الكويتي الذي واصل تراجعها العام الماضي. وقامت الحكومة الكويتية بإتخاذ بعض الإجراءات في عام ١٩٩٩ بهدف دفع الاقتصاد نحو الانفتاح والتحرير وإزالة التشوهات الهيكلية. غير أن التحسين المنشود مرتبط بشمت ارتفاع أسعار النفط وانخفاض أسعار السلع الأجنبية ووضع موضع التنفيذ سياسة واضحة لإعادة هيكلة الاقتصاد.

وبما زالت دولة الاسارات العربية المتحدة تفتقر بشكل كبير بتطورات سوق النفط العالمي حيث أدى هبوط أسعار النفط في عام ١٩٩٨ إلى انكماش الاقتصاد الاسراري بمعدل ٥.٨ في المئة بالأسعار الجارية وانخفاض نمو القطاعات غير النفطية لتصل إلى مستوى ٤.٧ في المئة مقارنة مع ٨.٣ في المئة في عام ١٩٩٧. وفي المقابل أدى ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٩٩ إلى تسجيل معدل

في المئة للنشاط الصناعي ٢.١ في المئة لقطاع الأشغال العامة و ٣.٩ في المئة لقطاع المرافق العامة و في المئة لقطاع البنوك و ٢.٠ في المئة لقطاع النقل والتخزين والاتصالات. وهذا يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية والتي تشكل حاليًا ٦٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي قد فاق التراجع الذي سجل في قطاع النفط والبالغ نسبته ٧.٨ في المئة. ومع استقرار إنتاج النفط لهذا العام وخضوع تشجيع الاستثمار الجديد التي تمنعها الحكومة السعودية فإنه يتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٠ إلى ٣.٢ في المئة ويتوقع أن تحسن الآلة الاقتصادية دولة الكويت هذا العام، بحيث يسجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو بالأسعار الثابتة في حدود ٣.٥ في المئة مقابل نمو مقدّر بلغ ٢.٥ في المئة في عام ١٩٩٩. في حين تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل ١٦.٣ في المئة في عام ١٩٩٨. مقابل نمو مقدّر بلغ ١٩ في المئة في عام ١٩٩٩ والذي يعزى بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط. ويتوقع أن تحقق الكويت فائضاً في الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٩-٢٠٠٠ بسبب ضغط زيادة النفقات العامة وزيادة التكاليف الكبيرة الذي سجل في أسعار النفط وتبسيط الأرقام الرسمية إلى أن الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩ سجلت عجزاً قدره ١.٢ بليون دينار كويتي (١.١ بليون دولار) أقل من العجز المتوقع في ميزانية هذا العام والبالغ ١.٩ بليون دينار كويتي (٦.٣ بليون دولار).

٩.١ بليون ريال سعودي (٢.٤ بليون دولار). ويهدد يكون عجز الموازنة المتوقع هذا العام ٢٨ بليون ريال سعودي (٧.٥ بليون دولار). مقارنة مع عجز محلي بلغ ٢٤ بليون ريال سعودي (٩ ملايين دولار) في عام ١٩٩٩. وسجل عجز الموازنة ما نسبته ٦.٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٩ مقارنة مع ٩.١ في المئة لعام ١٩٩٨ حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام ١٩٩٩ بمعدل ٨.٤ في المئة ليصل إلى ٥١٩.٧ بليون ريال سعودي (١٣٨ بليون دولار). وستنخفض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام لتصل إلى ٢.٢ في المئة، حيث يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ٥٤٠ بليون ريال سعودي (١٤٤ بليون دولار). ويتم تغطية عجز الموازنة في العادة من خلال الاقتراض الداخلي. فقد أدى عجز الموازنة لعام ١٩٩٩ والبالغ ٣٩ بليون ريال سعودي إلى زيادة رصيد الدين الداخلي ليصل إلى ٥٤٠ بليون ريال سعودي (١٤٤ بليون دولار) أو ما يعادل ١٠.٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وبإضافة عجز الموازنة المتوقع لهذا العام والبالغ ٢٨ بليون ريال سعودي سيرتفع رصيد الدين الداخلي إلى ٥٦٨ بليون ريال سعودي (١٥١ بليون دولار) وتتصل نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠.٥ في المئة. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نما بنسبة ٢ في المئة في عام ١٩٩٩ مقارنة مع ١.٦ في المئة لعام ١٩٩٨. ويصود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى ارتفاع النفقات العامة وزيادة التكاليف الاقتصادية للقطاع الخاص الذي حقق نمواً قدر نسبته ٣ في المئة بالأسعار الجارية أو ما يعادل ٢.٥ في المئة بالأسعار الثابتة. وبلغ النمو بالأسعار الجارية ٦

وهي المملكة العربية السعودية. قُدرت موازنة الدولة لعام ٢٠٠٠ بزيادة في الإيرادات بنسبة ٦.٨ في المئة، وارتفاع في النفقات بنسبة ٢.٢ في المئة وانخفاض العجز بنسبة ١٧.٦ في المئة مقارنة مع الأرقام الفعلية لعام ١٩٩٩ (جسول ٣). وتتكون الإيرادات لعام ٢٠٠٠ والبالغة ١٥٧ بليون ريال سعودي (٤١.٩ بليون دولار) من ١٠٩ بليون ريال سعودي (٢٩.١ بليون دولار) إيرادات نفطية و ٤٧ بليون ريال سعودي (١٢.٥ بليون دولار) إيرادات غير نفطية. ويبدو أنه قد تم تفسير الإيرادات النفطية بإفراطاً أن سعر برميل النفط الخام السعودي سيبلغ ١٦ دولاراً (ما يعادل ١٧.٥ دولار لبرميل خام برنت)، على أن يستند على حوالي ٧.٦ مليون برميل نفطية تتكلفت انتاجه. وبالتالي سيبلغ ١٤ دولاراً لكل برميل نفط مصدر إلى الخزينة النفطية. فالملكية تنتج حوالي ٨.٢ مليون برميل يوميا (٧.٦ مليون برميل يوميا نفط خام وحوالي ٦٠٠ ألف برميل يوميا غاز طبيعي) يخصص منها ٢.٥ مليون برميل يوميا للاستهلاك المحلي ولتأمين عقد الدفاع للمير مع شركات بريطانية (الهيامة) وبعض المشاريع الأخرى ويتم تصدير الباقي والبالغ ٥.٧ مليون برميل يوميا. لذلك فإن عائدات الصادرات النفطية لعام ٢٠٠٠ ستبلغ ٢٩.١ بليون دولار (٣.٥ بليون برميل يوميا - ٣٦٥ يوم - ١٤ دولار للبرميل) وهي قيمة الإيرادات النفطية للمرة في موازنة عام ٢٠٠٠. ويتوقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية في موازنة هذا العام بشكل متواضع بسبب زيادة الرسوم على بعض السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة والتي ابتداء تطبيقها في شهر آذار لعام ١٩٩٩. وبلغت النفقات المتوقعة في موازنة هذا العام ١٨٥ بليون ريال سعودي (٤٩.٣ بليون دولار) مقابل نفقات مقدّرها ١٨١ بليون ريال سعودي (٤٨.٢ بليون دولار) في عام ١٩٩٩. أي بارتفاع نسبته ٢.٢ في المئة. وتستحوذ النفقات الجارية والتي تشمل الأجور وفوائد الدين العام والموا التي تستثمرها الدولة على معظم النفقات العامة. في حين قدرت النفقات الرأسمالية بمبلغ

وارتفع النمو بالأسعار الثابتة بنسبة ٢,٥ في المئة في العام نفسه بسبب زيادة إنتاج الغاز الطبيعي ونمو القطاعات غير النفطية. وتشير التقديرات الأولية إلى ارتكاس أسعار الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٣ في المئة في عام ١٩٩٩ بسبب زيادة إنتاج الغاز الطبيعي والإداء القوي للقطاعات الإنشائية والمرافق العامة والبنوك التي تمكنت مجتمعة من تعويض التراجع في إنتاج النفط واستنفاد قطر في عام ٢٠٠٠ من ارتفاع إنتاج النفط والغاز إلى جانب الأداء القوي للقطاعات الاقتصادية الأخرى الأمر الذي سيرفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى ٤,٥ في المئة وهو أعلى معدلات النمو المتوقعة في دول مجلس التعاون الخليجي هذا العام وفي البحرين، تظهر الأرقام الرسمية أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما بالأسعار الثابتة بنسبة ٤,٨ في المئة في عام ١٩٩٨ و ٣,١ في المئة لعام ١٩٩٧، في حين يقدر النمو بنسبة ٤,٥ في المئة في عام ١٩٩٩. المحديرون لم تخلف انتاجها من النفط العام الماضي حيث أنها ليست عضواً في منظمة الأوبك، واستمرت في الاتفاق على مشاريع البنية التحتية، وركزت على تشجيع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل للقوى العاملة الوطنية. وحقت قطاعات السياحة والبنوك والاتصالات إنجازات جيدة، خصوصاً في النصف الثاني من عام ١٩٩٩. وعلى الصعيد المالي كان ارتفاع أسعار النفط أثره الإيجابي حيث زاد الاتفاق الحكومي وانخفض العجز في الميزانية العامة والميزان التجاري. ويتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة هذا العام إلى حدود ٤ في المئة، أي أقل بقليل من معدل النمو المستهدف من قبل الحكومة البحرينية للعام ٢٠٠٠-٢٠٠١ والذي هو في حدود ٥ في المئة

وفي سلطنة عُمان، أظهرت موازنة قبول لعام ٢٠٠٠ ارتفاعاً في النفقات الموقعة بنسبة ١٣ في المئة لتصل إلى ٢,٤٤ بليون ريال عُمانى (٢,٦١ بليون دولار)، وقسرت الإيرادات بمبلغ ٢,٠٩ بليون ريال عُمانى (٥,٣٦ بليون دولار) أي بزيادة نسبها ٣٧ في المئة عن العام الماضي، ستأتي معظمها من تحسن أسعار النفط. ويعتمد في تقدير الإيرادات على سعر منخفض لبرميل النفط الضماني الشام بلغ ١٤,٥ دولار مقارنة مع السعر الفعلي المتحقق في عام ١٩٩٩ والبالغ ١٦,١ دولار للبرميل. أما عجز الموازنة يتوقع أن ينخفض بنسبة ٤٥ في المئة ليصل إلى ٣٩٩ مليون ريال عُمانى (٨٩٥ مليون دولار). وسيتم تحويل الإيرادات المتوقعة التي تزيد عن النفقات المتوقعة في الميزانية إلى الاحتياطات بدلاً من استخدامها لتغطية عجز الموازنة على غرار ما فعل به في عام ١٩٩٩. ويبدو أن يكون الناتج المحلي الإجمالي لعُمان قد سجل نمواً بالأسعار الثابتة بمعدل ٣,٥ في المئة في عام ١٩٩٩ مع ٢,٩ في المئة لعام ١٩٩٨، حيث خففت عُمان انتاجها النفط في عام ١٩٩٩ بشكل هامشي كونها خارج منظمة الأوبك، وسماحت بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة على نطاق واسع في تنميط دور القطاع الخاص، وتم تقليص معدلات التضارب على السلع الكمالية والسيارات إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٩٨ أي قبل انهيار أسعار النفط وشاركت الحكومة إلى أنه لن يكون هناك زيادات أخرى على قساسة الضريبة. وإذا ما اتخذت بالاتفاق لارتفاع إنتاج النفط العُماني المتوقع هذا العام وتبين الدولة موازنة توسعية وافتتاح واحد من أكبر مشاريع تسييل الغاز في المنطقة والذي يقدر أن تصل إيراداته السنوية إلى بليون دولار فإن ذلك كله سيساعد على تحقيق معدل نمو بالأسعار الثابتة في عام ٢٠٠٠ عند حدود ٥ في المئة. وفي قطر، تراجع إنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٧,٤ في المئة في عام ١٩٩٨ في حين تعد القطاعات غير النفطية بنسبة ١,٣ في المئة.

وتجارة وإنشاءات وبنوك وصناعة وغيرها الانخفاض الذي سجل في قطاع النفط بسبب التراجع في الإنتاج. وبلاغة تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية لدولة الإمارات نتيجة للزيادة الكبيرة المتحققة في استثمارات القطاع الخاص للخاص، أما الإيرادات العامة ارتفعت وعجز الموازنة قلص والميزان التجاري سجل فائضاً أعلى وصل إلى ١٣,٤ بليون درهم مقابل ٣,٥ بليون درهم عام ١٩٩٨. أما القطاع الخاص فإنه لم يشعر بالتأثير الكامل لارتفاع أسعار النفط لأن موازنة عام ١٩٩٩ كانت متحفظة، إذ أنها وضعت قبل خمس أسعار النفط الذي بدأ في شهر آذار العام الماضي. ويتوقع أن تكون الموازنة لهذا العام توسعية بشكل أكبر إلى جانب محسّن أداء القطاع الخاص وارتفاع إنتاج النفط وبالتالي يتصور أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في حدود ٧,١ في المئة والأسعار الثابتة بمعدل ٤,٥ في المئة في عام ٢٠٠٠.

نمو بالأسعار الجارية للناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ١١ في المئة في حين كانت الزيادة للناتج المحلي للقطاعات غير النفطية في حدود ٣,٤ في المئة. وبصعب تقييم أداء الاقتصاد الإماراتي بالأسعار الثابتة الفرق الشاسع بين أرقام التضخم الرسمية وغير الرسمية، فالأولى تشير إلى أن معدل التضخم يقدر بحوالي ٢,١ في المئة في عام ١٩٩٨ في حين أن الأرقام غير الرسمية تقدر معدل التضخم بحوالي ٥ في المئة لنفس العام واعتماداً على الأرقام الرسمية، فإن اقتصاد دولة الإمارات تراجع في عام ١٩٩٨ بمعدل ١ في المئة بالأسعار الثابتة. وقدر معدل النمو الحقيقي لعام ١٩٩٩ بحوالي ١ في المئة، حيث حقق معدل نمو القطاعات غير النفطية من سيادة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	عام
المصدر :	الحياة
اسم كاتب المقال :	هنري توفيق عزرا
رقم العدد :	١٣٥٠٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٤

التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية لعام ٢٠٠٠ (٢ من ٢)

تأثير السلام الشامل في النمو للدول العربية ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً

د. هنري توفيق عزرا *

وكان أمام السلطات المصرية عدد من الخيارات لمعالجة هذا الوضع مثل استخدام الاحتياطات الأجنبية، ورفع أسعار الفائدة على الجنيه المصري، والافتراض من الأسواق الدولية، والإسراع في برنامج الخصخصة لجذب رؤوس الأموال من الخارج، أو تخفيض سعر صرف الجنيه المصري لاستعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق الصرف. غير أن السلطات اختارت اتباع سياسة الحد من الاستيراد والضغط على الصرافة لتقليل الطلب على العملات الأجنبية الأمر الذي خلق بلادة وتقلصاً في المحرور من العملات الأجنبية وجعل المستثمرين الأجانب ولطيفين يتساقون حول مدى التزام السلطات بالإصلاحات الداعية في تحرير الأسواق.

غير أنه مع ارتفاع أسعار النفط في الفصل الثاني من عام ١٩٩٩ والوضع السياسي الجيد الذي شهده البلاد أمام الماضي والنجاح في ضبط المستوردات وقيام البنك المركزي ولو متأخراً ببيع الدولار في سوق الصرف إضافة إلى تشكيل حكومة جديدة، كل هذا أدى إلى تخفيض الضغط على الجنيه المصري، ومع وازعاج معدل التضخم إلى أقل من ٤٪ وتحسين الثقة لدى القطاع الخاص عاد الاستثمار إلى السوق المصري وانعكس ذلك إيجابياً على سوق الأسهم. غير أن ارتفاع أسعار الفائدة على الجنيه والتي وصلت مؤخراً إلى ١٧٪ قد تحد من الارتفاع في معدلات النمو هذا العام إذ لا يتوقع لانتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أن ينمو أكثر من ٨.٥٪ لعام ٢٠٠٠. ومع أن احتياطات العملات الأجنبية قد تراجعت العام الماضي إلا أنها ما زالت مرتفعة عند حدود ١٦.٤ بليون دولار وهي لطفي مستوردات لأحد عشر شهراً. ويتوقع ارتفاع الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة التي ستوفر دعماً إضافياً للنمو الاقتصادي وتساعد على دعم الجنيه المصري في سوق الصرف.

دول عربية أخرى وإشغالاً في مصر وتشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٥.٧٪ في عام ١٩٩٩ وهو ثاني أعلى معدل نمو في المنطقة العربية بعد تونس، ويصل حوالي ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني البالغ ٢.١٪. ولقد كانت معدلات النمو بالأسعار الثابتة قد وصلت إلى ٥.٢٪ في عام ١٩٩٨ و ٤.٩٪ في عام ١٩٩٧. ويصود الفصل في هذا الأداء الجيد لبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي تم تنفيذه بنجاح منذ عام ١٩٩١ برعاية صندوق النقد الدولي. وسجل الحساب الجاري منذ بداية التسعينات فائضاً مما أدى إلى زيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية لأكثر من ٢٠ بليون دولار في عام ١٩٩٨. وبدأت المشاكل خلال السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٩ إذ ظهر العجز من جديد في الحساب الجاري ووصل إلى أكثر من ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسبب تراجع الدخل من المبيعات وهبوط أسعار النفط والارتفاع الكبير في سعر الجنيه المستوردات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الطلب على الدولار في أسواق الصرف وظهر بعض الضغوطات على سعر صرف الجنيه المصري ليرتفع بالدولار.

السياسي التي تمت حتى الآن بين دول المنطقة فشلت على أرض الواقع وما يزال النشاط السياسي الاقتصادي يعاني من الصعوبات. وفيما يتعلق بلبنان فإن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب سيجعل للقطاع السياحي عاكفياً بسرعة وسيبلغ بقوة انتعاشه خاصة في الاقتصاد اللبناني التي كانت قبل الحرب. ويتصير دول الشرق الأوسط من أكثر أسواق السلع في العالم سواء بالارتفاع للمنطقة أو كتنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول فإننا نرى العربي الإسرائيلي أدى إلى توجيه جزء كبير من دخل المنطقة لأمور التسليح بدلاً من صرفها على متطلبات التنمية الاقتصادية. فإذا ما استتب السلاسل ستستطيع منها كافة دول المنطقة من تخفيض الإنفاق العسكري وتحسين الموارد الضخمة التي كانت تصرف على السلاح لصالح متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى من تلك التي يمكن تحقيقها في ظل حالة العداء.

إن الوصول إلى السلام الشامل في الشرق الأوسط سيسمح للقطاع للوقوع على تقسيم الدعم الاقتصادي لدول المنطقة وزيادة المساعدات المالية خلال الفترة الانتقالية سواء من طريق تخفيض الديون الخارجية أو تقديم الإعانات المباشرة وزيادة التمويل المقدم من قبل مؤسسات التنمية الإقليمية. كذلك توفير الدعم للقطاع الخاص بإيجاد دوره الريادي في عملية النمو الاقتصادي. ولا يكون أحد شروط توقيع اتفاقية سلام شامل حصول الأطراف المعنية على مساعدات مالية ضخمة من الدول الكبرى.

■ إن استئذاناً متفاوتاً للسلام بين إسرائيل من جهة وسورية ولبنان من جهة أخرى أعطى أملاً لإمكانية الوصول إلى اتفاقية سلام شامل في القريب العاجل. وسيعزز هذا التطور الاستقرار في المنطقة وسجل على مخاطر الاستثمار ويشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية ويخفف الإنفاق العسكري ويخفف قطاع السياحة. وسيؤدي هذا كله بالتالي إلى تحسين ظروف الاقتصاد لدول غرب آسيا.

وإذا تحقق السلام الشامل، سارتفع عنها الاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية خصوصاً في دول المنطقة التي تتميز ببيئة استثمارية مواتية. وسيلفتن المستثمرون المحليون والدوليون فرص الاستثمار في أسواق الأسهم ذات الأسعار المنخفضة في كل من لبنان والأردن ومصر ولبنان، وتعتبر الأسهم المصرية والأردنية مقبلة باقلاً من قيمتها إذ أن سعر سهم السهم إلى عائلته في عام ٢٠٠٠ لا يتوقع أن يزيد عن ١٠ للأسهم المصرية و١٣ للأسهم الأردنية. وسيكون قطاع السياحة من أكثر القطاعات استفادة من السلام الشامل إذ أنه يتأثر بشكل كبير بالاستقرار السياسي في المنطقة. فبالإضافة إلى الشرق الأوسط تزخر بالعديد من الأماكن التاريخية والبيئية والطبيعية ذات الجذب السياحي والتي يمكن أن تصبح واحدة من أعظم المناطق السياحية في العالم شريطة توفر السلام الشامل والديمقراطية ومعايير دول المنطقة في هذا المجال وتقديم التسهيلات اللازمة لضمان سهولة التنقل عبر الحدود ومحاولات التعاون

في الضفة الغربية وقطاع غزة، أقصد نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسبة ١٣٥٠٧ في عام ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ في عام ١٩٩٩ وفي أقل من معدل نمو السكان المصاغ ٧٤٪ واستنفاد الاقتصاد الفلسطيني في عام ١٩٩٩ من افتتاج المظار الدولي في غزة ومن تحسن قطاع الائتمانات وارتفاع حجم الاستثمار وزيادة الجزء الأكبر من التحسن الاقتصادي يعود إلى النمو الذي سجله قطاع السياحة وعدم قيام الإسرائيليين بإغلاق الضفة الغربية والقطاع خلال عام ١٩٩٩ مقارنة بأكثر من ١٨ يوم إغلاق خلال عام ١٩٩٧ و ١٥ يوم إغلاق في عام ١٩٩٨. هذا ويتوقع أن يصل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٪.

وفي شمال إفريقيا، يقدر أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي بالأسعار الثابتة من ٢,٠ في عام ١٩٩٩ إلى ٢,٦ في عام ٢٠٠٠، وسوف يؤدي ارتفاع الطلب الخارجي خاصة من دول الاتحاد الأوروبي التي تشكل السوق الرئيسي لتصامير المغرب وتونس، والتوقعات بتحسن أسواق النفط والغاز للجزائر، إلى تحسّن النمو الاقتصادي لعام ٢٠٠٠.

في المغرب، قُدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسبة ٢,٠ في عام ١٩٩٩ مقارنة مع ٢,٣ لعام ١٩٩٨، ويعود ذلك إلى حالة الجفاف التي سادت البلاد العام الماضي وتراجع الاستثمارات الأجنبية، وبقر أن يبلغ النمو الحقيقي ٤٪ هذا العام سبب توقع موسم زراعي جيد وتحسن النشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى.

وفي تونس، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أكبر معدل نمو في المنطقة بلغ ٢,٢ في العام الماضي مقابل ٥ في عام ١٩٩٨، ويعود هذا الأداء الجيد إلى الاستقرار الاقتصادي الذي تتسبغ به تونس، معد الإسهام من تعهيد برنامج التصحيح الذي أشراف عليه صندوق النقد الدولي، ويتوقع أن يصل النمو هذا العام إلى ٦٪ وأن تتسارع قطاعات السياحة والصناعة تحسناً ملحوظاً.

وفي الجزائر، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسبة ٢,٨ في عام ١٩٩٩ مقارنة مع ٤ في عام ١٩٩٨، ودفع إلى

وفي سورية، تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسبة ١,٤ في عام ١٩٩٩ مقابل تراجع نسبته ١,٥ في عام ١٩٩٨، حيث أضعف الطلب المحلي وعدم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة

وضعف الاستثمار الخاص إلى تماثل النمو خلال السنوات القليلة الماضية، فالإنتاج الزراعي انخفض بنسبة ٣٠٪ في عام ١٩٩٩، أما البعده الخاص الذي يشكل ٦٠٪ من الصادرات السورية تشكلت الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل تراجعاً في الإنتاج ليصل إلى ٥٥ ألف برميل في عام ١٩٩٩ مقارنة مع أعلى مستوى وصل إليه وهو ٦١٢ ألف برميل يومياً في عام ١٩٩٧، ويقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسبة ٢٪ لعام ٢٠٠٠ سبب توقع موسم زراعي جيد وارتفاع إنتاج الفواكه وتوقعات السلام في المنطقة والتمو الاقتصادي في منطقة الخليج العربي.

وفي اليمن، وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى ٤,٢ في عام ١٩٩٩ مقارنة مع ٣,٢ عام ١٩٩٨، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة إنتاج النفط بنسبة ٥,٥ كما أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط والإيرادات النفطية أدى إلى زيادة الإنفاق العام مما ساعد في تسريع نمو كافة القطاعات الاقتصادية. في حين الترت التحصن إلى السياسات التي قام بها القطاع بشكل سليم على قطاع السياحة وعلى تدفق الاستثمارات الأجنبية مباشرة واضمحلت توقعات النمو الاقتصادي لعام ٢٠٠٠.

وفي لبنان، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انكماشاً بنسبته ٢٪ في العام الماضي بسبب ارتفاع الضرائب وانخفاض الاستثمارات الأجنبية وضعف الطلب المحلي مقابل نمو بلغ ٢٪ في عام ١٩٩٨ و ٤٪ في عام ١٩٩٧، ويعد لبنان من عجز كبير ومستواصل في الموازنة العامة أدى إلى ارتفاع مديونية الداخلية والخارجية ولقد وصلت

نسبة عجز الموازنة إلى النفقات الصافية إلى ٤٢٪ في عام ١٩٩٩ وفي ثالث الناتج المحلي المستهدف والمالفة ٦٠٪، وارتفع الدين العام بنسبة ١٦٪ ليصل إلى ٢٠ بليون دولار أو ما يعادل ١٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك تمت المديونية الخارجية بنسبة ٣٠٪ لتصل إلى ٥ بليون دولار.

وتهدف خطة التصحيح الاقتصادي والمالي الخمسية إلى تخفيض نسبة العجز إلى النفقات في موازنة عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠٪ وتقليص نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود ٥٪ في عام ٢٠٠٣ مقارنة مع ١٢٪ العام الماضي، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من البرامج لتعزيز الإيرادات تشمل الخصخصة

إضافة إلى سياسة خفض النفقات الخاصة للدولة، إن عقد اتفاقية سلام بين إسرائيل من جهة وبين سورية ولبنان من جهة أخرى والإسحاب الإسرائيلي من الشريط المحتل في الجنوب اللبناني سيساعد على تحسين مناخ الاستثمار في لبنان ويتسبب على زيادة التدفقات الرأسمالية من الخارج، ويتوقع أن يكون قطاع السياحة أكثر المستفيدين من عملية السلام، إذ أن الاستقرار سيعرف من عدد السياح إلى ١,٢ مليون سائح خلال العام أو عامين مقارنة مع ٧٠٠ ألف سائح في عام ١٩٩٩، وستستفيد أيضاً قطاعات الفخارات الذي عانى من الركود خلال العامين الماضيين من ارتفاع الطلب على السلع الجديدة من قبل العرب والمغتربين غور المحسنين، ويتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسبة ٢ لعام ٢٠٠٠ وقد يرتفع إلى ٤ في ظل ظروف اقتصادية مؤاتية وسياسات نقدية توسعية.

وفي الأردن، انت الظروف الخارجية غير المؤاتية التي واجهتها البلاد مثل استمرار الحصار المفروض على العراق وصعوبة التصدير إلى السوق الفلسطيني وحالة الجفاف التي شهدتها المنطقة، إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة تقرب من ٢٪ لعام ١٩٩٩ بعد أن كان في حدود ٢٪ لعام ١٩٩٨ و ٣,٢ لعام ١٩٩٧، وهذه النسبة هي أقل من معدل النمو السكاني البالغ ٣,٣٪ وسجل العام الماضي ارتفاعاً ملحوظاً للاستثمار في قطاع السياحة وبسبب الأزمة لندما إلى الاستثمارات الاقتصادية لتلبية متطلبات منظمة التجارة العالمية (WTO) التي انضم إليها رسمياً في بداية هذا العام، غير أن الانخفاض الذي سجل في الإنتاج الزراعي بسبب حالة الجفاف ووجود فائض العرض في قطاع الفواكه أدى إلى ضعف النمو العام الماضي، ولقد قام البنك المركزي الذي ارتفعت احتياطياته من العملات الأجنبية إلى ٢ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٩ بتخفيض أسعار الفائدة على ودائع البنكيان بمقدار ٣٪ وذلك لإعطاء قوة دفع إضافية للنشاط الاقتصادي في البلاد.

ويعد الأردن آملاً كبيرة على الاستقرار المرتبط بالسلام الاقتصادي لتحقيق الانعاش الاقتصادي، ومع أن النمو المتوقع في المستقبل القريب يبدو محدوداً إلا أنه يعد للمدى المتوسط الأوضاع نمو أفضل، ويتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نسبة نمو جيد ٢٪ لعام ٢٠٠٠ و ٣,٥٪ للسنة اللاحقة من تحسن الظروف الاقتصادية، وسيزيد الوصول إلى إشفاقية سلام في المنطقة إلى تحسن أداء قطاع السياحة وزيادة التصدير لسوق الفلسطيني الذي يقدر حجمه بثلاثة بليون دولار، وهذا السوق يعتبر إمداداً طبيعياً للسوق الأردني، غير أن إسرائيل تحتكر معظم التصدير له وبسبب التبعيض الأردن أخذ المستفيدين الرأسماليين من تدفق الاستثمار الأجنبي بسبب تورط القوى العاملة المؤهلة والمفاز الاستثماري الجذاب.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال : هنري توفيق عزام

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد : ١٣٥٠٧

المصدر : الحياة

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/٤

يجل معدل النمو هذا العام الى
٤ : عاكسة لارتفاع اسعار وامتاع
النقد وتحسين الاوضاع
اجتماعية والسياسية والأمنية
في البلاد والتي ستجذب المزيد
من التدفقات الرأسمالية

خاتمة

تقف دول منطقة الشرق
الوسط وشمال افريقيا اليوم على
اعتاب القية جديدة لتواجه
تحديات اقتصادية كبيرة على
المستويين الاقليمي والوطني
وينوق أن تشابع دول مجلس
التعاون الخليجي ندوها المضطرر
في عام ٢٠٠٠، ولكن لا بد لهذه
الدول من معالجة الاختلالات
المالية القائمة وتنويع مصادر
الدخل لديها والمسير قيدا في
الاصلاحات الاقتصادية لقد تم
التركيز في السنوات القليلة
الماضية على ضغط الانفاق العام
عن طريق الحد من المصروفات
على المشاريع بدلا من تخفيض
بنود الانفاق الجاري مثل الاجور
وفوائد الدين العام ومخصصات
الاتفاق العسكري وباستثناء
بعض الحالات مما زالت
الخصخصة في المنطقة تسير
بشكل بطيء بسبب عدم وجود
اسواق رأسمالية متطورة اضافة
الى التوجهات السياسية التي
مازال بعضها رافقا للتغيير ولقد
اصبح ضروريا اليوم اعادة رسم
خريطة جديدة لمستقبل الاقتصاد
الخليجي

وإذا تحقق السهم الشامل
والعادل هذا العام فإنه سيمنح
على تنفيذ العديد من الاصلاحات
الاقتصادية التي طال إنتظارها
في سورية وسيتم تسريع عملية
اعادة هيكلة الاقتصاد التي بدأت
في كل من لبنان ومصر والأردن.
وسيساعد الاستقرار السياسي في
المنطقة في إطلاق عملية التنمية
بشكل قوي ولكن لابد من دعم هذه
العملية عن طريق تطوير البنى
الاقتصادية وتحسين التجارة
الخارجية، وخلق بيئة قانونية
مستقرة وشفافة، وتقوية القطاع
المالي وتغيير دور الحكومة من
«لاعب» مهيم على الاقتصاد إلى
حكم، منظم في سوق تنافسي
وعلى الدول العربية إدخال
بعض الاصلاحات السياسية
ووضع الضوابط والمعايير التي
تتوافق مع التوجهات الاجتماعية
والدينية والثقافية لهذه الدول
وإذا نفي القطاع الخاص ليقوم
بدور اكبر في تحمل المسؤولية
الاقتصادية فإنه يجب أن يمتلك
الحق في المشاركة في القرار
لسياسي وأن تؤخذ آراؤه
صالحة بعين الاعتبار.

• كبير الاقتصاديين المص
المتشب في مجموعة الشرق الأوسط
للاستشار

تطور الوائزات العامة للمملكة العربية السعودية : ١٩٩٨-٢٠٠٠				
البيان	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	مجموع التغير %
م	نقطة	نقطة	موازنة	١٩٩٩-٢٠٠٠
اجمالي الإيرادات	١١٣.	١٢٧.	١٥٧.	٢٧.٨
إيرادات ضريبة	٩٨.٠	١٠٠.	١٠٩.٠	٢١.٠
إيرادات غير ضريبة	١٥.	٢٧.٠	٤٨.٠	٣٣.٠
الاجمالي النفقات	١٨٩.٠	١٨١.٠	١٨٥.٠	٤.٠
نفقات حارة	١٦٨.٢	١٦٧.٥	١٧٥.٩	٨.٠
نفقات رأسمالية	٢٠.٧	١٣.٥	٩.١	١١.٦
عجز الموازنة	٧٦.٠	٥٤.٠	٢٨.٠	٤٨.٠
إجمالي العجز الاجمالي	٢٧٩.٠	١٩٩.٧	١٩٩.٧	٨٠.٠
نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي	١٩.٦	١٦.٥	١٦.٥	٢.٠

أصدر عن الإدارة العامة للبحث العلمي والاقتصاد الوطني ٢ كانون الأول ١٩٩٩
• نسبة التغير من أرقام عملية وارتفاع معدل

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
 الموضوع الفرعي : عام
 المؤلف : الحياة
 اسم كاتب المقال : هنري توفيق عزام
 رقم العدد : ١٣٥٠٧
 تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/٤

الجدول رقم ١									
الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار ١٩٩٦) ونمو هذا الناتج للأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٠ (ببلايين الدولارات وبالنسب المئوية)									
الدولة/ المنطقة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بمليون دولار)					معدل النمو الحقيقي			
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
البحرين	٦,٦٠	٦,٢٩	٦,٥٩	٦,٨٩	٧,٦٦	٣,١	١,٨	١,٥	٤,٠
الكويت	٣٠,٦٠	٣١,٤٦	٣٠,٨٩	٣١,٦٦	٣٢,٧٧	٢,٨	١,٨	٢,٥	٣,٥
عمان	١٨,٧٨	١٦,٦٦	١٦,٧٣	١٧,٣٦	١٨,٠١	٦,٤	٢,٩	٣,٥	٤,٠
قطر	٩,٠٦	١٠,٠١	١٠,٣٦	١٠,٥٧	١١,٠٥	١٠,٥	٢,٥	٣,٠	٤,٥
المملكة العربية السعودية	١١٦,١٠	١٤٤,٩٦	١٤٧,٢٧	١٥٠,١٧	١٥٥,٤٢	٧,٧	١,٦	٢,٠	٣,٥
الإمارات العربية المتحدة	٤٨,٠٠	٤٨,٩٦	٤٨,٩٦	٥٠,٩٢	٥٢,٢٦	٢,٠	١,٠	١,٠	٤,٥
دول مجلس التعاون الخليجي	٢٥٠,١٤	٢٥٧,٨٨	٢٦٠,٦٦	٢٦٧,٥٣	٢٧٧,٦٦	٢,٦	١,٦	٢,٦	٣,٨
مصر	٦٧,٦٠	٧٠,٩٦	٧٤,٦٧	٧٨,٩٢	٨٢,٤٨	٤,٩	٥,٣	٥,٧	٤,٥
الأردن	٦,٦٤	٦,٧٣	٦,٨٧	٦,٩٤	٧,٠٨	١,٣	٢,٢	١,٠	٢,٠
لبنان	١٣,٢٨	١٣,٨٦	١٤,١٢	١٣,٩٧	١٤,١٦	٤,٠	٢,٢	١,٠	١,٠
سورية	١٥,٩٦	١٦,١٢	١٥,٨٨	١٦,١٠	١٦,٤٢	١,٣	١,٥	١,٤	٢,٠
اليمن	٦,٩٥	٧,٣٦	٧,٥٥	٧,٨٦	٨,٢٢	٥,٢	٣,٢	٤,٢	٤,٥
الخطه الغربية وقطاع غزة	٣,٨٩	٣,٩٣	٤,٠٥	٤,١٩	٤,٢٦	١,٠	٣,٠	٣,٠	٤,٠
الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً	١١٤,٢٧	١١٨,٨٦	١٢٢,١٣	١٢٧,٩٩	١٣٢,٥٥	٤,٠	٢,٦	٤,٠	٣,٨
المغرب	٣٦,٦٤	٣٥,٨٠	٣٨,٠٥	٣٨,١٣	٣٩,٨٤	٢,٣	٦,٢	٢,٢	٤,٥
تونس	١٧,٤٤	١٨,٢٨	١٩,٢٠	٢٠,٥٠	٢١,٧٣	٥,٤	٥,٠	٦,٢	٦,٠
الجزائر	٤٣,٢٢	٤٣,٧٨	٤٥,٥٣	٤٦,٨٦	٤٨,٦٨	١,٣	٤,٠	٢,٨	٤,٠
دول شمال افريقيا	٩٧,٣٠	٩٧,٩٦	١٠٢,٨٩	١٠٥,٤٣	١١٠,٢٥	٠,٧	٥,٠	٢,٥	٤,٦
تجميع الدول العربية	٤٦١,٧١	٤٧٤,٦٥	٤٨٦,٦٧	٥٠٠,٩٥	٥٢٠,٧٢	٢,٨	٢,٥	٢,٩	٣,٩

المصدر: الأمم المتحدة، لجنة الاقتصادية والإحصائية لعرب آسيا (إسكرا)، نظرة أولية على التطورات الاقتصادية في منطقة الإسكرا لعام ١٩٩٩.

وتقدير صندوق النقد الدولي ١٩٩٨ و ١٩٩٩

٤ تقديرنا، ٥٠٠ تميزنا

٥٥٠ معدلات النمو الحقيقي لثلاث دول عربية في شمال افريقيا هي الناتج المحلي الإجمالي مقسماً بالعمالة

ومعدل يستلزم من قبل الناتج المحلي الإجمالي بالدولار، حيث لا يوجد معدل صرف ثابت بين عملات هذه الدول والدولار

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	عام
الصدر :	الاحرام
اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن صبرى
رقم العدد :	٤١٤٤٠
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٢٢

معالجة ركود ما بعد الإصلاح الاقتصادي

الناس لا يؤمنون بالتغيير إلا إذا كان التغيير يحقق لهم مكاسباً ملموسة. ومع زيادة دور القطاع الخاص يحدّد إعادة توزيع الدخل في صالح رجال الأعمال على حساب محدودى الدخل، وبالتالي فإنّ ممارسة الدولة لتقاعدها لتعديل الانقسام في التوزيع يؤدّي إلى زيادة الفجوة وليس مصدر زيادة الدخل. فعدّ، ومن هنا نشأ أعباء شكايات الأمان الاجتماعى وازدياد تحوّل الدخل وإعاقة البطالة.

ثالثاً - أهمية تعزيز تكنولوجيا المعلومات والقدرة على المنافسة.

فلا شك أن التقدم السريع في التكنولوجيا المعلوماتية والقدرة على تصنيع المنتجات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات لها آثار عميقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخصّ القدرة على استيعاب التكنولوجيا في الأقطار لفرصاً في الحفاظ والاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن هنا تولد الحاجة الملحة لتجديد الاستثمار وتشجيع التنمية الاقتصادية. وتشتمل التنمية الاقتصادية على القدرة على إنتاج البضائع والخدمات في إطار سياسة عامة للتعليم والتدريب، وهذه ليست مهمة الحكومة وحدها، ويجب أن تكون هناك سياسات لدعم القطاع الخاص ومشاركته في مجال التعليم والتدريب، فهناك طريقتان في دور رجال الأعمال، الأولى تقبل أن مسئولية رجال الأعمال الأولى هي تعليم الريع، والثانية تقول إن مسئولية رجال الأعمال الاجتماعية هي ما يوجد تعليم الريع. ولا شك أن عرقول الدول العربية حالياً تتسبب قيام رجال الأعمال بجزء مهم من مسئولية التنمية الاجتماعية. ويجب أن يطور الريع الأثرى لدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي.

تتمثل حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي بمصامير إدارية كثيرة، فمفصّل الإنفاق على الجهاز الحكومي يتضمّن ضبط حجم الجهاز الحكومي، وإعادة تشكيل دور وفكر الهيئة المؤسسية اللازمة للتنوّل إلى اقتصاد السوق وإعمال قوى المنافسة، ولذلك لابد من:

- ١- ضبط حجم الجهاز الحكومي وتحديد المسار الإداري
- ٢- إعادة رسم دور الجهاز الحكومي
- ٣- تنمية القدرات المؤسسية اللازمة لإدارة السياسة الاقتصادية الجديدة، وإدخال سياسات المصنّعة وإدارة المرافق العامة والتشريعات الاستراتيجية التي مستقلّت تحت يد الدولة.

أما في الإطار القانوني، فقد بحثت الدول العربية سياسات الإصلاح. ينشأ تشريعاً يوضح سيطرة الدولة والمفاهيم العامة، وبالتالي كلّ هذه القوانين إطلاقاً للجنح الممكنة ومن ثمّ روح التشريع وفروقه هي حاسة لتغيير ما يتعلّق به وتنشيط السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

ويجب القول أن السياسات السابقة تختلف جميع الأثار التنويعية السلبية لكثير السوق من الأثر الإيجابي، ويصعب على الحكومات العربية أن تتشجّع لتغيير ما أتت على من الدخل القومي لصالح الفئات محدودة الدخل. فتمثل هذه النسبة في السعود إلى حوالي ٢٠٪.

محمل القول أن غالبية الدول العربية قد بدأت في التحسين لتحسين مثل هذه السياسات، ولكن حزمة هذه السياسات للسماح بالإصلاح الهيكلي لإزالة أزمة مسئولية الكفاءة الانتاجية للاقتصاد ككل، ولأزمة زيادة كفاءة الاستثمار في المنطقة العربية من جانب.

وفي البداية ينبغي أن نقرّ هنا بين أمرين يتعلقان بالطارز الراهن للملاحة الدولية التي تتم في التنمية الاقتصادية. الأول هو الاندماج في الاقتصاد العالمي باعتباره مرحلة تطور مشعر للنظام الرأسمالي، سبقت وتيرة المصيريات الحديثة. والثاني ربط الدولة بشروط دولية (International Condition) تكبر الهيمنة وتيرة المصيريات الحديثة. سياسات عبر اقتصادية تسمى الاستثمار في الحوافز الاجتماعية والثقافية والهيمنة صفة عام على العالم، وقد أثير التسليم الذي يمسألة المرأة من أجل التنمية والديمقراطية وصلاً لتكامل وتشجيع الأطفال. وهو علاج معالجه بربوة وتدرج.

بدأت معظم الدول العربية سياسات الإصلاح والتنمية الاقتصادية في أوائل التسعينيات، بعد أن عانت الاختلالات الهيكلية في المقاييس، نشأت في تراكم الديون، وتصحّح الجزء في موازين المدفوعات والميزانية العامة للدولة، والوسيلة التقليدية لعلاج هذه الاختلالات هي التدخل في الجانب الآخر من خلال خفض الإنفاق الحكومي. وتعمل على الانخفاض وتخفيض مستويات الأجور الحقيقية. وتطاعت معظم هذه الدول شوفاً لا بأس به في هذا الإصلاح.

ولكن هذه السياسة في سياسة اقتصادية، ومسئمة للأجل القصير. وسرعان ما تؤدّي إلى الركود ونقص الاستثمارات المحلية والأجنبية. وأثارها شديدة الوطأة على الفئات محدودة الدخل. وليس الغنى الذي يتنوّك في الفئات الفقيرة مع المال قديماً في تنفيذ هذه السياسات، وتطلب علاجياً في المدى المتوسط العمل في التنمية.

أما عند تناول موضوع من الخارج والداخل Com-Finance، فندرسه لنسب استثمارات في شرايين الاقتصاد من جانب، وعلاج للشكوك التنويعية عليها من جانب. وأخرها هي السلطة لمصلحة البطالة في الدول العربية في المتوسط ١٦٪، وتحتاج لمدل نمو قدره ٧٪ سنوياً لتضيق هذه البطالة، ولكن معدل الانخفاض لا يتجاوز ٢٪، المتوسط لذلك هو في حاجة إلى استثمارات خارجية قدرها ١٠٪ على الأقل لاستيعاب نموجات النظام الاقتصادي، ولذلك فبعد أن نسعى في الإنكسار لاحتذاء هذه الأنوال، ولأننا رأينا أن ١٦ بة عربية أصدرت قوانين لتشجيع تدفق الاستثمارات الخارجية إليها. وصلتها.

الثاني، ينبغي قديماً إلى استقبال الإصلاح الاقتصادي بإصلاح هيكلي، ولا نضج الإصلاح الهيكلي محور تدوير التجارة وتغيير الأسس الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الجوانب العرض والطلب، والإصلاح التشريعي وإصلاحات نظام التعليم، بل نشي به تنمية الموارد البشرية ومعالجة البطالة. والسياسة في تنويع عوائد الإصلاح وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والقدرة على المنافسة وأخيراً الإصلاح الإداري والقانوني في خضم الإصلاح الاقتصادي، وستتأثر هذه السياسات على التوالي.

أولاً، تنمية الموارد البشرية.

تتمثل تنمية البشرية في تحسين في نوعية السكان من خلال التعليم والصحة والتغذية والتدريب والإسكان والأمان الاجتماعي وتربية المواطنين الأساسية، ومن المفترض به أن تحسين نوعية رأس المال البشري أمر ضروري لتحقيق كفاءة وعملية. وتطلب تغيير المعاملات الخارج في الدول الفقيرة السكان، توفير قوة عمل ماهرة تنافس عالمياً وتشجيع الاستثمار إلى أن يقع مسئولية تشجيع الفقراء بجد إلى يتم من خلال توفير فرص أفضل للخدمات الأساسية، وهي أضع وسيلة لتخفيف العبء على الدولة، وتعتمد قدرة الدولة على تحسين الوضع البشري على مدى توافر الموارد المالية وعلى التخصصات الأفضل للموارد بين القطاعات. وعلى تقدير البقية للفئات المستهدفة التي تحتاج لمعاونة الحكومة. ولا شك أن استيعاب السلام في الطفرة يمكن من تحويل جزء من الإنفاق العسكري إلى تنمية الموارد البشرية، حيث يقدر متوسط الإنفاق العسكري للدول غير المتوالية بـ ١٥٪ من الناتج القومي الإجمالي في حين أن المتوسط العالمي في الدول النامية لا يتجاوز ٨٪ من هذا الناتج.

ثانياً، معاد العالة والإصلاح في تنويع عوائد الإصلاح. يعتمد الاستثمار في الدول النامية على عوائد الاستثمارات الخارجية. ويعدّ ميزان المدفوعات والتقسيم والاندماج وإسكان الفرد، شريعتاً ضرورية لتعزيز كفاءة الانقسام في المدى المتوسط. ومن ثمّ لم يتوّل تنمية ودعم الدول العربية مثالي معادلة عوائد الإصلاح الاقتصادي. وأثر صعب للغاية الرئيسية لتسليسات التي يؤدّي إلى زيادة مرفوع الفكر عدد ممكن من الأفراد التي حتّى من الدول النامية بعد التمدد التنويعية استثمار إلى زيادة حجم الكفاءة، والاندماج والتكامل وبالتالي يؤدّي التمدد إلى زيادة رفاهية المجتمع. ولكن في الدول

الاقتصاد العربى التكامل الاقتصادى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تحديات التنمية العربية	السيد بسين	الاهرام	٤١٣١٧	٢٠٠٠/١/٢٠	١٦٧
٢	الامة العربية وتحديات القرن الجديد	جمال رجب	الاهرام	٤١٣٣٦	٢٠٠٠/٢/٨	١٦٩
٣	الدبلوماسية البرلمانية والتكامل الاقتصادى العربى	اميرة الشنوان	الاهرام	٤١٣٥٠	٢٠٠٠/٢/٢٢	١٧٠
٤	تحرير التجارة العربية	رفعت لقوطة	الاخبار	١٤٩٤٧	٢٠٠٠/٣/٢٦	١٧١
٥	لا لاطلاق الحرية الكاملة لرؤوس الاموال الاجنبية	يحيى المصرى	العالم اليوم	٢٨٠١	٢٠٠٠/٤/١٣	١٧٢
٦	ضرورة إيجاد آلية لمعالجة هياكل الاقتصاديات العربية	محمد عبد الرشيد	الاهرام	٤١٤٣٣	٢٠٠٠/٥/١٥	١٧٤
٧	الصادرات العربية قضية ساخنة	احمد صلى الدين	العالم اليوم	٢٨٤٢	٢٠٠٠/٥/٣١	١٧٨
٨	المؤسسات المالية العربية	بسنت احمد	العالم اليوم	٢٨٤٥	٢٠٠٠/٦/٤	١٨٢

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	الحكام الاقتصادي
المصدر :	الاهرام
اسم كاتب المقال :	السيد يسين
رقم العدد :	٤١٣١٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١/٢٠



السيد يسين

تحديات التنمية العربية

في مقدمة التحديات التي ستواجه العالم في القرن الحادي والعشرين، كما حددها تقرير، حالة مستقبل العالم، الذي أصدره هيئة المشروع الألفية بجامعة الأمم المتحدة بواكير عام ١٩٩٩، كينيسمين تحدي التنمية المستدامة لكل الشعوب وعلى الرغم من سيطرة السوق إلى جانب الأجيال عليه تثير عددا من الإشكالات المحلية والإقليمية والعالمية فحق أو لا يبراه سؤال يتعلق بكيفية إدارة النخب السياسية والاقتصادية الوطنية وهذه الإدارة كانت من الخبرة التاريخية. تأثرت في عديد من الأحوال بالمصراع الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي الفتي الذي دار بين أنصار الديمقراطية ودعاة الاشتراكية، وهو الصراع الذي كان إحدى السمات المميزة للقرن العشرين. إن الرأسمالية، كما هو معروف، أقدم تاريخيا من نشأتها من النظر الاشتراكية. وقد قامت الرأسمالية، كأيديولوجية سياسية وتنظيم اقتصادية على أساس أنها الحل الأمثل لمشكلات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ولذلك في سوء شعاراتها المشهورة دعر حرية السوق وعدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلا في الحد الأدنى، وقد تعرضت الرأسمالية منذ وقت مبكر حمالا هي فصائل بنفدية من قبل المفكرين والأفكاريين الذين رصفوا المظالم الاجتماعية العربية التي جمعت من تظليها، خصوصا في عهودها الأولى.

وربما كان المفكر الممارس الذي وجه أعنف سهام النقد للاقتصاد الرأسمالي هو كارل ماركس، والذي استطاع بتدخلاته العلمية أن يكشف عن القوانين والليات الرئيسية التي يعمل النظام الرأسمالي في ضوءها وكانت اكتشافاته في مائات العلوم، وبويع الاستغلال التي تمارسها طبقة المنتجين الرأسماليين وأصحاب المصانع على الطبقات العمالية أساسا لتقود الاقتصاد العالمي الذي مارسه المفكرين الاشتراكيين ضد الرأسمالية، ومعونتهم التي تجاوزها من خلال نظام الاشتراكي يهض على أسس فلسفية مختلفة، تلمى الممارسة الداروينية الاجتماعية، والتي برزت للرأسمالية أن يسهل الآليات المضادة في السوق تحت شعار البقاء للأصلح، ونشأ ربيع للحرية الإنسانية والعلمية الاجتماعية، من خلال تطبيق نظم اقتصادية، جديد يقوم أساسا على التخطيط المركزي تقادما لإشباع الحاجات الإنسانية للجماعات البشرية، في ضوء مبدأ الكفاية والعمل.

ومارغم من أن الرأسمالية كانت نظاما تعرضت لهجوم الاشتراكيين عليها، فإنها استطاعت في الواقع أن توجد نفسها لكي تستوعب النقد الماركسي، فعوضا من خلال سياسات وبرامج اجتماعية متعددة للرعاية الاجتماعية، لتجاوز الاستقطاب الطبقي الحاد بين الرأسماليين والعمال، تطورت من مبدأ - وخصوصا منذ الحرب العالمية الثانية - في تشكيل نموذج دولة الرفاهية Welfare State التي تضمنت للعمال والمعيشين حدا معقول من الدخل على الوقت نفسه نوعا من الرعاية الصحية والاجتماعية والتنموية لهم.

دار الزنس ثورة كاملة، ولدت من خلال التجربة - حتى قبل سقوط الاتحاد السوفياتي - وكشكلة الاشتراكية، فمثل نظام التخطيط المركزي في جامد الذي كان الاشتراكية من خلاله يدار عن طريق الأوامر وأمر من تلك أفعال محاولات معادية الطبقة الإسيانية والقبض على الحاصل الفردي وتفضيل الحاصل الجماعي. وقد أدى جمود تطبيق المبادئ الاشتراكية في مجال الاقتصاد إلى التخليق التكنولوجي لنمو الاشتراكية وعجزها الشديد عن معالجة الدول الرأسمالية - وخصوصا في مجال لتأخذ المبادنة التكنولوجية وتحديث المجتمعات.

التنمية العربية

وقد تأثرت الدول العربية بهذا الصراع العالمي بين الرأسمالية والاشتراكية وخصوصا بعد أن حصلت كلها على الاستقلال في بداية الخمسينيات. وقد وضع هذا التأثر في ميل بعض النخب السياسية العربية إلى تطبيق النموذج الاشتراكي، في حين توجهت نخب سياسية أخرى وخصوصا في الأنظمة التي كان يطلق عليها أنظمة ثورية للنموذج الاشتراكي. ولأنه في أن الفضل الذي لإلهام النموذج الاشتراكي في التخطيط قد أثر تأثيرا دائما في تغير الاتجاهات التنموية في عدد من بلدان العربية التي سبق لها أن تبنت النموذج الاشتراكي. ولعل حالة مصر تعد حالة نموذجية في هذا الصدد، بعد قيامها - في عهد الرئيس أنور السادات - من الاشتراكية إلى الرأسمالية، بعد محاولة متعنتة لتطبيق الاقتصاد الاشتراكية، والتي كانت تتمثل أساسا في التخطيط المركزي والقطاع العام، وقت تطبيق واسعا عريضا أمام تحرير الأسواق والقطاع الخاص، مع تغيير الاتجاهات التنموية ونسب الرأسمالية من جديد، ونضوية للقطاع العام من خلال الخصخصة ومالي إجراءات التحرير الاقتصادي.

غير أن المصدى الذي توليها الآن التنمية العربية يتجلى مشكلة الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية. ذلك أن بعد سقوط الاتحاد الاشتراكية الاقتصادية، والتي يصفها عنها ليس بالثابتين، سقوط الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، ولأن تحول قسم هذا المورد الهائل إلى الرأسمالية - وإن كان خطوات محسوسة وتنموية - أصبحتنا مساقا دولي يركز على التنمية الاقتصادية ويحدد معاريف حرية السوق وتشجيع الحاصل الفردي، إعطاء القطاع الخاص الجزء الأكبر من مسؤولية التنمية المستدامة.

غير أن هذا التطور الذي شهدته اصراع بين العنصر السياسي من مختلف بلاد العالم حول إيمانته وضروره القصوى لرفع التنمية في العولمة ذاتها كتلازمة وتعلل تاريخية متعددة الجوانب تثير لدول العالم مشكلات لا حدود لها وإذا نظرنا على وجه الخصوصين في أن تسمين عملية التنمية العالمية، وهو العالم كله، دول العالم عليها، وإلى المصلحة التي كانت كشاح فحاصرات الحاجات المتعددة، تقسم فيما حرية السوق وتحرير التجارة الدولية واستثمار من أي أدوات، تشملها أي إجراءات جماعية، من المعايير الصارم على مخالفتها، لآمرها أن صوبت تظليها معادية ضد المنطقة بكل خصوصياتها العديدة بالنسبة لدول الجيوب.

عالمية في الواقع تفتح هذا الخاصة العالمية واسعا عريضا، ولكن كل صاحب من البداية في التنافس موجود بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، هناك تشارك متعدد حول هذا الموضوع، مما قد ياتى في سنو حقة جديد من حزمة دول العالم المتقدم على دول الجيوب والمتأثرين، فطور مشكلات اجتماعية جديرة بالتنقل في رماد دول الفقر في عدم ادول وعجزا عن المنافسة العالمية وتحويلها للتأثر إلى اندراف سلمه في العملية الاقتصادية العالمية التي مدرك أن على قدم وساق بعد فتح الصود وإزالة الحواجز، وبمختر السوق العالمية أنه أحد.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	السيد يسين
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٤١٣١٧
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١/٢٠

وتسبب الصعوبات على وجه الخصوص بالضغط لزيادة العربية التي يعكس اذا ربما توفير وصعوبا التعمير بناء على المورسات القديمة والكيفية المتغيرة من عمل الى نتيجة نهية مؤبدا مما تواجه - في مجال المنافسة العالمية - مخاطر لا حدود لها

وهذه المخاطر لابد من مواجهتها بتدعيم مجموعة مناسبات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية تصوغها النخبة السياسية العربية سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي

وستطرح بعد عملية تقويم الوضع الاقتصادي في البلاد العربية ان يعتمد على دراسة حديثة بشرها الأستاذ احمد السيد انصار الخبير الاقتصادي في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالجامعة في سلسلة دراسات استشرائية (رقم ٨٤ سنة ١٩٩٩) وعنوانها "الاقتصادات العربية من الصمود الى الانحدار القلبي"

وهذه الدراسة القليلة تستعرض بشكل بانورامي دقيق نشأة وتطور الاقتصادات العربية وتصل في البداية الى تحديد دقيق للتحديات التي تواجهها في القرن الحادي والعشرين وتتمثلها في خمس تحديات كما يلي ١- التحدي الرئيسي هو تخلف وجود هيكل الإنتاج والصادرات والمحتوى بأن هذا التخلف للقوة التنافسية لا يؤهل الاقتصادات العربية للمنافسة بجمعية وفعالية في الأسواق الدولية الأخرى أو حتى لاحتفاظها بأسواقها المحلية في ظل تحولات العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.

٢ - ويضيف الباحث أن الاقتصادات العربية تواجه تحديا حائلا مثلا في التغيرات العاصفة في البنية الاقتصادية الدولية. وهذه التغيرات تمثل في الموجة العالمية لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية والتي أصبحت مؤثرة معقدة في كل اقتصادات العالم بدءا من تحديث في الثقافات وتغييرات دولية كاهل نظام تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية.

٣ - تدعو العوز التسمي لفتح وصادرات الدول العربية بالجمعية للسلع والصادرات المحلية وذلك ندعوا مناهز بالممارسات مع القرون الاقتصادية الصاعدة أو المعادية

والتحدي ايران وتركيا واسرائيل ٤ - هناك مشكلة كبيرة تواجه الشركات والقطاعات الاقتصادية العربية في المنافسة في الأسواق الدولية أو حتى لاسواقها لدى تطبيق الدول العربية لانسائتها في مجال تحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية

٥ - ونخيرا تواجه الاقتصادات العربية تحديا هو نقص موارد المياه التي تصعب فيها على النمو الزراعي والصناعي. وتضع قيدا على تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي من الغذاء الذي يعتبر قضية أمن قومي ولواقع أن استاد البحار لم يمنع سرده حدة التحديات. ولكنه اعتمد وقدم مجموعة من الحلول المقترحة والتي تركزت على زيادة فعالية السياسات الاقتصادية وتغيير مصادرها. مع محاولة جادة للتشقق الاقتصادي العربي

وفي تقديرنا أن لب المشكلات التي تعانيها التنمية العربية في الوقت الراهن تتمثل في ضعف المشاركة الديمقراطية، والتي أدت الى ان تغرد اقتصاد السياسة العربية بامداد القرارات الاستراتيجية الاقتصادية المهيمنة التي تؤيد في مصالح الشعوب، والتي أدت أن بعضها يتخذ اما بصورة عشوائية أو لتحقيق مصالح طبقية بالغة الصع لاعداء الشعب السياسية، والسياسات التي يعبرون عن مصالحها وإذا انغمسوا في ذلك الغمير المفسد، وبهذا الحال العام معبر عقاب او ربح، وعدم وضع الجماهير العربية في الاعتبار في إطار عملية تخطيط السياسات الاقتصادية لارتقاء أوضاع اوضاع صعيدا ليست اقتصادية فحسب، بلز ثقافية وسياسية في المقام الأول

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	جمال رجب سيدي
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٤١٣٣٦
المجلد :	الارام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٢/٨

! الأمة العربية .. وتحديات القرن الجديد

ما يحق محاسبته ولكننا نكتفي لغة العواطف والألمني ممدد وقت طويل والنعوة إلى سوق عربية مشتركة مطروحة على بساط الفكر، ولقد دعت مصر إلى سرعة الانتهاء من تنفيذ هذه الفكرة بأسرع وقت ممكن لما تكبده الجامعات العالمية هذا من جانب، ومن جانب آخر أن جامعة الدول العربية عليها عبء كبير في هذا القرن، ليس على المستوى السياسي وحسب وإنما على المستوى الاقتصادي للتنسيق بين

الدول العربية قاطبة
كم نقل أن يشتمل العرب في مؤتمر قمة عربي ليس بهدف تقارب وجهات النظر وحسب وإنما للإسراع بحل المشكلات الاقتصادية ورسم الاستراتيجية الوطنية والتبعية لواجهة الوقت والأحداث
إن عالم اليوم لم يعد فيه مكان للصعاع، فالقاء للأصابع والأقوى معا فطري الشعوب العربية أن تنته من الآن إلى أن هذا القرن هو قرن الأزمات أعني الأحداث المفاجئة بمعنى أن العالم العربي لم ولن يكسب كسب اقتصادي جديد وقيمة ثقافية، وهذا يحتاج منا إلى تفكير قبل مروات الأوان

إن الخطورة الآن في مرور الشركات متعددة الجنسيات أو كما يقول أحد الكتاب إلى الشركات متعددة الجنسيات أو العابرة للقوميات هي الآداة الرئيسية للعولمة، فبواسطتها تتم عملية تدويل أو الأصعب عولمة رؤس الأموال والأشياء والتصرف ومجمل العمليات المالية والتجارية وانتقال المعلومات وشبكة الإعلام وغير ذلك وسيطر عدد محدود من هذه الشركات العملاقة على المفاصل الرئيسية للاقتصاد العالمي (انظر ه محمد دياب عولمة الاقتصاد، مجلة العربي، عدد يناير ٢٠٠٠).

ماذا أعددتا من العرب، أواجهنا مثل هذه الأفكار التي ستؤثر بشكل أو بآخر على مستقبل الأمة العربية؟ ماذا أعد البيت العربي لواجهة مثل هذه المحاور؟

كان من المنتظر أن تكون قد انتهت الجدل من إقامة السوق العربية المشتركة للحفاظ على مصالحنا ومستقبل أجيالنا ولكن مازالت الفكرة مطروحة ونأمل أن تنفذ في المستقبل القريب.

إن القرن الجديد الذي هو يعمل في شبابه العديد من الهموم التي تستلزم من الأمة العربية التفكير بالعولمة الصناعية أو بالعقل الجمعي وليس بالعقلية العربية المتروكة على الذات وليس باستغلال القرن الجديد والمحفلات والأمانى مازالت إلى الأمام وليس للعولمة مازالت سادسة أماناً والأمة العربية التي صمدت على مر التاريخ حليف بها أن تضر إلى القرن الجديد

التكامل نجما يدور حولنا الآن ولاحظ موضوع شديد أن الأداة العربية أقيمت على قرن جديد يختلف في حسمه وإيقاعه عن القرن للمصر. وليس أدل على هذا، من التغيرات السريعة التي متتبعها بين القبية والأخرى وهذا متطلب من العرب أن يواجهوا هذه المتغيرات وأن يبرسموا الخطط

والاستراتيجيات
للتكامل لواجهة
المواقف والأحداث
عرق وفرق كبير
بين أن تكون مجرد
رؤود أفعال
للمواقف والأحداث

وبين أن تكون على مستوى الحدث في التفكير والموقف والإعداد
فالثورة الطموحة والافتخار للعربي للتخضع الذي انشعب سنة هذا القرن يتطلب من العقل العربي أن يربط أولوياته في التفكير خاصة كما تلت أن الأحداث تسير بسرعة فائقة

وقد أثبتت قضية العولمة في مناحيها المختلفة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وقال من قال إنها قدر محتوم على شعوب هذا القرن، وقال البعض الآخر إنها ترفضها والرأي الذي أميل إليه بين هذا وتلك فهي ليست قدراً محتوماً على الأمة العربية في هذه الأداة بمعنى ليس لنا رأي أو خيار، وليس في مفعولنا أيضاً أن نرفضها تماماً كما يعتقد البعض، إنما الأمر يحتاج إلى موقف وسط يتلخص هذا الموقف في التكيف مع المنظومة العالمية الجديدة، وإي السبل لا تنبؤ الأمة العربية مكانتها بين الأمم

ولقد كان شغل مؤتمر سبيل في فرض هيمنة النظام الغربي والتنمية الاقتصادية للعالم العربي أخيراً شاهد ودليل على أننا كعالم عربي يمكن أن نذكر من الآن في الأسلوب الأمثل والصحيح للتعامل مع مثل هذه التغيرات. والمؤسف أننا كعرب لم نمكن من إنشاء منظمة التجارة العالمية من الجانب من دخول جامعة الدول العربية كعضو مراقب بالمطلة وقد اعتد مصر أسفها الشديد حصول هذا الموقف، وشاكت بإعادة النظر في الموضوع (راجع الأرقام ٢٠٠٠/١/٢٠٠٠) وهذا يدعو إلى أن مثل هذا الأمر كان يحتاج من العقل العربي إلى رسم استراتيجية للتعامل مع الحدث والتكيف مع السوق بين الأمة العربية بوقت كافي لا تصعب الفرصة سدى، والأمر يحتاج إلى مفاوضات عامة المستوى، وأداء مفاوضات ومربع اجتماع أكثر مكاسب ممكنة

والأهم للشر أن النظام العربي يكف عن الكلام والفرقة والصياح، ويتكفي برسم الخطط وتنفيذها

د. جمال رجب سيدي
رئيس قسم العلوم الاجتماعية
جامعة قناة السويس

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي
المصدر :	الاحرام
اسم كاتب المقال :	اميرة الشواني
رقم العدد :	٤١٣٥٠
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٢/٢٢

الدبلوماسية العراقية .. والتكامل الاقتصادي العربي

معلم مركز البحوث العراقية بمجلس الشعب . بالتعاون مع جهات أخرى مؤتمراً للفرعانيين العرب والأوروبيين الذي عقد يوم ٨ فبراير في الإسكندرية وهو خاص بدور الدبلوماسية العراقية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ودعم القطاع الاقتصادي بين الدول العزومة والدول الأوروبية. ولذلك فإن اسم الموضوعات التي ناقشتها المؤتمر في خاصة مهقوق العربية المشتركة فضلاً عن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

١. أميرة الشواني

كفؤارة في العلوم السياسية

وفيما يتفق بأسواق العربية المشتركة، فقد حاص توصيات المؤتمر حول ضرورة دعم الشركات "خبرسة المشتركة" وسركات نقل التصادم ومسحج الشروعات التي تشد في السداد العربية الأخرى. ودعم الدبة الأساسية فيما بين الدول العربية وإلى ضرورة تعاون عرف التجارة والصناعة والزراعة العربية فيما بينها ثماً، فواعد معلومات تكبر في حدة تيسير لتبادل التجاري العربي، وإلى رعاية المساعدة في برامج تمويل التجارة العربية وتنويع حصادات وتبادل الدراسات والمخرجات بين أجهزة التخطيط العربية حول حصة التنمية المستقلة لاصار التكامل في المشاريع الاقتصادية العربية بدلاً من التماثل بينها. لذلك في هذه التوصيات وغيرها لبا أهميتها في تحقيق السوق العربية المشتركة إذا ماؤمضت محل للتطبيق العملي والجاد، فالوحدة الاقتصادية في الأساس للوحدة السياسية العربية، فالقول العربية ترتبط في وحدة متصلة من الأرض وطعة تميز مركزها الاستراتيجي لتتمركز بين الشرق والغرب وبمجموع تاريخ مشترك ولها ومضموهاود وقد اتحدت أوروبا العربية اقتصادياً قبل أن تقدم على مسار الاتحاد السياسي والسوق العربية المشتركة الثامنة منذ عام ١٩٦٥ قد اشنت في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية لعام ١٩٩٧ بموجب قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم ١٧ الصادر في ١٢ أغسطس ١٩٩٤ وتعديلاته لاحقاً. وقد دعا مؤتمر القمة العربية الأخير الذي عقد في القاهرة في يونيو سنة ١٩٩٦ إلى الإسراع في إنشاء السوق الموسعة التي تبدأ بإشياء، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما صغر قرار مثلي هذه النقطة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية والذي يتضمن وضع برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي أقرها المجلس في ٢٧ فبراير ١٩٩١. ويهدف إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مدى عشر سنوات اعتباراً من يناير ١٩٩٨ وتضم هذه المنطقة الآن ١٥ دولة تمثل تجاريتها الجيبية ٨٢٪ من التجارة العربية وتتمثل تجاريتها مع أوروبا ٦٥٪ من تجاريتها الخارجية مما يجعل السوق العربية ذات أهمية بالغة بالنسبة لأوروبا. كذلك صغرت قرارات من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بضرورة تفعيل وتوسيع السوق العربية المشتركة الثامنة للوصول إلى السوق الموسعة. ويسمى القول إلى النقطة التي تعترض قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في العقبات نفسها التي تواجه السوق العربية المشتركة. وذلك فإن خطوات تفعيل التكامل الاقتصادي في هذين المجالين واحدة، وهي تتمحور في أهمية الالتزام بالاتفاقيات والموافق العربية التي تعبر المرجعية للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

ومن الضرورة مكار تجميع عدليه التكامل الاقتصادي العربي على حمية مستوياته في التحولات السياسية العربية التي كانت تموق ثباته في الماضي. هذا مع تطبيع جهد اعلامي متواصل ومكثف لاجند التثيد الشعبي للذي والمستمر على مستوى الوض العربي مساندة مشروع السوق العربية المشتركة ومن الضروري أيضاً في هذا المجال وأر تحف الدول العربية من طيات الانشأاء، التي تتقدم بها للأعاء، من عملية التصوير إلى يتم الالتزام بالمصروف والشروط التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن. هذا فضلاً عن أهمية وجود توصيات مناسبة عربية للرؤية موحدة للتسلع اشتغالة بنق على السبل التتالية صمماً لخدمة هدف التسلع وتوافر الآمال للتسليك.

ولذلك أر فكرة إنشاء مؤسسة مالية عربية على عوار مؤسسة التمويل الدولية ICF يشارك في رأس مالها جميع الدول العربية والبنوك المالية العربية الخاصة يمكن أن توفر التمويل اللازم للمشاريع العربية المشتركة، مع ضرورة العمل على إزالة التفاضلات الفاسدة في الدواين والتشريعات التجارية والمالية والقانونية بين الدول العربية وأهوجوا نذك أهمية وضع سياسة عربية لتقل وتطويع التكنولوجيا وأسابيل السحت أعظمي والتفتيات الحديثة لتحفيز مشاهيبي المعلومات ودعمها، مع ضرورة إيجاد تسير حقيقي وحاً، من الحظ والمساسات الاقتصادية للدول العربية، وإعطاء دور أكبر لتسير اللجئات غير الحكومية في العمل العربي المشترك وتطويع دور القطاع الخاص في التنمية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي
المصدر :	الآخر
اسم كاتب المقال :	رغمت لقوشة
رقم العدد :	١٤٩٤٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٢٦

تهجير التجارة العربية وترتيبات إعداد المناخ



بـقلم
رغمت
لقوشة

تصوير التجارة العربية. العربية وإقامة منطقة تجارة عربية حرة. هو خيار استراتيجي ولا بديل عنه في حال التحديات المعاصرة، وحتى لا نفلت فرصة الخير. فإن علينا طلائية رؤية واقعية تتناسب مع حقائق الأرض ونقاش مغل مفتوح لحل المشاكل التي تمررنا برية. وقد تقضي الحكمة أن نوسع ونشأ كليات للتدورات التخصصية طرحة للتدورات والمؤتمرات. فيما يخص وصف وترتيبات إعداد المناخ

ومثل كل الترتيبات فهي تشمل بدوام الحراك والتخصص الفوق تتصا بمسابقات التقدير، والمسابقات

١. أن الاختيار الصائبة للترتفة في جائل الفاتورة العربية من جراء إعمال اتفاقية الحات وفي ظل اتجاه عالمي بخصان معدلات التبادل بين دول صالغ الوارد الأربعة. تقرب من حوالي ٢٠.١ مليار دولار سنويا

٢. أن الصانغ الصائبة للترتفة في مخلصات التعامل العالم العربي مع التتاللات الاقتصادية الإقليمية ترتفع إلى حوالي ٤ مليارات دولار سنويا، وليست هناك فرصة لأي دولة عربية للانضمام مضمونية كاملة إلى هذه التكتلات، فهي ليست حرة وتكتلات تعبر عن مصالح اقتصادية، ولكنها، أيضا، تكتلات تعبر عن هوية ثقافية وتضمين ورواها، وليس

مقدور أحد أن يستعين هوية الآخرين. ٣. أن رفع نسبة التجارة العربية (البينية) إحصائي التجارة العربية من حوالي ٨.٠٪ إلى حوالي ١٥٪ على مدى السنوات السبع القادمة (وعد هدف واقعي وفي متناول أيدي الأكان العربي)، سوف يدفع إلى خشي

الخصاسات العربية في قوة اقتصادية إخراجية بحلول ١٩٥٠ مليار دولار سنويا، كما سوف يضيف علاوة زيادة إلى معدل نمو الناتج العربي المحلي حوالي ٠.٠٠٤٪، بما يعادل القيمة المضافة حوالي ٨٠٠ مليار دولار سنويا، مع الحاصل المسمي من العالم العربي سوف يحقق وهجات بحوالي ٧٠٠ مليار دولار سنويا، والتي تكفي لتغطية نفقات المصنوعات، ويوفر في ظل سوف ترتفع النسبة لتتجاوز ١٠٠٪، وتشارك، تباعا، الأوضاع الصائبة في الحالة العربية

كل هذه الحسابات هي مقنعة لحلق وهي بحاجة يرسم انتخاها حدة ترتيبات إعداد المناخ لمنطقة التجارة الحرة الحرة. هذا من إجراءات تعزيز اية توثيق الدولية لمعاينة مازمة تقضي عدم الصدور إلى سلاح إضلال الحدود في حالة تنسب أي ذراع سياسي ميسا بينها، ولا يكون رأس المال العرمان موصوبا لطلقة مدغذ عن استخدام النزاع، وتي تصد دة امعاودة كخسب سلاسل متصار

بـحكمة العربية

ذلك دولة عربية على حدة، بما يسدول مستقبلا من تحرير تمارتها في ظل التنوع الانتاجي والاحتياج التبادل. وفي ضوء خريطة لتقسيم العمل العربي

ولأن الجلة للعبية في حديث تحرير التجارة توجب عن محل عربيها في نظام التدفقات. فهو مسألة فنية حاكمة في الدولة الترتيبات ويكون تحمل دورة التبادل، والاتراح والدولة لتسيير الدورة وتسريع واتزها. هو البكل بنظام مبرمج للمصفوعات (٨٠/٠) بالمعاملات العربية. ٨٥/٠ بالمعاملات المحلية. وقد يكون الإلتراح محالينا

إلا أية محاسن خفيفة في ظل التواء العام للدول العربية وتبني سياسات نقدية ومالية لتتضمن سعر الصرف والسيطرة على معدلات التضخم وعلى عجز الموازنة، ويمكن. كذا، التحويلات الخارجية للوصول إلى مكتبة تاقام بين الدولة العربية العربية بها الالتزامات بتحويل الأرصدة الدائنة الاقتصادية العربية في حسابات الدولة التجارة العربية. العربية إلى مقابل بالمعاملات العربية في حالات ضرورة، منق عليها

ولأننا نرى أرض الواقع فمن العيب أن نسلد سائر التبادل على مخاوف مشروعة قد تثار دولة عربية أو أخرى من الآثار الجانبية لأقامة منطقة التجارة العربية الحرة، فإن تكتمل ترتيبات إعداد المناخ إلا بالكاشفة بها ومدلولاتها، فهناك مخاوف تخص نظام التعويضات في وقت تمل الرسوم الجمركية نسبة لا يستهان بها في قائمة الواردات السيادية لبعض الدول العربية، وهناك مخاوف أخرى تخص معدل إحصاءة ونوع الاستثمارات العربية لصالح الدول العربية الأكثر تطوراً. وفي خراف لها ما يبرها احتكاما إلى وفي رغبة إلى تهي، في التوطن داخل أسواق فاضحة نسبيا، وكلها. مرة أخرى، مخاوف مشروعة وقد نهذا فوجهاها بأعمال محض الترتيبات المتقدمة. مثل

١. تخصيص جزء من المساعدات العربية. العربية الواردات السيادية للدول العربية الأكثر تنمورا، مع الدول العربية الأكثر تنمورا ٢. فترة سماح للتدوير المحلي في خفض التعريفات الجمركية على وارداتها العربية، وكذا منحها خصمة الائستاق الرش لتحرير صادراتها إلى الأسواق المرحمة وهو محاسن تحدر في حد يستطيع الاستثمارات العربية إلى حد الدول

٣. تحويل جزء من الفوائض الدائنة في ميزان المبادلات العربية. العربية إلى استثمارات مباشرة في البلدان العربية الندية والأقل تطورا

وميسا برأ تلك. هناك مساحة انتظار ترقها حسابات خليجية خاصة، فالمملكة العربية الحرة تلتفتني بالمصفوعة إعادة فيكدة الأسواق الطبيعية، وهي خلية يرهنها قادة التاج. ولهم أساليبهم. بتوقيت محلي كما برهنونها بتوقيت تومي، وعلى الترتيبات أن تراعى فروع التوقيت وأن تبتد عن توقيت توافق يصلح المارا للتشاور وتلتزم به مساحة الانتظار وبعد. فإن منطقة التجارة العربية الحرة هي هدف كبير، ولأنها هدف كبير للتسابق إلى ترتيبات إعداد المناخ. ولنصير عليها والمتحضر تاقام عليها، فهي التي سوف ترونا بقيات الحركة، وإذا امسكنا بها فإنا سوف نطق بحرية بطلقة الثقة بدلا من مضع قرن بوجاه التمني.

●●● كاتب المقال:
استاذ الاقتصاد بكلية
زراعة الإسكندرية

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : يحيى المصرى
رقم العدد : ٢٨٠١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٣

لا.. لإطلاق الحرية الكاملة لرؤوس الأموال الأجنبية



يحيى
المصرى

وعى مارس عام 1998 ليستخلف الصندوق ثروة لاستغلال الآراء حول التنمية القتر. وقد اجتمعت التنمية على الأزمة الآسيوية أكدت أهمية التنمية المنظمة والسليمة لحركات رؤوس الأموال. كما أكدت الحاجة إلى انتاج سياسات ملائمة على صعيد الاقتصاد الكلى ولى مجال اسعار الصرف وعلى الدور العاصم الذى يقوم به القطاع المالى السليم. وقد اشرار عدد من المتحدثين إلى أن ضعف القطاع المالى يشكل جوهر الأزمات القائمة فى كل من اندونيسيا وكوريا وتايلاند. لذا المشكلات الرئيسية تتمثل فى محدودية قارة المؤسسات المالية على تقديم المظار وإدارتها وعدم كفاية الرقابة عليه. وأيضا فى تحريرها لحركات رؤوس الأموال بشكل مؤثف.

دروس الأزمة

وقد رأى بعض المتحدثين فى الندوة أن الأزمة الآسيوية أوضحت ضرورة توخى الحذر عند القيام بتحرير اشتقالات رؤوس الأموال مع الحصر فى نفس الوقت على إجراء تقدم فى مجالات أخرى. حتى تتحقق لحرر المنافع المرجوة منه. كما أنى لشاركون الدور العاصم الذى يقوم به الصندوق فى تشجيع التحرير الذى يندرج تحت حركات رؤوس الأموال. بينما اختلفت آراؤهم على طريقة تنظيم هذا التحرير فبعضهم يرى بتأجيل الصندوق لزيادة تحرير أسواق المال وحركات رؤوس الأموال. بينما يرى آخرون تحديد نطاق هذه الزيادة بحيث يكون ذلك فى ضوء التواعد والخطط الملتزمة فى الدول الاعضاء وأن يتم ضبطها على ضوء الظروف الاقتصادية التى تمر بها الدول

و مع التسليم بحق الدول المتقدمة والمستثمرين الأجانب فى التناكس من توافر هذه النقاط. فإنه من حق الدول النامية أن تتأكد من مدى أهمية الاستثمارات الأجنبية فى العمل ومشروعات التنمية الاقتصادية فى ضوء الخطط الاقتصادية الشاملة التى تنصها هذه الدول وتراعى فيها مصالح شعوبها ودفقا إلى التقدم الاقتصادي المنشود. وهو مالم يكن مسهل اعتبار المستثمرين الأجانب فى السنوات السابقة بل كان سببا فى الأزمات التى أدت إلى استرداد أسواقهم مصدر شعورهم بالتهرب مشاكل سياسية أو اقتصادية يمكن أن تؤثر على أرباحهم. حتى لو كان هذا الشعور غير مبنى على أساس سليم أو كان غير مبرور. لذا وفرت لهم الدول النامية مناخ الاستعداد الكامل دون ضوابط وفى أى وقت يشاؤون. ويمكن القول اليوم. بعد الأزمات النقدية العديدة التى حدثت فى كثير من الدول. أنه أصبح هناك على الصعيد العالمى مواقفنا وبنسبة لتحرير رؤوس الأموال وتحركاتها بين الدول.

1- وقد تبنته صندوق النقد الدولى سياساته ومتابعيه التى تنادى بالتحرير الكامل لاشتقالات رؤوس الأموال دون قيود أو ضوابط. وإن كانت اتصافيه بما فيها من نصوص ومواد لا تتفق مع هذه السياسات كما سنرى فيما بعد.

2- وموقف آخر معارض لتجذره بعض الدول النامية. بدأ يظهر فى اللؤترات والاجتماعات الدولية الأخيرة. كاجتماعات دافوس التى ضمت ما يقرب من 1700 عالم ومفكر من جميع اقطاب العالم. وكؤتمرات دول القسم عشرة الذى يمثل مجموعة الدول النامية بما فيها من دول شديدة الفقر. ودول متوسطة الفقر. ودول ساعية إلى النمو واجتماعات والاكتفاء التى سبقت الاشارة إليها

لقد عبر صندوق النقد الدولي عن موقفه المالى بالتوسع فى تحرير التحويلات الراسالية وذلك خلال الاجتماعات السنوية التى انعقدت فى مونغ كوك فى سبتمبر عام 1997 حيث أصدرت للجنة المؤقتة التى تشكلت فى هذه الاجتماعات بيانا من تحرير حركات رؤوس الأموال فى ظل تفعيل يتم على مواد اتفاقية الصندوق. ويدعو البيان إلى استكمال التعميد للفتح لمحل تحور اشتقالات رؤوس الأموال أحد أهداف الصندوق وتوسيع نطاق احتصاصه حسب الحاجة. وذلك من خلال جميع التراسات مدمجة يتم تنفيذها على جميع الأعضاء. فيما يتعلق بتحرير هذه الاشتقالات

من الدروس التى يمكن أن تستفيدها الدول النامية والعربية من تجارب الأزمات النقدية التى حدثت مؤخرا فى آسيا وبعض المناطق الأخرى. الحذر الشديد من الدور النسبى والتهادم الذى يشترط على إطلاق الحرية الكاملة لحركات الراسالية الدولية (بأنه فى الدول النامية. وما يمكن أن يؤدى إليه هذا الدور من تقويض لكل عصبيات التنمية

وقد لاحظ رئيس وزراء ماليزيا هذا الدور السلبى مؤخرا عندما قامت ماليزيا بتطبيق سياسة عزل التطورات الاقتصادية للماليزية عن تأثير حركة رؤوس الأموال مع الفخار - وذلك من خلال فرض إجراءات للرقابة على النقد وتعميد حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الخارج. حماية للاقتصاد الوطنى من مضاعفات تجار العملة والأوراق المالية ومنع أزمة اشتداد رؤوس الأموال النامية إلى الخارج إلا بعد مرور عام من آخر تعامل لها. كما قامت بعض الدول الأخرى بتطبيق مثل هذه الإجراءات. مما أصبح يهدد النظام والراسالى العر والباطن والسفوف.

وقد أثر هذا الموضوع بشكل واضح لثناء انعقاد مؤتمرات رؤوس الأموال فى «باتوكوه» عاصمة تايلاند. خلال شهر فبراير للمسى. حيث تناوله وكلاوس شوب. رئيس للندن الاقتصادية المالى. وذلك فى الكلمة التى ألقاها فى المؤتمر وذكر فيها أن حجم رؤوس الأموال الدولية يتحرك يوميا بين الدول النامية والدول المتقدمة بدون ضوابط كافية. مما يفرض النظام المالى العالمى للخطر فى أية لحظة. بينما لم تتحرك الدول النامية حتى الآن للاستفادة من هذه التجارب.

رؤوس الأموال الأجنبية

ولأننا لن نتشاقل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية تحكميا اعتبارات لصالح الدول المتقدمة تتمثل فى الآتى:

1- الحصول على أكبر ربح ممكن لصالح اصحاب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الدول النامية.

2- إمكان استرداد رؤوس الاموال الأجنبية فى أى وقت ودون أية قيود أو ضوابط.

3- الحرية الكاملة التى تقدمها الدول النامية للمستثمرين الاجانب للاستثمار فى المشروعات المحلية أو لشكلها بالكامل دون صعوب.

4- حرية اشتقالات الأموال الأجنبية المستثمرة فى المروحة من مكان إلى مكان احرى من نفس الدولة أو إلى دول أخرى ومن أية قيود أو شروط.

5- توافر الاستقرار السياسى والاقتصادى مع وجود سياسات حكومية سليمة ومهية أساسية صالحة

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي
المصدر : العالم اليوم
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٣
رقم العدد : ٢٨٠١
اسم كاتب المقال : يحيى المصري

ومذك يتبين ان مجسمة التمددتين
حسروا مدوة الصنوق لهذا الغرض وهي
الذرة التي شارك فيها كبار خبراء الصنوق
وإدارة واعضاء مجلسه التنفيذي. كما
شارت فيها ايضاً مسؤولون حكوميين على
مستوى عال ومسؤولون القطاع الخاص،
المنظمات الدولية، هؤلاء جميعاً لم يصلوا
إلى رأي موحد حول زيادة عمليات تحرير
حركات رؤوس الأموال بين الدول أو
تخفيفها شروط وقواعد تنظيمية حسب
الطرق النقدية والاقتصادية السائدة في
الدولة. ولذا ان موضوع اتفاقية صندوق
التنمية الدولية تشتمل على الرعايا
زيادة التحرير. أي عكس الرأي الآخر الذي
ينادي بزيادة تحرير حركات رؤوس الأموال
دون شروط. وبالتالي فإن الرأي المؤيد لزيادة
التحرير لا يتشبه مع نمو الاتفاقية ولا
حتى مع اهداف التي تصمم الاتفاقية
عندما تم توقيعها عام 1945 لأن هذه الاهداف
ولن كانت تسمى للرؤوس إلى مجتمع عالمي
متميز من جميع القارات على التفتلات المالية
والاقتصادية والنقدية وتشكلات السلع
والاقتصاد والصناعات ثائرة والوصول
بتحديد واضح حتى لا يكون هناك عتد
تنقيها في أي وقت من الاوقات كما يحدث
الآن. وكما ظهر من الايديات التي عرضها
البعض في الفترة المذكورة

١- ملة شدة العملة لا نمت الاتفاقية
على أنه لا يكون للنمو أن يرضى القيود
على العملات الجارية والنقدية لعملة معينة
إذا أصدر الصندوق قراراً بأن هذه العملة
أصبحت نادرة، علماً بأنه لم يسبق أن أصدر
الصندوق هذا القرار منذ توقيع اتفاقية حتى
الآن

٢- حالة فترة الانتقال من ظروف الحرب
إلى الظروف الحالية، حيث أبحاث الاتفاقية
فرض القيود على العملات الجارية خلال
مدة الفترة، علماً بأن 140 دولة من أعضاء
الصندوق أعطت انتهاء فترة الانتقال والعودة
إلى حرية التحويل بالنسبة للعمليات
الجارية. وذلك مع بين مجموعة الاعضاء
الحالية عام 1982 دولة.

وتفكرت الاتفاقية الأعضاء امراوا في
معرض القيود للتنمية على العملات
الراسمالية بين الزام بالاقتصاد إلى أنه
إحكام الرقابة على هذه العملات اجازت
الاتفاقية فرض القيود المالية على العملات
الجارية للتأكد من أي من هذه العملات لا
تعرض معاملات اقتصادية من التنازل فرض
ارادة عليها وهو ما يؤكد أن الاتفاقية رأت
أن التحويلات الراسمالية من دولة إلى أخرى
دون قيود ودون ضوابط سوف تؤدي إلى أخرى
التنافس من ثروة دولة وزيادة في ثروة
دولة أخرى دون مبرر. كما تؤدي إلى تفرق
مشروعات لتنمية وتضرر في الانتاج ومطلة

بوتر على التصادمات المالية التي انتقص من
أموالها حتى ولو كانت هذه الأموال فاسدة
اصلاً من الخارج، وخلافاً من تشجيعها في
عمليات داخل الدولة المحلية.
ويسود أن الرأي الذي طالب منى الدولة
المذكورة بزيادة تحرير التحويلات رؤوس
الأموال بين الدول وكان أغلبه من العاملين
بالصندوق ومن الدول المعنية. يسود أن هنا
الرأي هو للترشح للعمل به إذا ما تم تعديل
الاتفاقية بحيث تخفف منها النصوص التي
تجبر للدول الأعضاء فرض القيود النقدية
على العملات الراسمالية، وبالرغم من الرأي
الذي عرضه الممثلون للدول النامية والذي
طالب بضرورة الرقابة والتنظيم والحد من
تحرير التحويلات رؤوس الأموال بين الدول
والذي ملطه حاليا دولة ماليزيا مؤكدة أن
النظام الراسمالي الحر يحتاج إلى ضوابط
وأن للجمع للنمو على الآخر يحتاج إلى
خلفه في بعض الجوانب والتي أن تتم التنمية
وبينا التقدم الاقتصادي في الدول الفقيرة

التنظيم وليس التحرير المطلق

والغريب أن مطالبة الصندوق بزيادة
التحرير تم أمام مطرحة من الدول النامية
في عهد من الميزرات الاقتصادية التي
نوصي بصندوقية تنظيم تفتلات رؤوس
الأموال الدولية - كمؤتمر دافوس السابقي
الإشارة إليه والذي طالب صراحة بتسقيف
الرقابة على اسواق النقد والائال عبر الحدود
خاصة على صناديق الاستثمار والذي طالب
به رئيسه مكلاوس شوليه، وبالرغم من
الازمات النقدية المتزايدة التي كان آخرها
أزمة البرازيل التي حدثت منذ حوالي سنتين
تسببت صوب رؤوس الأموال خاصة
النقدية الاجل، ما أسهم في هبوط العملة
البرازيلية بحوالي الثلث واشعل لهيب الأزمة
بالرغم من القرض الذي وافق عليه صندوق
التنمية الدولي وقدره 41.5 مليار دولار
امريكي بالرغم من تيسير قسيادات البنك
المركزي البرازيلي.

إن الدول النامية لم تكن مستعدة لهذه
الانتاج الكبير في تحرير حركة الاستثمار
الاجنبي بالإضافة إلى أنها لم تكن على
وعي بالآثار التي كان يتبعين تسخيراها
للاستثمار الانتاجي لا الشغري، وهو ما
ساعد على زيادة الفوارق الاقتصادية داخل
سكان الدول النامية كما يؤول إلى
اصطرابات سياسية وانحسار المستثمرين
للعمل التي تنتجها المشروعات الاستثمارية
في سائر النظم إلى استرداد أموالهم
وتحويلها إلى أماكن أخرى أكثر ربحية
وأكثر أماناً، ما أدى إلى اضطرابات
اقتصادية داخل هذه الدول وبين بعضها
البعض. وبالتالي تولفت عمليات التنمية في
الدول التي واجهتها الأزمة وتراجعت
اقتصادياتها، وهو ما يؤكد الدور السلبي
للتحرير بآثاره التحويلات الراسمالية دون
قيود ولا ضوابط

ومن هذا رايها أن انظمة النقدية في
بعض هذه الدول تحت ضامة نقدية فقد بدأت
امريكا الحربية، ثم امتدت إلى دول جنوب
شرق آسيا ما فيها كوريا الجنوبية كما
شاعتها هبوط الطلب من اليابان التي كانت
تسود أن لايات المتحدة الأمريكية في متوسعة
دخل الفرد فيها وانمادت الأزمة إلى روسيا

ثم عادت إلى امريكا الجنوبية حيث عاشت
البرازيل أسوأ أيامها بالرغم من فروض
السواكن والقروض الدولية ولا يعرف أحد
متى يتوقف هذا التزيف بالرغم من وفوف
صندوق النقد الدولي والمضاهات الدولية مع
الدول التي تعيش الأزمة فتح استمداها
وتحويلها إلى أزمة عالية كبرى كالتى حدثت
في الثلاثينات من هذا القرن.

وحتى لا تنتشر الازمات النقدية ولا شتد
عاجلاً أو آجلاً إلى دول أخرى فإن الدول
النامية يتعين عليها ما يلي:

١- إعادة فرض الرقابة على التحويلات
الراسمالية ومع شروطها إلا في حالات
خاصة وشروطها وفي ضوء قواعد تنظيمية
من الرقابة بشدة ضد تعديل اتفاقية
صندوق النقد الدولي والاياء على نموها
كما في بالنسبة للتحويلات الراسمالية
ومطالبه الصندوق بزيادة تنظيم هذه
النصوص كما هي وعدم الخروج منها.

٢- تحديد الليال الانتاجية السموح
لرأس المال الاجنبي الاستثمار فيها، حيث
تكون من تلك التي تسمح بها خطة التنمية
الاقتصادية والبشرية الموضوعة في هذه
الدول وحتى لا تشد إلى مشروعات إنتاج
سلع وخمصات لا تخدم سوى طبقة واحدة

٣- تشجيع الفخارات بكل الوسائل
للمكنة التي تصل إلى المعدل المطلوب
استثماره دون نقص علماً بأنه في عصر
في سبيل المثال تصل نسبة الفخارات إلى
78٪ بينما يبلغ المعدل المطلوب للاستثمار
في 25٪ أي بزيادة قدرها حوالي عشرة
في المئة يتخطى مطلبها من النمو
الوطني في الداخل ومن رأس المال الوطني
المستثمر في الخارج والذي يلزم برأى
ماتة مليار دولار امريكي مع دعمه على
اللال للامريكي لدعم من الاستثمار وتشجيعه
بكل الوسائل الممكنة للاستثمار داخل مصر
والدول العربية.

٤- تنظيم اسواق المال وتنظيم القطاع
الالى بحيث يعتمد على الوحدات الكبيرة التي
يمتد نشاطها إلى إنشاء وشيول المشروعات
الاقتصادية من قروض وسامعات بل اختيار
مشروعات تقوم البنوك بالمساهمة فيها
ودعوة رأس المال المحلي والعربي للاستثمار
فيها، ويضطر أن تكون على المستوى العربي
التشكيل وفي ظل تكوين اقتصادي عربي
مطابق لايوم عربي غدا وعن طريق بنوك
عربية شاملة

٥- الظروف برأى موجد ضد التي
يناديون بقاء رؤوس النقدية في التحويلات
الراسمالية بين الدول مع عدم الرقابة على
الاتفاقية الدولية للتحويلات الراسمالية إلا
إذا لمحتلها تلك النصوص التي تخفف الدول
النامية والعربية في عمليات التنمية، خاصة
بالنسبة لانتشار المشروعات الانتاجية الكبيرة
والتي تساهم رؤوس الأموال الاجنبية في
تطويرها، مع عدم من عمليات الفسارت
والكاسح الكبيرة التي يحصل عليها
المضاربون دون مبرور والتي ساعدت على
توسيع الازمات النقدية في الدول الاسيوية
وأرجو أن تكون المحاقق الواردة بهذا
الموضوع سجل دولامة الدول والخططين
للتحويلات الراسمالية بين مصر والآخرين
والذين افهموا هذه سنوات قتلة على الأمة
النمو والصلوات على هذه التحويلات

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	محمد عبد الرشيد
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٤١٤٣٣
المجلد :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/١٥

في مؤتمر الوطن العربي وتحديات القرن الحادى والعشرين ضرورة إيجاد آلية لمعالجة مشاكل الاقتصاديات العربية



د سامى عفيفي

محمد عبد الرشيد

المشاركة استغلال الساحات للتجارة
في بعض الدول العربية لزراعة الحبوب
مع اتنا سياسات انتاجية وسعرية
وتسوية لتشجيع ازراع الحرب
المحور والاسراع في تنفيذ خطوات
السياسة العربية المشتركة لتتلاق مع
التجارة العالمية
الحدود السياسية عفيفي حاتم استاد
الاقتصاد الدولي ومدير مركز دعوت
ودراسات التنمية التكنولوجية بجامعة
الوطني في بحث قدمه للمؤتمر حول
استراتيجية تنمية الصادرات العربية
خلال من خلالها المركز التكتسي
الصادرات الصناعية السعودية في اراء
ماحية كما انه امن الدور التنويري اركز
تنمية للصادرات السعودية في اراء
البحر الاقتصادية للتحلل بالانتماء
الفرسي من ناحية اخرى اوضح في
دراسات تربيت اسواق الصناعات
الصادرات حيث تمثل اسواق الاسوية
عبر العربية والاسلامية للمركز الاولي
تاليا اسواق امريكا الشمالية ثم افريقيا
العربية ثم دول مجلس التعاون الخليجي
ثم بقية دول الجامعة العربية الاخرى
السعودية عباد من العبدعات عند
اختراقها الفاترة التسوية كدولة روى
كل الدول التي تعرضها الدول محبة
مساعدة الرشيد
وهو التي تقدم حصر عشرة امار
المحور القارية لتلبية للصادرات
السعودية
وتنشر د عفيفي الى انه مثا لدولة
كامة ملهى الحياة وهذا الواقع الحيوي
يفرض على العالم العربي تحديات عمية
في كامة للحيات والاروا الحاصلات
التنمية الاقتصادية
وتشارك في ال اقتصاديات نحل

والتي الخضراء على انه ليست هناك
من لية لمواجهة تدفق الرصيد السبي
البلدان العربية مقارنة بالدول الاخرى
سوى معالجة المشاكل الهيكلية
للاقتصادات العربية ومزيد من تفتاح
الذي يهدف الى تنسيق السوق
المشتركة

شارك الخضراء بعدد من الدول
الحداة والتي تارات الرصيد الاقتصادي
الفرسي من حيث الاثار والاستثمارات
والصناعة وكذلك حال التجارة
العربية لتيه وثار التكتلات الاقتصادية
التالية ويهد التجارة العالمية والانتماء
الى الانتماء الاقتصادية الاطار
العربية كل على حدة وسوى ذكرها
بالاقتصادات الدولية

قدم عبد الرشيد شرحا من معهد
الاقتصاد يمشا حول التجارة
السعودية العربية للحدود في
البلاد العربية واعتبر ان قطاع الرضا
من اهم القطاعات الرئيسية في التبادل
الاقتصادي لمعظم البلدان العربية حيث
يتمتع بـ ٢٢٪ من السكان يوزع ٥٠
من الانتماءات الذاتية. وتتمثل حصة
العربية وصيدا عظيم من المولد
الاقتصادية والزراعية والتي قد تعددت
طفره في الانتاج الزراعي اذا سلمت
تنظيمها على لىس علمية حديثة وتوفر
الاستثمارات لها من استثمارات على كل
دولة عربية في رزاة للحدود

واشارت الورقة الى ان معالجة
الفراس الزراعية العربية بلغت في عام
١٩٩٦ نحو ١٨ مليون كمتار. ويح
مضيف الورق في الرزاة الزراعية حوالي
٢٦ كمتار بلغت حصة الزراعة المائية
الناخه نحو ٣٣٧ مليار متر مكعب من
حوالي ٢٠٤ مليار متر مكعب مياه
سببية حوالي ٢٥ مليار متر مكعب
مياه جوفية. ويبلغ عدد السكالي في عام
١٩٩٧ حوالي ٣٧٧ مليون على ريك
الانتاج المحلي الرزاة العربي حوالي
٦٥ مليار دولار عام ١٩٩٦ و١٩٩٧
في عام ٢٠٤ مليار دولار في ١٩٩٧
ويشك في الرزاة التنويري الرزاة
حوالي ١٦٨ مليار دولار عام ١٩٩٦
كما بلغت مسمة تغطية الصادرات
الرزاةية للواردات الزراعية حوالي
٣٣ ٣

القرن الحادى والعشرين وفي محلة
المحور الاقتصادية والسلمية التي
ركنها خلال لفترة مد الاستقلال عن
الاستعمار وحتى نهاية القرن العشرين
تواجه التحديات الداخلية وتحديات التنمية
الاقتصادية الدولية بتحت العمل شاد
التكامل عليها حتى يمكن تحقيق المايات
المروحة لتجسي مستوي الفردي في
العالم العربي واهم هذه التحديات هو
ريادة التكنو الراسمي بالاعتماد على
القطاع الخاص والعمل على تحسين
كامة الاستثمار الى تعزيز الانحار
الطلي لتطوير مصدر تمويل برامج
التنمية هذا بالإضافة الى تحدي المسألة
عالمية وتحديات التنمية لمعالجة التناق
مارك عالمي

وقالت الدراسة في اطار البحث عن
حل للمسألة الاقتصادية في الوطن
العربي ان للتحديات التي مر بها الاث
الاكبر في اطار النظر في التكيف
لكثير من الدول العربية واتساعا برامج
وسلمة اقتصادية تهدف الى التكيف
مع التطورات الاقتصادية الدولية وقد
ارتبط العديد من هذه الاجراءات
بالانتماءات بمعالجات التسويل من
الانتماءات الدولية واعادة جولة يربها
الخارجية حيث حقق عدد السياسات
تنقها مخططا وبما دعا للعودة الى
القطاع الخاص اذ كانت كثيرة لخصتها
الدراسة الى اسباب سياسية واقتصادية
والفرصية وصعوبات الاستثمار
والمحور الاقتصادية والفساد في الازالة
الحكومية

ركزت الدراسة على حالة كل دولة
عربية على حدة في مجال التنمية
ومن ثم استعرضت المشاكل التي
واجهتها وعطرت حلولا ايجابية لكثير
مها وحاصلت الى ان التحسين في
العمل تحقيق ظروف مالية سيوية
لألاش الى نشر اقتصاد قد لا يكون
شاليا ولكنه يستند الى طاق خاص
خا. ورأسالية مسهمة قوية
استغلال من مورد الاث الانحار
عبر الحدود وتقديم شرح. ايضاح هو
الوحدة العربية وريادة تنمية
استدامة عربية حقيقة قد تكون
معدلا انما. صمغ عربي محتمة في
تأثير من نفسه على المسيرة
الذاتة من أعلى اللقيم المتخمين
لألاش

اسم كاتب المقال : اسامة غيث
رقم العدد : ٤١٤٤٥
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/٢٧

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي
المصدر : الأهرام

ومع جميع المتغيرات فإن السؤال الجائر حول التكامل الاقتصادي العربي يمثل هو السؤال المحوري الذي يدور حوله الجميع بينما زعم البعض ضرورة تحقيقه بحكم متغيرات الاقتصاد العالمي الحاكمة الداعية إلى ضرورة التكتل والتجمع باعتبارها ضرورة نهوض وحتمية من حتميات الحاق بركب العصر في مواجهة أوضاع الواقع القائمة بتناحر الاقتصاديات العربية والفضل الذي نواكب مع تحارب العمل العربي المشترك وعدم معالجة مايلجح على الساحة من صيغ واتفاقيات وحتى لاتتوفر دع الإبداع اللازم والمطلوب وتحتج عن النهوض والعدالة بحكم طموحاتها المصونة وأفاقها الضيقة بمعايير الانصاف وحساباته وبالقيااس لتجارب الآخرين وما حققوه من نجاح وصل في حالة الاتحاد الأوروبي إلى قيام وحدة اقتصادية وتقليدية تطرح في المستقبل القريب أو البعيد أفاقاً عملية لقيام كيان موحد عملاق تحت مسمى الولايات الأوروبية المتحدة بكل مانتعته من قوة سياسية واقتصادية وتكنولوجية قادرة على تغيير معادلات العالم وموازين قواه وتوازنات الإستراتيجية الكونية وتحويل أوروبا الموحدة إلى القوة الأعظم عالمياً في عالم الغد أو بعد الغد.

في جميع منتديات الحوار الاقتصادي العربي تفرض الفجوة الصممة بين الحلم والحقيقة نفسها على كل اطراف الحوار من المسئولين والخبراء والمختصين خاصة ان العجوة تزداد اتساعاً وعمقا في ظل ماحققة العالم المتقدم من قفزات ضخمة إلى الأمام مع منجزات التكنولوجيا الفائقة التقدم ومع ثورة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وماتج عنها من تعديلات جفرية في مفهوم ثروة الأمم أصبحت معها الثروة المصرفية عماد الثروة الاقتصادية الدافعة للتقدم والحضرة للاندفاع والصاعدة للقوة بمعاييرها الشاملة المتكاملة



رسالة
بيروت
يكتبها:

أسامة غيث

الأزمة تفتح أبواب الاقتصاديات العربية

رأس مال جميع البورصات

كل التجارة الخارجية

العربية يبلغ فقط ٢٠٪ من قيمة

تساوي فقط نصيب دولة

شركة بايكر وسوفت

صغيرة هي سنغافورة

وقد شهد الحوار العربي خلال المؤتمر طرعا جديدا لحتميات التكامل الاقتصادي العربي باعتباره ضرورة ممتدة لسباح عجلة العلاقات الاقتصادية العربية بالعالم الأوسع من الفضاء والحد الاتصالي من العوائق وهو مايجسد اتحادا خطرات عاصلة لإرساء الشراكة الاقتصادية العربية باعتبارها مقبلة لاغنى عنها للشراكة الاقتصادية مع دول العالم واقتن تحركها وتدفق إليها جميع متغيرات القوة وانعاشها والمعدلات الفائقة عليها وتوجهات القوى الكبرى وحساباتها وصعوباتها

خلال اجتماعات المؤتمر السادس للاستثمار وأسواق رأس المال العربية الذي عقد في بيروت في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ مايو الحالي وشهدته مجموعة الاقتصاد والأعمال للامانة وشارك فيه نحو ٤٠٠ من كبار المسئولين والخبراء والمختصين في ٢٠ دولة عربية وأوروبية غرض موضوع العمل الاقتصادي العربي المشترك مضمنا على أعمال المؤتمر خاصة ان امتشاق المؤتمر شهد خلال العام الحالي مشاركة رسمية لمنتدى شارك فيها الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء والدكتور سليم الحني رئيس وزراء لبنان والدكتور خالد رعد نائب رئيس الوزراء اللبناني فتمسكا عن رئيس الوزراء بالاضافة إلى وسادة السعد احمد من مفكرين رئيسي وزراء البحرين والكويت والامانة برئاسة السيد من القيس بروجون وزير التوسيعات الاقتصادية الصاعدة والناشطة في حقل الاقتصاد

اسم كاتب المقال : اسامة غيث

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

رقم العدد : ٤١٤٤٥

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/٢٧

المصدر : الأهرام

ومع كل مسار يمتد بمحاولات التكامل الاقتصادي العربي في فشل وعدم فعالية وإهدار الفرص وإضاعة للوقت إلا أن التكامل يظل حقيقة ضرورية ولأزمة لحل المشكلات الاقتصادية العربية وضمان الاندماج بركب العولمة ملحد الآتي من الخصائص وأحد الفرص للفتح نافذة من خلال العمل الاقتصادي العربي المشترك لمساندة التنمية والتقدم ومواجهة تحديات انخفاض حجم وقيمة هذه الاقتصاديات مجتمعة والذي يكاد يفساوي مع حجم الاقتصاد دولة واحدة فقط لاغير في الاتحاد الأوروبي مثل إسبانيا.

وفي ظل لاحتياج الاستثمار وأسواق المال العربية وضرورات تحفيزها وتطويرها فإنه يجب ألا يغيب عن بال أحد أن تواضع قيمة رأس المال السوقية لكافة الشركات المقيدة بالبورصات العربية والبالغ نحو ١١٤ مليار دولار وهي قيمة بالغة التواضع بالمقاييس والحساب العالمي حيث تصل إلى ٢٠٪ فقط لاغير من القيمة السوقية لشركة مايكروسوفت الأمريكية وهو ما لابد أن يدفع الكافة والجسم إلى إعادة تقويم قيمة ووزن الشركات العربية ودفرتها على التعامل مع عالم الشركات الديناميكية العالمية ومع متغيرات العالم المعاصرة ومماثلته التكنولوجية من قيد على النمو والتنمية في العالم الثالث فإن تواضع الانفاق العربي على البحث العلمي وهجرة العقول العربية المبدعة ومما تعنيه من غياب المنظومة التكنولوجية القادرة على التطوير والتحديث يصعب مقبلة رئيسية تكاد تطغى بطموحات استغلال العلم يتم علاجها وتداركها بالعمل الجاد ومعبدا عن الشجاعة للصوفاء وجوارات انبعاث المبادرات والقدرات في كل ما هو ماضى وغير ماضى ولا يندب ولا يندب

التي تعتبر من أخطر التلميحات التي تهدد مصير التنمية العربية. سيرا محدودية الموارد المالية الطبيعية المتحددة في الوطن العربي، معدل نمو النمو من هذه الياه هو الأمل في العالم، ويتوقع أن يزداد الوضع المالي العربي تارفا في السنوات القادمة بحيث يصل العجز إلى نحو ٢١٠ مليارات ٢٠٠٠ في عام ٢٠٢٥ أي حوالي ضعف الكميات استمطة حاليا في الزراعة وذلك في حالة ساء الظروف الحالية كما هي عليه. مع الأخذ في الاعتبار أن الآثار السلبية لشيخ الياه سوف تفسد على أربعة الخريفية بالدرجة الأولى لأنها تستهلك نحو ٨٨٪ من مجموع استثمارات الياه عالم. الذي يمكن فيه توفير الياه للأغراض الزراعية والصناعية متى استثمرت عطايا الاستثمار المطورة في هذا القطاع. نظرا لأنه لايشكل أكثر من ١٪ من مجموع استثمارات الياه عالم.

وقد أبرعهم شكرى محمود رئيس الوزراء المصري ليد كثر الوطى صورة عن أوضاع العالم العربي في ظل الاقتصاد العالمي الجديد وما تشهدهه الأراض من مؤشرات سلبية في مقدماتها أن ٢٥٪ من سكان العالم العربي يقعون تحت خط الفقر وأن ٢٥٪ من الإجمالي غير متعلمين وهناك ما يربو عربي فقط يستفيدون التغيرات في حين يستخدمه عالميا ٢٠٠ مليون مع تعرض العالم العربي لتقلبة بيديها في موقرة في ظل أن ٧٠٪ من السكان تحت سى ٢٥ ساء مع تضاؤل نصيبه من الاستثمارات الأية عبر تعامل إلى ١٪ من أعمالها في عام ١٩٩٩

وقد أوصى العديد من المناقشات أن هناك مجموعة من الأزمات التي تهدد الاقتصادات العربية وقد أشار الدكتور سليم الحسى رئيس الوزراء اللبناني إلى أزمة الركود الاقتصادي وما يسااحبها من أزمة معيشية حادة وكذلك ظاهرة الدين العام الضخم التي تخلفها ظاهرة العجز المتنامى في الموازنة العامة للدولة كما أشار الدكتور جورج فوم وزير المالية اللبناني إلى ظاهرة متزايدة مدفوعات الدولة والقطاع العام للقطاع الخاص والمتأخرات داخل القطاع العام وتردى لوشاء ميزان المدفوعات وإلى الآثار السلبية لتركز الاستثمار الخاص بشكل ضيق في يدية الفئة الماضى في اكتفاء العقارى وحالات التركزد التي تدو بها وتثيرات سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية ولرشد هذه الأوضاع مارسات السيولة وإماتة هذه التحديات إلى العديد من الاقتصاديات العربية كعمارة رومانية

للمشكلات

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادى	رقم العدد :	٢٨٤٢
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٣١

الصادرات العربية قضية ساخنة

سوف يظل الحديث عن التصدير كهدف استراتيجى لمعظم الدول العربية حديثا ساخنا بسبب الرغبة الملحة للحكومات والقطاع الخاص على السواء فى إحداث طفرة بقطاع التصدير وما ينتج عن ذلك من تحسن فى الموازين التجارية وإيجاد فرص جديدة للعمل وكذا بسبب فرص الاستثمار الأجنبى التى تتزايد مع تزايد فرص التصدير.

وقد اتخذت العديد من الدول العربية الاستراتيجيات الخاصة بها لتشجيع التصدير إضافة للجهود التى تبذل لزيادة التجارة البينية العربية».

الهدف الاستراتيجى



باحتياجات السوق المحلى وفى الوقت ذاته طرح قدر منها يستجيب لاحتياجات الاسواق العالمية بشرط أن تكون هذه المنتجات ليست مجرد طرح الفاض ولكن بهدف التنافس مع المنتجات الأخرى فى الاسواق العالمية نتيجة لوجود قدرة تنافسية عالية فى انتاجها ومن أهم ما يوصى به أيضا البحث عن أفضل وسائل التسويق والى تتمكن من عرض السلع العربية بالصورة المناسبة التى تمكنها من النفاذ إلى الاسواق المختلفة من حيث ملائمتها لأذواق المستهلكين وعرضها بالطريقة التى تتفق مع عاداتهم وثقافتهم واحتياجاتهم هذا فضلا عن دراسة السياسات الخاصة بتسهيل عملية التصدير والاجراءات التى تحظى مرونة فى تناول العمليات الخاصة بالانتاج والنقل والتوزيع والتعويل وما يحيط بها من ضمانات وحوافز وتطوير الاساليب الفنية والتكنولوجية التى تضمن عرض المنتج فى أفضل صورة وأعلى

والخط المستهدفة سواء على المدى قصير الأجل أو المتوسط وطويل الأجل حتى تكون الرؤية علمية ومستندة إلى الواقع المحلى وفى ظل حقائق أساسية تتمثل فى تشابه وتلاحم اتحاد العمورة فى مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية إضافة إلى توالى قيام الكيانات الاقتصادية والتجارية العملاقة والمتعددة توصيات دفع الصادرات وتختلف من دولة إلى أخرى ولأن كانت تؤكد على مضمون واحد وهو تصدير المنتجات التى تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية تحولها إلى قدرة تنافسية تمكنها من النفاذ إلى الاسواق العالمية المستهدفة وتصبح هذا لقاعة صناعات للتصدير تستجيب لاحتياجات الاسواق العالمية وتتفق مع أذواق المستهلكين بها وتنمية المنتج من السلع والخدمات التى يمكن أن تقي باحتياجات السوق المحلى وتسمح بالطاقات الانشاجية للمشتقات الصناعية والخمعية بطرح المزيد منها لنقى

بعد التصدير هدفا استراتيجيا لمعظم الدول العربية بل أنه التحدى الأول لها فالمهدف منه لا يقتصر على تحقيق التوازن فى الميزان التجارى فحسب ولكن الأمر الأهم هو أن الصادرات تعتبر المنفذ الذى يتسع من خلاله حجم السوق ويوفر الطلب الكافى لعجز مزيد من الاستثمار وتشغيل الطاقات المعاطة والقضاء على المخزون الراكد ومن ثم تشغيل المزيد من لفرص العمل وتحقيق المزيد من الدخل ومن ثم زيادة القوة الشرائية وبالقالى زيادة الطلب ومزاولة دورات من النمو المتواصل الذى يحقق الانطلاقة المنشودة.

وتأخذ قضية التصدير حيزا واسعا من اهتمام الحكومات العربية من جهة والقطاعين العام والخاص على الساحة العربية فعلى حين يطالب المصدرون بالمزيد من التسهيلات والاعفاءات الضريبية والجمركية على السلع المصدرة تؤكد الجهات الحكومية أنها تقدم من الزايب والاعفاءات الأكثر مما تقدمه أية دول أخرى.

ولا شك أن جميع التسهيلات التى ستقدم لن تحقق شيئا على صعيد تطوير الصادرات إذا لم يترافق هذا بعمل وجهد كبيرين من القطاع الخاص الصناعى والتجارى.

والحديث عن الانطلاقة العربية وقفزة الصادرات لابد وأن يستند إلى الواقع القائم

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي
المصدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : احمد صفى الدين
رقم العدد : ٢٨٤٢
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/٣١

جودة وبسعر مناسب ويضاف إلى هذا توفير المعلومات والبيانات عن الأسواق العالمية والمنتجات المختلفة المطلوبة في هذه الأسواق وأسعارها والمنتجات الرئيسية لها ودرجة المنافسة فيها ويشمل ذلك أيضا الآليات والمؤسسات التي تتولى هذه المهمة وتطوير المعارض الدولية بالصورة التي تتفق مع التطورات الحديثة في هذا المجال خاصة معارض البينات وإقامة المعارض الدائمة لعينات من المنتجات العربية في المراكز التجارية الرئيسية في العالم وتطوير العمليات المصرفية المشجعة لتسويق إنتاج لغرض التصدير أساسا وتنمية الصادرات في الأسواق الحالية المختلفة وكذلك تطوير عمليات التجارة الخارجية والمستندات والشبكات والاعتمادات المرتبطة بها ويشمل ذلك أيضا تيسير ما يرتبط بها من إيرادات والبحث عن الجديد في نظم ضمان الصادرات والتأمين عليها بما في ذلك ضمان الاستقرار ضد مخاطر التقلبات في الأسعار والنظر في وضع النظم التي تتفق مع طبيعة السلعة خاصة في المنتجات شديدة التقلب سريعة السطح سواء في تحقيق الاستقرار في صورة صناديق لموازنة الأسعار أو في ضرورة تطوير أدوات التغطية والتخفيف وتنميط الوحدات.

كما يدعو الخبراء العرب إلى توسيع القاعدة الانتاجية العربية وتعميقها عن طريق تعزيز الاستثمار وتشجيعه وإقامة الصناعات الحديثة مع التركيز على تطوير البنية الأساسية وضمان حرية انتقال عناصر الانتاج وأن تكون المشروعات المشتركة في إطار استراتيجية تكاملية وفي نطاق برامج محددة ضمن قطاع أو فرع اقتصادي محدد في كل دولة عربية هذا فضلا عن ضرورة تنسيق المواقف والسياسات العربية تجاه منظمة التجارة العالمية وإيجاد قواعد للتنسيق المستمر من أجل لحداد التكامل الاقتصادي العربي المطلوب والتكيف مع النظام الاقتصادي العالمي المعاصر ولعل واحدة من القضايا التي تطرح نفسها هي قضية الشراكة مع أوروبا فمثلا في اتفاقية التجارة الحرة الخليجية - الأوروبية نجد أن هناك تباينا واضحا في المواقف الخليجية والأوروبية يصدها فعلي حين يسمى الأوروبيون لعل تنفيذ دخول اتفاقية التجارة الحرة خلال مدة أطول مما يريده الخليجيون فإن الجانب الخليجي يركز مناقشته على تحرير تجارة السلع الخليجية الأهم لأوروبا وهي البتروكيماويات والمنتجات البترولية المكررة والالومنيوم باعتبارها السلع الرئيسية التي تستفيد من إلغاء الرسوم الجمركية التي تفرضها أوروبا. وتشكو دول مجلس التعاون الخليجي من فرض أوروبا رسوما جمركية مرتفعة على صادراتها الأساسية المفضلة من البتروكيماويات والمنتجات البترولية المكررة والالومنيوم في الوقت الذي تعتبر بلدان مجلس التعاون الخليجي خامس سوق استيراد بالنسبة لأوروبا.

في كل الاحوال لا يمكن انكار أن كل طرف من اطراف الشراكة المتوسيطية الأوروبية - العربية يسعى لتعظيم مكاسبه وتحقيق مصالحه من هذه الشراكة وإحيانا تتفق هذه المصالح وإحيانا تختلف وتتفرق وبالتالي فإن أوروبا تسعى من هذه الشراكة إلى سوق لمنتجاتها تتمتع في الأسواق العربية الواسعة وأن يكون لأوروبا دور فاعل في المنطقة والرد على المشروع الأمريكي المسمى بالشرق أوسطى الذي يتجاهل المصالح الأوروبية.

أما الدول العربية المتوسيطية فهي تريد بالتأكيد أكثر من ذلك من الشراكة وإبرازه المساعدة في تحقيق نفسها الاقتصادية والتنموية. شراكة متكافئة تبعها عن التبعية، نقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة هذا فضلا عن شراكة تقف إلى جانب الحق العربي من سلام عادل وشامل وفي ضوء رغبة كل طرف في تحقيق مصالحه وتعظيم مكاسبه تجري المفاوضات سواء من خلال المؤتمرات التي بدأت من برشلونة عام 1995 أو في اللقاءات الثنائية بين المفاوضين العرب والأوروبيين ومن المؤكد أن العمل العربي المشترك يمثل هو المخرج لكل مازق في الواقع الاقتصادي العربي وفي العلاقات الاقتصادية العربية مع الغير وفي أية شراكة تقوم

الشراكة والتجارة البينية



إذا كان دفع الصادرات العربية هو الهدف الأساسي للدول العربية في الوقت الحاضر تحاول تحقيقه بشتي السبل فإنه لا يمكن انكار أن دعم التجارة البينية العربية وزيادة حجم التبادل التجاري العربي ينبغي أن يكون على رأس الأولويات وهو ما يرى الكثير من المتخصصين والاقتصاديين العرب بالإمكان تحقيقه ولكن عبر مجموعة من الآليات يأتي على رأسها إزالة العوائق الجمركية بين الدول العربية. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحرير المبادلات التجارية وتوسيع مجالات الاستثمار والانتاج في العالم العربي لإيجاد فرص عمل جديدة.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : أحمد صفى الدين
رقم العدد : ٢٨٤٢
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/٣١

استراتيجيات عربية



وفي فلسطين هناك تأكيد من جانب العديد من الهيئات الدولية أن هناك فرصة حقيقية أمام الاقتصاد الفلسطيني للتطور ودخول الأسواق العالمية ولكن في إطار خطة منهجية تأتي على رأسها تحسين الجودة النوعية للمنتج الفلسطيني ورفع قيمة بصورته جيدة وتسويقه بصورة أفضل ولكن مع ذلك يلاحظ أن التحسينات التي تصاحب حصول رجل الأعمال الفلسطيني على تأشيرة الدخول ليسمن الدول للمشاركة في مناسبات تجارية مهمة فضلا عن الخوف من المغامرة يؤدي إلى الضعف وعدم القدرة على تحقيق المرجو وهو ما يتطلب معالجته واستفادة رجال الأعمال الفلسطينيين من انصافيات تجارة الحرة التي تربط فلسطين ببقول الأخرى وذلك لأنها تعامل البضائع الفلسطينية بصورة أفضل ولكن مع ذلك يؤكد الفلسطينيون أن الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا وفي المستقبل مع تركيا هي استثناء استثنائية التي تعتبر عاملا سلبيا مؤثرا على الاقتصاد الفلسطيني.

والمبحث عن أساليب جديدة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال الصيد البحري عن طريق مصانع لتعبيل الأسماك ولا شك أن مستقبل الشركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي أصبح يهدده الآن نوعا من الخطر بسبب القرارات الضدية المتبادلة من الطرفين والتي يحاول فيها كل طرف للحفاظ على مصالحه من وجهة نظره الخاصة وقد جاء قرار الاتحاد الأوروبي بضرورة فرض التحامل بشهادة التصدير على المنتجات المغربية بمثابة ضربة للمصالح المغربية في الأسواق الأوروبية حيث أن هذا القرار سيجعل العديد من مستوردي المواد والخضار المغربية من دول الاتحاد الأوروبي يسيئون من مصاهر أخرى للاستيراد ويكن التعامل معها أكثر سهولة ومرونة بعد فرض شهادة التصدير ويسعى للمغرب حاليا من أجل معالجة الآثار السلبية الناتجة عن هذه القرارات إلى تطبيق مخطط جديد يهدف لتسوية قطاع الصيد البحري وتدارك العجز من خلال استعادة التحكم الفعلي في الثروات السمكية إلى جانب إقامة مشروعات تعتمد على الصناعات التحويلية لمنتجات البحار وشركات للتسويق مشاركة مستثمرين من داخل وخارج الاتحاد الأوروبي.

معاطها مع دول الاتحاد الأوروبي حاليا في الفريضة على صادرات البشروكميات الخليجية والتي تتراوح نسبتها بين 13,6٪ والفريضة للفروضة على جميع صادرات الاونيموم الخليجية ونسبتها 6٪ وتتفاعل البحرين بإمكانية للتوصل إلى حل مناسب لهذه المشكلة عبر المفاوضات الخليجية الأوروبية الجارية بين الجانبين والتي تهدف إلى إبرام اتفاقية لتجارة الحرة بينهما يمكن أن تزيل جميع العقبات أمام التبادل التجاري بين الطرفين. وفي المغرب تشهد بداية الألفية الثالثة تزايد حدة الصراع بين المغرب والاتحاد الأوروبي بسبب استمرار المغرب على عدم تجديد العمل باتفاقية الصيد البحري للبرمة بين الطرفين منذ عام 95 والتي انتهت العمل بها في 31 ديسمبر من عام 1999 وهو الأمر الذي دفع للاتحاد الأوروبي وطبقا للعديد من المصادر المغربية إلى...

معارسة كل أنواع الضغوط على المغرب من أجل مراجعة قرارها وكان من ضمن هذه الضغوط قرار الاتحاد الأوروبي والذي بدأ تنفيذه اعتبارا من الأول من يناير 2000 ويقضي بإلضاح كل الصادرات المغربية للاتحاد الأوروبي من المواد والخضروات للتكامل بنظام شهادة التصدير مما يؤدي إلى فرض مزيد من المعايير والإجراءات واللوائح والتنظيمية وإغلاق العديد من الأسواق الأوروبية في وجه الصادرات المغربية.

ومنذ قرار المغرب بعدم تجديد الاتفاقية اشتعلت الحرب بين المغرب من جهة وإسبانيا من جهة أخرى والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى حتى يحاول أن يحافظ على مصالحه بما يراه له في المغرب تمرر على عدم تجديد الاتفاق نظرا لتعرض ثروته السمكية لعملية نهب شديدة أدت إلى الإضرار بشدة بالثروة السمكية مما دفع بالمغرب إلى إنهاء العمل بهذه الاتفاقية

إذا كانت مسألة تنمية الصادرات تحديا يواجه الدول العربية فإن الدول العربية لم تقف مكتوفة الأيدي في مواجهته وإنما تعددت خطتها واستراتيجيتها في هذا الصدد.

ففي الجزائر تعددت اللقاءات الدبلوماسية لدفع حركة الصادرات ونشجع التبادل التجاري ولعل الملتقى الدولي الذي عقد الشهر القادم خلال يومي 11 و 12 يونيو تمثيل من الجهد الحكومي في هذا الصدد لإقامة العديد من المعارض والفعاليات الاقتصادية في عدد من البلدان العربية منها قطر ودبي والبحرين، وتعددت الجزائري هذا الملتقى وهي على قناعة بما يربط بين الاقتصاد العالي ذاتها تحديات اقتصادية للاقتصاد الجزائري وفي الوقت ذاته يولد فرصا كبيرة للاقتصاد الجزائري ولهذا فإنها تؤكد على أعلى معدلات النمو في التشغيل والانتاجية على الصواء والسعي لتنوع مصادر الدخل القومي وذلك من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية واستقطاب الرأسمالية الجزائرية للهجرة.

وفي البحرين توجد قناعة أساسية بأن بطوحتهم أكبر بكثير مما هو متاح حاليا خاصة مع خطط الإنكبات لتعزيز الصادرات مع معظم بلدان العالم كما أنها تشكل رافدا من أكبر اللواتي في منطقة الخليج من حيث عدد البواخر التي يستقبلها وحجم البضائع التي تستقبل عبره بل ويمرر حاليا بناء ميناء جديد في البحرين على أحدث المستويات المالية لاستيعاب الزيادة الكبيرة والمتوقعة في تجارتها مع العالم الخارجي هذا فضلا عن تنظيم خطوط المواصلات البرية والبحرية هذا فضلا عن أن البحرين قد اتحدت إلى بناء قاعدة صناعية متنوعة شكلت مصدرا أساسيا للتصدير في الوقت الذي قل فيه اعتماد البحرين على الصادرات التحويلية وتعد أوروبا هي الشريك التجاري الرئيسي للبحرين وشرك الرئيسية التي تواجد العديد من

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال : احمد صفى الدين

رقم العدد : ٢٨٤٢

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي

المصدر : العالم اليوم

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/٣١

وفي سوريا تسجل الصادرات انخفاضا يتزايد عاما بعد عام وهو ما وضع قضية دفع الصادرات كخضعية لسياسية على اجندة الحكومة السورية فقد توصلت الجهات الحكومية المعنية في سوريا وبعد دراسات معمقة اعدها وراعت الاقتصاد والصناعة والزراعة وغرف الصناعة والتجارة وإدارة الجمارك العامة إلى استراتيجية تقوم على ما يلي أولا تحديد السلع التصديرية حاسمرا ومستقبلا اسلافا من مبدئين يتمثل أولهما في توفير المزايا التنسية واثانيها زيادة القيمة المضافة لأعلى حد ممكن سواء بالارتقاء بدرجة تصنيع المواد الأولية المحلية وبإثبات القطن والقمح والفوسفات من جهة أو بالتسوية نحو انتاج سلع تنموى على قيمة مضافة عالية خاصة صناعة المكونات أي قطع التحويل والتوسيع في تصنيع بعض المنتجات الحرفية من جهة أخرى ومن ثم فصل هذه السلع تدرج ضمن الصناعات التنسجية والغذائية والزراعة والصناعات الاستراتيجية والميكانيكية والكهربائية والمنتجات الحرفية

التنسية أو الخزفية والخشبية واخيرا الصناعات الدوائية التي تطورت في السنوات العشر الاخيرة والتي يمكن استغلال اسعارها الرخيصة في دخول بعض الاسواق الخارجية وخاصة في القارة الافريقية.

ثانيا : الاسواق المستهدفة لتصدير هذه السلع وهي الدول العربية خاصة دول الخليج والبنان والاردن واليمن والجزائر ودول أوروبا الغربية والشرقية وأمريكا الشمالية تدريجيا وبعض الدول الافريقية حيث تتوافر جاليات سورية ولبنانية نشطة.

ثالثا : وضع سياسة توتني تخفيض تكلفة الانتاج المباشر من حيث المدخلات وغير مباشرة من حيث الضرائب والتمويل بالإضافة إلى تمييز المنتجين على زيادة الانتاجية وتحسين الجودة بمختلف السبل للمدية والمعنوية.

وتتبع سياسة خفض التكاليف سياسة لفرى اكدت عليها الاستراتيجية السورية وتمثل في توفير الكوادر البشرية التي يقع عليها عبء الانتاج والتسويق وإدارتها ويرتبط بهيئته الاستراتيجية تشجيع تصنيع المواد الأولية المحلية لدى القطاع الخاص ضمانا لتعظيم العائدات السورية من التصدير وتجنبنا للخسائر الناتجة عن البيع للخارج بأسعار تقل عن التكلفة وإثارة للمنافسة الإيجابية بين القطاعين العام

والخاص في هذا المجال بما يصود على الاقتصاد بالقطع ولما كانت سوريا تعاني من المنافسة الشديدة في الاسواق الخارجية من سلع مماثلة لما تنتجه خاصة الخضار والفواكه والنسيج بالرغم من عراقية سوريا في هذا القطاع فقد اتجهت إلى تخفيف الاعباء عن المنتج والتشجيع السوري حتى يصبح قادرا على المنافسة وذلك من خلال انشاء صندوق لدعم الصادرات موهته بتقديم المساعدات والمشورات الفنية والمعلومات المتعلقة بالاسواق الخارجية للمصدرين من القطاعين العام والخاص واقتراح الحلول المناسبة لخصايها التصدير والترويج للصادرات السورية في الخارج إضافة إلى دعم الصادرات على أسس مادي ومعنوي على أن يتم تحصيل الصادرات التي يمكن تشجيعها بقرار من بقرار من لجنة التصدير وعلى ضوء الأولويات وتعبيد الأسس والشروط اللازمة للحصول على الدعم المادي كما تضمنت خطة زيادة الصادرات طريق المنافسة لتأمين السلع الأساسية ومستلزمات الانتاج وتصريف المنتجات الصناعية مع التشاكيذ على رفع درجة تصنيع المنتجات المعدة للتصدير بدلا من تصديرها مواد خام لتحقيق عوائد أكبر وتشجيع البائة معاملة خاصة بالعبوات ومواد التعبئة والتغليف وإلى جاتيها ما سبق فقد سادت القناعة بأن الدور الأساسي في تنشيط الصادرات السورية يقع على القطاع الخاص وغرف الصناعة والتجارة وهو دور مازال محودا إلى حد ما ولم يتم تفعيله بما فيه الكفاية حتى الآن

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال : بشت احمد فهمي

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي

رقم العدد : ٢٨٤٥

المصدر : العالم اليوم

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٦/٤

المؤسسات المالية العربية والنظام العالمي الجديد

وابساحاً - حيث إن نشاط الأقراض والاستثمار سوف يستمر بل ويتعظم دوره في المساهمة في تنمية اقتصاديات العالم فإن هذا سوف يضع في المرحلة القادمة مسؤوليات ضخمة على إدارات المؤسسات المالية وخاصة في مجال المراجعة الدورية للسياسات المنظمة للعمل المصرفي وخاصة سياسة الأقراض والاستثمار مما يصبغ على المؤسسات المالية في المرحلة القادمة التركيز على الآتي:

- 1 - مراعاة الاحتفاظ بحفظة قروض تتمتع بأعلى جودة إئتمانية ممكنة
- 2 - تنويع مخاطر قاعدة الإقراض
- 3 - رسم سياسات وحدود وأسقف

للمخاطر الائتمانية للقطاعات المختلفة بحرص شديد

- 4 - التأكيد من أن نسبة القروض المتعثرة لإجمالي الحفظة تتوافق مع المعدلات المتعارف عليها عالمياً وهي عادة لا تتعدى 3٪ من حجم الحفظة من أجل الوصول إلى ذلك يجب وضع سياسات واستراتيجيات واضحة لحلها وإدارتها
- خامساً - وضع سياسات داخلية للمراجعة الدورية لإدارة القروض والاستثمار والتأكد من أنها تتم طبقاً للنظم والأسس المتعارف عليها عالمياً بهذا الخصوص، أكرر أن إدارات الاستثمار والائتمان والأقراض سوف تستمر في النمو والتطور في المرحلة القادمة مراعية الخطوط العامة المذكورة سابقاً

هنا نشود أن نؤكد بأنه يتعين على إدارات المؤسسات المالية في المرحلة

- 1 - إعادة بحث ودراسة السياسات المنظمة لعملية الاستثمار والأقراض مع التركيز على دراسة الأساليب الحديثة والمطبقة عالمياً في رسم هذه السياسات لتلائم مع ظروف المناخ الاقتصادي العالمية الثالثة

يشهد العالم حالياً توجهاً واضحاً نحو تحوير التجارة والخدمات المالية وذلك تطبيقاً لمخططات منظمة التجارة العالمية. ويتوقع أن هذا التفسير والتطور سوف يؤدي بلا شك إلى ازدياد حدة المنافسة بين كافة المؤسسات العاملة في الاقتصاد وعلى رأسها المؤسسات المالية سواء في الأسواق المحلية أو الدولية ولكي تستطيع المؤسسات المالية العربية مواجهة هذا التغيير الذي سوف يطرق على مناخ عملها فإنه يتعين عليها أن تستعد لمواجهة التحديات والتغيرات التي سوف تتحكم في المناخ الاقتصادي مع دخول الألفية الثالثة بهذا الخصوص، هناك بعض العناصر الأساسية التي يجب التركيز عليها في المرحلة القادمة

أولاً - تغيير ثقافة إدارات المؤسسات المالية العربية من فلسفة المركزية في اتخاذ القرار إلى منهج اللامركزية في فلسفة ومنهج الإدارة ومواقف قيادات المؤسسات المالية العالمية من ذلك أمر في غاية الصعوبة ذلك لاختلاف المدارس الفكرية القديمة عن مدارس الفكر الحديث وهذا يتطلب في أغلب الأحيان تغيير القيادات المصرفية القديمة

ثانياً - تقليص أهمية دور الفروع الضامنة مع ازدياد أهمية استخدام التقنيات الحديثة الفعالة لامتداد العمليات المصرفية بكافة أشكالها وهذا سوف يؤدي بالتبعية إلى تحول أغلب فروع المؤسسات المالية إلى مراكز بيع وتسويق الخدمات المصرفية أكثر من كونها مراكز إيجار العمليات المصرفية الكاملة وهذا الأخير سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على ترسيخ حجم التبعات الاستثمارية بالمؤسسات المالية

ثالثاً - التركيز على تعظيم العائد على حقوق الملكية للمؤسسات المالية وهو نتيجة لتحكم الرشيد في المعقات الاستثمارية والتشغيلية

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : يست أحمد فهمي

رقم العدد : ٢٨٤٥

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٦/٤

وخلاصة الحديث فإنه يجب أن يراعى عند وضع الاستراتيجية سياسات العامة للمؤسسات المالية العربية عامة والمصرية بصفة خاصة والخاصة بالاستثمار والأقراض مراعاة النقاط الآتية بمنتهى الدقة

1 - الفهم الواضح لكافة السياسات الاقتصادية والمالية، المحلية منها والعالمية ومدى تأثيرها على أداء المؤسسة المالية فيما يخص القرار الاستثماري وجدوى الدراسة الائتمانية بفرض الإقراض.

2 - المساهمة في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تصاعد على النمو الاقتصادي للبلاد والتي تتلاءم مع الاستراتيجية الاقتصادية العامة للدولة وخاصة تشجيع وتحويل الأنشطة التي تساهم في تنمية قطاعات السلع القابلة للتصدير أو السلع التي تتمتع بعميزة تنافسية محلية تحد من الاستيراد.

3 - العمل على تحويل النشاط الزراعي وما يقوم عليه من صناعات مختلفة غذائية، بولائية، استهلاكية، إلخ وذلك لما تتمتع به البلاد من مناخ وظروف تساعد على ذلك كما مع التركيز على استقدام واستخدام التقنيات الحديثة التي تساعد على الوصول إلى ذلك.

4 - الاستثمار في دعم وتنمية المشروعات السياحية بصفة عامة والنشاط السياحي بصفة خاصة وذلك لتأثيره المباشر على زيادة حجم العملة الأجنبية الواردة للبلاد بالإضافة إلى المساهمة في تنشيط السوق بصفة عامة.

5 - تحويل الصناعة الخدمية بكافة أنواعها للحاق بركب التطور الذي وصلت إليه الأسواق العالمية.

6 - وحيث أن تحويل النشاط الصناعي سوف يظل العامود الفقري للاستثمار والتحويل فإنه ينعين على إدارات المؤسسات المالية التركيز بدقة شديدة على المخاطر الكامنة في دورات النشاط ذاتها مثل: مصادر المادة الخام، حجم الاحتياج للعملة الصعبة، المنافسة العالمية والمحلية، أثر الاتفاقيات العالمية الجديدة على ذلك، إلخ.

من العرض السابق يتضح أنه على المؤسسات المالية العربية وضع استراتيجيات واضحة تتواءم مع التغيرات التي طرأت استعداداً للمرحلة القادمة وذلك من أجل تنظيم العائد على حقوق الملكية، القدرة على المنافسة، تقديم الخدمة المناسبة للعملاء، والأهم من ذلك من أجل البقاء.

المدير العام

ببنك مصر الدولي

وشامل

3 - وضع استراتيجية وسياسة عامة للانفاق الاستثماري مع وجوب التأكد من أنه يؤثر تأثيراً مباشراً على رفع الأداء وتعظيم العائد على حقوق الملكية.

4 - التقسيم القطاعي للسوق MAR - KET SEGMENTATION هو من الفاتح الأساسية لوضع الاستراتيجيات الخاصة بالمؤسسات المالية، فتجميع العملاء ذوي الاحتياجات والرغبات المشابهة من أجل سهولة الوصول إليهم ورسم وتطوير الخدمات المختلفة مع وضع الأساليب الملائمة لتقديمها للعملاء بالمستوى والجودة المطلوب بالإضافة إلى التمييز المناسب، فإنه جدير بالذكر أنه في هذه المرحلة وأكثر من أي وقت مضى أن العملاء لديهم القدرة بما يتبع السوق من تنوع في الخدمات والتنافس بين المؤسسات المالية لتحقيق ذلك فإنه لدى العملاء القدرة على اختيار نوع الخدمة والشئ المناسب لهم. فإنه يجب على المؤسسات المالية أن تركز على هدف أساسي في هذه المرحلة وهو تحسين الخدمة التنافسية بالسعر المناسب للعميل المناسب في الوقت المناسب.



يست أحمد فهمي

2 - وضع استراتيجية واضحة لتدريب الكوادر المصرية خاصة القاضين والعاملين بإدارات الائتمان والتسويق والاستثمار بصفة عامة وذلك لتأهيلهم لمخاطبة المؤسسات المالية محلياً وعالمياً والاطلاع على أحدث النظريات الفكرية الحديثة في التسويق والإقراض والاستثمار. هذا بالإضافة إلى وضع استراتيجيات عامة لتدريب القاضين على الإدارة بكافة مستوياتها للتأكد من إمكانية تطبيق فلسفة لامركزية الإدارة الحديثة هذا ولا يغفل عنا أيضاً العمل على رفع مستوى أداء العاملين بشكل دوري

الإقتصاد العالمى

عام

الاقتصاد العالمي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الاقتصاد العالمي مقابل الأمن الاقتصادي	امل لؤاد بجر	قراءات استراتيجية	٢	فبراير ٢٠٠٠	١٨٤
٢	ضغوط أمريكية لتخفيض أسعار النفط	محمد صبحي	ملف الاهرام الاستراتيجي	٦٣	مارس ٢٠٠٠	١٩٧

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمى
الموضوع الفرعى : عام
المصدر : قراءات استراتيجية
اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر
رقم المجلد : ٢
تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

الاقتصاد العالمى مقابل الأمن الاقتصادى فى مشارف القرن الجديد

الموضوع : Global Economic Scene Vs. Economic Security at the Turn of Century
المؤلف : Lu Zhongwei
المصدر : Cotemporary Economic Relations, Vol9, No.8
تاريخ النشر : August, 1999

إعداد : أمل فؤاد بحر

القوة المالية وأهميتها الاستراتيجية

تعرضت آسيا لأزمة مالية طاحنة عام ١٩٩٧. هذه الأزمة لم تكن سوى نتائج لحرب مالية ضروس على البلاد النامية. ويمكننا أن نقول أنها كانت أحد مظاهر التناقض على احتكار السيادة المالية والاقتصادية بين رؤوس الأموال فى أمريكا وأوروبا الغربية واليابان. فى الواقع إن تعبير "الأزمة المالية الآسيوية" تعبير مضلل وغير دقيق، فهو لا يعكس النطاق والأبعاد الحقيقية لهذه الأزمة الماسفة. قضى خلال العامين الماضيين، أصاب هذا الاضطراب المالى الكبير كلا من روسيا والبرازيل، بل أنه قد أصاب النظام الاقتصادى للرأسمالى ككل بهزة قوية. ووسط هذا الخضم، نجد أن الدول الآسيوية تسترخ بعد أن فقدت الكثير من ثرواتها، وكذا اليابان التى تلقت ضربة موجعة، فى الوقت الذى تخصص فيه أمريكا وأوروبا الغربية الأرباح والمكاسب.

بإلقاء نظرة منفصلة على الوضع بعد مضى ما يقرب من العامين، نستطيع القول بأن هذه الأزمة لم يسبق لها مثيل فى القوة، الوحشية، والقدرة على التدمير لقد كانت الأزمة بمثابة فوضى مالية بكل حربا مالية حديثة. هذا، ويمكن اعتبارها اختبارا حقيقيا لمدى قوة التعاون بين أجهزة المخابرات وتطبيقا عمليا للأمن الاقتصادى فى نفس الوقت. وكانت أيضا صراعا حقيقيا حول القوة الاقتصادية والأمن المالى للدول المعنية. فالت حدثها توقعات جميع الحكومات ورجال الاقتصاد فى شتى أرجاء المعمورة. لقد خلفت وراءها نازما وسينيات مساواة فى الدول الدائمة المعية أو الرأسمالية المتقدمة، بل والنظام الرأسمالى ككل لم يتوقعه العقول المفكرة ومراكز الأبحاث فى الغرب.

يرى البعض أن الأيام القليلة قد أوشكت على الانتهاء من سجال الدول المصيبة بالمرض، فى حين يرى البعض الآخر أنها ليست سوى البداية وما خفى كان أعظم. فى الواقع، أن هناك العديد من المراقبين فى أمريكا وأوروبا يتوقعون أن تكون الأرجنتين هى الضحية التالية بعد أن سقطت تايلاند وكوريا الجنوبية واليابان وهونغ كونغ فى الجولة الأولى، ثم روسيا والبرازيل فى الجولة الثانية.

فى الواقع، أن هذا التناقض فى وجهات النظر إن دل على شئ فإنه يدل على اختلاف فى مدى فهم طبيعة هذه الأزمة، وفى مدى صحة تقدير أبعادها وسيرها. من ناحية أخرى، يمكن القول بأن أزمة عام ١٩٩٧ المالية فى آسيا تجرت بسبب عدم قدرة البلاد المعنية على فهم التغيرات الدولية فى الجانب المالى، ومن ثم عدم قيامها باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة. فى هذا الإطار، نخلص أن التحليل الدقيق لأبعاد الأزمة فى السابق وفى المستقبل وبناء نظام أمن اقتصادى فعال هو السبيل الوحيد لتجنب حدوث مثل هذه الهزات فى المستقبل.

لاشك أن الأزمة الآسيوية المفاجئة وما كان لها من تأثير على التطورات الاقتصادية المتفاوتة فى العالم، قد ساعدتنا على إبراز مدى تعقد القوة الاقتصادية العالمية. أن استحواد الغرب على مقاليد السلطة فى النظام العالمى الاقتصادى والسياسى السابق قد ألهم نيران هذه المعركة وحفاها بالمخاطر. فهذا الصراع الاقتصادى العالمى يشبه بمعركة حربية بالمثل لآسيا فى وحشيتها وأثارها مديدة المدن.

بالنظر إلى إطار العلاقات الوثيقة التى تربط الشؤون الاقتصادية والسياسية والعسكرية، نجد أن

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي

الموضوع الفرعي : عام

المصدر : قراءات استراتيجية

اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر

رقم العدد : ٢

تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

الاقتصادي وعلاقتها ونقلها بين دول العالم الأخرى. فمن يتحكم في مجريات الأسواق المالية يملك زمام الاقتصاد العالمي بين يديه .

على مستوى الإقرداء وإليس الدول، نجد أن السلوك الاقتصادي لا يتعدى حدود المشروعات الخاصة والبنوك وانتقال رؤوس الأموال. أما على مستوى الدول فالأمر يختلف، حيث يشمل تساعل مشتركاً بين الدول، وأهمية استراتيجية تفسير من وقت لآخر. لقد كان لفلاديمير لينين نظرة ثاقبة في موضوع الأهمية الاستراتيجية للقوة المالية. لقد أشار في كتابه "الامبريالية" لسي مراحل الرأسمالية، إلى أهمية الموقف المالي للدولة وكيفية ووقت استخدامه كأداة استراتيجية فعالة. وقد ذكر في كتابه هذا أن أوائل القرن العشرين قد أرادت السيطرة عن بدء التحول إلى نوع جديد من الرأسمالية، وانتقال مفاتيح السيطرة من مصادر رأس المال ككل إلى الجانب المالي منها فقط .

بعبارة أخرى، بروز عدد محدود من الدول التي تتميز بقوتها المالية عن سائر الدول الأخرى، فزاد المال قوى وله نفقه واعتباره في جميع العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو قادر على الوقوف، منفرداً دون تدعيم من أي قوة أخرى حتى في تلك الدول التي تتمتع باستقلالية ميسوبة عملة. لقد خص لينين في كتابه بالذكر السيد وولفيلف فلرنتسج وهو اقتصادي شهير، مثل مرتين منصب وزير المالية في استراليا ولقد أشار من الأخر إلى أهمية القوة المالية ومقدار ما قد تخلفه من آثار. لاسيما في كتابه "تمويل رأس المال" بقوله "تمويل رأس المال يسعى إلى فرض السيطرة والمطوّة وليس الحرية".

لهذا نخلص إلى أن القوة المالية تلحق القوة الاستراتيجية والاتجاهات السياسية لها، بكل وأمنها القومي ككل .

ترتبط القوة المالية لدولة ما ارتباطاً مباشراً بازدهارها أو اندثارها أو ضعفها. أبسط مثال على ذلك هو الولايات المتحدة ، فقوتها المالية الضاربة قد توجهت على عرش العالم. لقد ظهر اهتمام الولايات المتحدة بموقفها المالي على الساحة العالمية منذ اشتداد نيران الحروب الأهلية والحرب العالمية الأولى.

لقد لشد المؤرخون العسكريون والاقتصاديون كثيراً بذكاء الولايات المتحدة في توزيع اعتمادها بالتساوي على شسئونها العسكرية والمالية. في المراحل الأولى من الأزمة الاقتصادية اعتبر الأمريكيون أن السياسة الاقتصادية المتبعة في شرق آسيا هي السبب الحقيقي وراء ظهور

للمذهب الماركسي يضع الاقتصاد ومكانته في حجر الزاوية، والقوة السياسية انعكاساً له، في حين أن القوة العسكرية تتمركز حول خدمة الأهداف الاقتصادية. هذا المفهوم يذكرنا بالاستراتيجية البروسي كارل فون كلاوسفيتز الذي يرى أن الحرب ماضى إلا حلة تابعة للسياسة. إلا أن هذا لا ينفي أن الليات ودوات الحرب متعددة السلاح، وأن الجانب المالي لا يتعدى كونه إحدى هذه الأدوات، فالجانب المالي مثله مثل الحرب قد يخدم أهدافاً سياسية معينة، بعبارة أخرى فإن الجانب المالي قد يخدم استراتيجية للدولة.

إن الصراع على الفصالح له جهات عدة: وقد يترجم إلى صراع عسكري، دبلوماسي، واقتصادي. قد تغلق بعض الدول قسماً أن تسأى بفلسها عن الصراعات العسكرية لكنها أن تسلم أبداً من التقلبات والصراعات الاقتصادية. لقد أصيب للتدخل العسكري لحلف الناتو في يوغسلافيا الوضع المالي لبعض الدول الأوروبية بالضرر بدءاً من بولندا قسماً الشمال وحتى تركيا واليونان في الجنوب. بل أن هذا التدخل العسكري وتكلفته والنزوح الجماعي للجنين في البلقان وفقاً لتحليل كبرى المؤسسات المالية الغربية وريمة المستوى- قد انعكس سلباً على وضع اليورو في الأسواق العالمية وخفض من سعر صرفه في مواجهة الدولار إلى أننى مستوى له منذ بدء استخدام عملة اليورو في الأسواق. بل أن بعض الأصوات من الرأي العام للاتحاد الأوروبي قد ربطت بين الفخارت الجوية لحلف الناتو على يوغسلافيا والضررات القتلة التي سدت قسماً قلب عمل اليورو في الأسواق المالية الأوروبية لترديهما مما قتلى دون حراك، ومن ثم الهبوط الشديد لقيمة اليورو . يمكن الاستعانة بهذه الظاهرة المالية كخروج من التقييم التجاري للقوة الاقتصادية لدولة ما وتقليلها وقوتها ككل، والموقف المالي لها .

التقدير الحالي الذي يحظى به الموقف المالي للولايات المتحدة في الأسواق العالمية، قد انعكس إيجاباً على قيمة الدولار وجعله أشبه بالوحدة الأمنية للهاربين والرحالة، بل دعنا نقول بالمشغولات الذهبية للنفيسة، ومن ثم اشتداد بورصة نيويورك أكسير الحياة وتشجيع المضاربين على الاحتشاء بأسوارها. هذا بالطبع يؤكد أن الموقف المالي لدولة ما يعتبر أداة هامة وعصراً هاماً لخدمة استراتيجية للدولة. فالموقف المالي للدولة لا يبنى مجرد خفصة من الدولارات بل أنه يعتبر قوة استراتيجية تسأل قوة البر والبحر. فالقوة المالية للدولة تضاعف التقاط على الأحرف الصحيحة فيما يتعلق بقوتها

وزير المالية الياباني آنذاك هيروشي ميتسوكا في سبتمبر ١٩٩٧ في إطار اجتماع هونج كونج لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول السبع للصناعة الكبرى- كان الهدف منه ضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد : التقليل على الصعوبات المالية التي تواجهها المصانع اليابانية في شرق آسيا ، زيادة النفوذ السياسي الياباني في دول المنطقة، ولغيرها زيادة رقعة النفوذ الاقتصادي في المنطقة. جوهر هذه الخطة هو أن يحصل صندوق النقد الآسيوي بقيادة اليابان محل صندوق النقد الدولي بقيادة الولايات المتحدة ، أو إطلاق يد اليابان لكي تلعب دور "الشرطي المالي" في دول المنطقة الآسيوية ودول المحيط الهادئ .

بالتطعيم، أحبطت واشتدحت جميع المصاعى اليابانية - لكف يد الولايات المتحدة عن دول آسيا والمحيط الهادئ - فور شعورها بها. فالولايات المتحدة كسما كل الحال مع اليابان تريد بدورها أن تلغع بودوس لمولها في المجالات التي مستعدون بالتغلب على اتجاهات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مثل تمويل المنظمة للتكورية لتنمية الطاقة، تحمل نفقات القوات الأمريكية الموجودة في اليابان أو تمويل الأبحاث الخاصة بالذئب النووي.

في الوقت الحالي، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى منح سيول مبلغ ٥٧ بليون دولارا أمريكيا من صندوق النقد الدولي حتى تستطيع الأخيرة النهوض من عثرتها. وقد أوضح وزير الخزانة الأمريكي السابق روبرت روبن أن مساعدة سيول على استقرار وضعها المالي أمر حيوي للغاية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي وللمناخ القومي . وهذا ما قاله الاقتصادي الكندي ستيفن جيل مقلدا على الوضع الراهن: "إن سعى الولايات المتحدة الحديث لهدم المعبد الياباني الذي سمت اليابان لتشييده في قلب الاقتصاد الآسيوي راجع إلى أسباب جغرافية وسياسية". وأصناف من اليابان لديها المقدرة للكلمة للفرز بالمزيد من الاستقلالية عن الولايات المتحدة تماما مثلما فعل اتحاد الدول الأوروبية-باريساتمة لنظام مالي جديد ينالس الدولار". ومن ثم فإن فشل اليابان في تأسيس صندوق النقد الآسيوي يشكك أن اليابان في النهاية لا بد وأن تقطن أمام قوة الولايات المتحدة.

أسواق المال العالمية المضطربة

لقد شتتت الأسواق المالية العالمية منذ الثمانينيات تغيرات كبيرة صاحبت اتساع رقعة الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي أدى إلى تفجر

الأزمة المالية الآسيوية ، ومن ثم اعتبروا أن الأمر لا يجب اعتباره أكثر من لثقل داخلية. لكنهم سارعوا ما أصدروا بعض ردود الأعمال الاستراتيجية للوضع القتردى هناك، واعتبروا أن هذه الأزمة تندرج تحت بند السياسة الدولية لاسيما بعد إدراكهم للأيدي الأمنية لهذه الأزمة. لقد وضعت الولايات المتحدة مصالحها الاستراتيجية نصب أعينها حين شرعت في التفكير في وسيلة لإصلاح النظام المالي العالمي. لم يختلف كثيرا عن ذلك مفهوم ومنظور الدول الرأسمالية الغربية الكبيرة للأزمة الآسيوية، حيث شرعوا بدورهم في رسم خطط استراتيجية على اعتبار أن هذه الأزمة ترتبط بشكل مباشر بالمنافسة العالمية على المستوى المالي في إطار القوة للعالمية للشاملة في القرن القادم .

بالنظر للأزمة من الزاوية الاستراتيجية العالمية، نجد أن الأزمة قد أثرت على بعض التغيرات التي تجري في كواليس عالم المال . لقد ولد اليورو على أنه عملة مساوية وموازنة للدولار على اعتبار أنه محور مزدوج العملة العالمية في مشافرة القرن الجديد. لقد زار الرئيس الآن جرنيمان رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ليبدان بعد شركته في مؤتمر هونج كونج لمحافظي البنوك المركزية للدول السبع للصناعة الكبرى وبذلك التصويت الدولية الذي تمتد في الحساد عشر من يناير ١٩٩٩. أشار المراقبون الغربيون من أصحاب النظر الثقل أن تبني الولايات المتحدة لموقف الجانب الصيني على حساب عملة اليورو كان وسيلة أمريكية لضمان بقاء مبادتها لدول العالم، وذلك برفع نسبة اليورو إلى حوالي الثلث من إجمالي مخزون العملات الأجنبية في الولايات المتحدة. كل هذه الحقائق أن دلت على شيء فإما تلك على مدى أهمية التناقص الاقتصادي والمواجهة العسكرية كعناصر استراتيجية هامة ومؤثرة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة .

يمكن أن نخال الأزمة المالية الآسيوية كذلك من منظور الصراع القائم بين رؤوس الأموال في واشنطن وطوكيو. وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث بعض التغيرات في الوضع المالي للدولار والين والريمبي. في البداية، دار الصراع حول عزم طوكيو على جعل عملتها الين العملة الأساسية للدول الآسيوية ودول المحيط الهادئ، وذلك من خلال العرض الذي تقدمت به لصندوق النقد الآسيوي، وهو الأمر الذي كان سيؤثر سلبا :ون شسك على استراتيجية الولايات المتحدة في الدول الآسيوية ودول المحيط الهادئ. هذا العرض - للندى قلنه

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى
الموضوع الفرعى :	عام
المصدر :	قراءات استراتيجية
اسم كاتب المقال :	امل فؤاد بحر
رقم العدد :	٢
تاريخ الصدور :	فبراير ٢٠٠٠

صفحات قوائم مطولة. وهو الأمر الذى جعل العديد من المبتدئين يعتبرون أن هذه الأساليب الجديدة هى السبب الرئيسى وراء حدوث جميع الكوارث المالية فى العالم. تشير الإحصاءات أن حجم هذه الأساليب الجديدة فى الأسواق العالمية يقدر بحوالى ١٥٠ تريليون دولارا أمريكيا، أى ما يعادل حوالى ٤ مرات الناتج الإجمالى العالمى. بالطبع مع وجود كل هذه المبالغ المالية فإن أى خطأ بسيط يؤدى حتما إلى كارثة محققة فى الاقتصاد العالمى .

٢- فن صناديق التحوط (Hedge Funds) على استمداد كامل الآن أن تشن حربا مالية جديدة على اتحاد القوة المالية الأمريكية والأوروبية فى أعقاب الضربات التى وجهتها لكل من سويسرا والجمهورية الكورية وهونج كونج. لقد أصبحت صناديق التحوط أشبه بالشبح الذى يمسد ضربات قاتلة للاقتصاد .

لأنه أن التحرير المالى وكسر القيود والشروط التى وضعها الرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان ورئاسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر فى أواخر الثمانينات، قد أدت إلى ظهور صناديق التحوط واشتداد عدوها وتكاثرها بهذه الطريقة. من واقع حوالى ٥ آلاف صندوق التحوط ، هناك حوالى ١٠٠ مصدر يحصلون على أرباح ومكسب كبيرة من لائش.

فجد مثلا أن صناديق التحوط كوانتيم ، سافجر ، وينشتر ، تقدر رؤوس أموالها بحوالى ١,٥ إلى ١,٧ بليون دولار أمريكى، واستطاعت فى الفترة الأخيرة أن تحصد أرباحا وعوائد لا حصر لها. فكلما زاد حجم مضاربتها غير المدروسة فى البورصة كلما ذاع صيتها فى عالم المال والاقتصاد. وخطواتها التى تفكر فى دراسة وحسن التصرف قد أربكت بنوك استثمار شركاتهم وحقت أرباحا مالية فاقت كل التصورات.

فالظواهر تشير إلى أن صناديق التحوط تستعين بخبرة وإمضى سياساتها، ولكن الحقيقة تشير إلى أنهم يتآمرون مع بنوك الاستثمار من اليابان. لعل هذه الحقيقة تقصر قدرتها على سلب أسيا حوالى تريليون دولار أمريكى بأصول تقدر بضعمة بلايين من الدولارات الأمريكية. فى إطار هذه الحرب المضارية مع أسيا ، تسلمت البنوك الأوروبية والأمريكية بمساعدة صناديق التحوط بالمعلومات الدافعة وخطة بلايين من الدولارات. فى الواقع، أن العديد من البنوك الغربية قد ساعدت كثيرا فى توجيه حمزة اللطمة لآسيا بموقفها من الدولار فى هونج كونج بدءا من أكتوبر ١٩٩٧.

العديد من المشكلات الجديدة التى سلطت الأضواء على أهمية الجانب المالى فى الاقتصاد والمخاطر التى خف بها ، وكيف أن الأزمة المالية قد تظل مدفونة تحت الرمال ومستترة رغم شدتها وقوتها وما قد تخلفه وراءها من دمار. وهو الأمر الذى أوضحه الرئيس زيم بقوله أنه لا يزال هناك العديد والعديد من الضرورات والأهمية فى أسواق المال العالمية لم يرفع عنها الستار بعد، وهذا بالطبع يعرقل الجهود المبذولة.

مع بداية التسعينيات أشارت التكهينات إلى أن سوق المال المالى أصبح أشبه بحقل مليء بالألغام. فالنظام المالى الهش فى معظم دول العالم قد فتح الباب على مصراعيه لظهور أزمات مالية مفاجئة، وما قد يصلحها من تهديد كبير لاقتصاديات وأمن هذه الدول. فى الوقت الحالى هناك خمس قلائل :

١- المستقات العالمية للسلات والسندات المالية قد أحالت العالم إلى صالة مقامرة كبيرة تلعب فيها قوانين الاقتصاد الجديد دورا هاما . لقد شهدت السبعينيات والثمانينات العديد من الأحداث المالية العالمية، بدءا من انهيار بريتون وودز ، مروراً بالأزمات والصدمات التى صاحبت التحرير المالى وتجديد المدى الطويل والتقلبات الشديدة فى سعر الصرف، ومسرح الفاقة، والسندات المالية. ومن ثم، ظهرت على الساحة العديد من الأسباب المالية المستحثة لحدوث الأزمات التى قد تنشأ من مثل هذه الأزمات المالية. هذه الأساليب المستحثة لضررت أدوات وتقنيات النشاط المالى الجديد التى تكس للفتاوى والتنافس والتعقيد خلفا لتلك التى كانت موجودة مثل الانحياز، المشاركة، والسندات المالية، وهى أساليب لا يمكن مقارنتها بالاحيل والأساليب التى تتجنب المخاطر ومنها كشف جميع الكروت مرة واحدة. وهذه الأساليب الجديدة تآلى إلى أشكال البورصات والملا، ومسرح الفاقة وغيرها .

من ناحية أخرى، استخدمت هذه الآليات الجديدة تحت غطاء لئى فى السوق الاقتصادية الحديثة . ولكن للأسف تفرقت هذه الأساليب بسبب ظهور العديد من الأزمات المالية العالمية الكبيرة على مدى السنوات السابقة، مثل انهيار بنك بارنجر فى فبراير ١٩٩٥ بسبب لفظة المضاربة فى مكتب مستغفورة فى نيكي (٢٢٥) فى مؤشرات عقود السلع الأجلة) ، والخسارة الثقيلة لينك ديلوا التى قدرتت بـ ١,١ بليون دولارا أمريكيا عام ١٩٩٥، ومبلغ ١,٨ بليون دولارا أمريكيا خسارة عقود النحاس الموجهة فى فضيحة سوبوتومو شوجى عام ١٩٩٦ . أن أسماء ضحايا الأساليب والآليات المالية الجديدة قد تضمنها

موسيقية أو أن يقوم بأداء فنى آخر. هذا هو الحال مع دول العالم الآن ، ففي ظل وجود هذا الهائل من المصاريف في الأسواق، أصبح الكل نسي حالة ترقب لمعرفة اللاتج التالي دوره في اللعبة أو الذى سيمسك بالورود إذا توقفت نقاط الطبول، مع الفرق في هذه الدولة ستزحف المدوع لما بدلا من أن تؤدي أداء فنيا . لسوء الحظ كان صندوق إدارة رأس المال - وهو رأس مال أمريكي طويل المدى هو اللاتج التالي تزد في لعبة الأزمة المالية الروسية. لقد أراد الصندوق خوض تجربة المضاربة في السندات المالية بأخذ كميات كبيرة من السندات المالية الروسية وبيع سندات الخزنة الأمريكية. كان الهدف هو تحقيق أرباح منطقية الظاهر، ولكن تسلى الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد خسر الصندوق في هذه اللعبة ٤ بلايين دولار أمريكي . ومن العجيب أن الصندوق منى بهذه الخسارة الفادحة رغم أنه لم يقدم على هذه الخطوة إلا بعد استشارة اثنين من علماء الاقتصاد الحاصلين على جائزة نوبل لعام ١٩٩٧ .

٤- انهيار اليابان، كوريا الجنوبية، ومعظم دول آسيا، وترصهم لمصافة من الانتقادات يرجع إلى اتباعها لنظم مالية ، بالية ومؤسساتها المالية قهقشة وترتكب الديون المدومة . في الديون المدومة الخاصة بالمؤسسات المالية الآسيوية (في سنغافورة وهونج كونج وتايلاند وكوريا الجنوبية وماليزيا) نسي تزايد مستمر وسريع. التفاعل الناتج عن هذه المؤسسات لأجل الديون المالية إلى ديون مدومة. فتضخم حجم الديون المدومة بشكل كبير قد دفع المؤسسة المالية إلى فتح باب القروض على مصراعيه من ناحية، وإلى انسحاب رؤوس الأموال الغربية من المشروعات الخارجية من ناحية أخرى، وكلها بالطبع عواقب تكلل الاقتصاد الآسيوي وتحول دون قيامة من عثرته. تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الديون المدومة في إندونيسيا بلغت ٦٠-٧٠% في نهاية عام ١٩٩٨. في حين بلغت نسبتها في البنوك التجارية المحلية في تايلاند حوالي ٤٩%، وهي نسبة تقارب تلك الموجودة في البنوك التجارية في كل من تاوان وهونج كونج وسنغافورة.

قد ترجع أسباب ذلك إلى وجود بعض التفرقات في النظم، وترافق في الهيئات والمنظمات، أخطاء في الخطط والسياسات وجرتم متعمدة. وكلها بالطبع أسباب تشير إلى مدى صعوبة إصلاح النظم الحالي في اليابان، كوريا الجنوبية، وسائر البلاد الآسيوية الأخرى. رغم أن مصادر التمويل الحكومية الكبيرة تسمى إلى القضاء على الديون المدومة باستخدام

٣- إن انضمام اعداد هائلة من رؤوس الأموال قصيرة المدى إلى ساحة المال والاقتصاد يؤدي بسهولة إلى انتماع مالي كبير ، إلا أن انسحابها السريع يؤدي حتماً إلى انهيار اقتصادي يصعب تدارك مداه. إن الانخفاض السريع لعند كبير من رؤوس الأموال تنتج عنه أزمة لتنام عالمية، وهي الأزمة التي تعتبر أحد الأركان الأساسية في الأزمة المالية الحالية. يشير التقرير الصادر عن بنك التسويات الدولية أنه في عام ١٩٩٦ عشية الأزمة المالية في آسيا ، بلغ إجمالي صفاتي قروض البنوك الغربية للتجارية هي تايوان ، ماليزيا ، إندونيسيا ، الفلبين ، وكوريا الجنوبية مبلغ ٥٠ بليون دولار أمريكي. وقد ردت رؤوس الأموال المتدفقة للخارج بمبلغ ١٠ بلايين دولار أمريكي. هذا، وقد قدرت رؤوس الأموال التي انسحبت من الساحة التجارية بما يزيد عن ٧٠ بليون دولار عام ١٩٩٧، وما يزيد عن ١٢٠ بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٨. وهي معدلات تؤدي بسهولة تامة إلى تدمير أسواق النقد الأجنبي بالكامل، والبرصبات، بل والنظام المالي بوجه عام في الدول المعنية.

من ناحية أخرى، نجد أن رؤوس الأموال العالمية التي تعتمد على المضاربة قد زلت بشكل كبير جداً حتى بلغت حوالي ٥٠-٧٠ بليون دولار أمريكي . ومن الملاحظ أن رؤوس الأموال المتضخمة هذه لم تكن تبحث إلا عن فرص للكسب الكبير والسريع، وهو الأمر الذي جعل حركة رؤوس الأموال المالية تسير في دروب السهولة النقدية الكبيرة ، ومن ثم ظهور أزمة مالية عنيفة ومنمرة. في ١٧ أغسطس ١٩٩٨، تعرض الاقتصاد الروسي إلى هزة وأزمة مالية شديدة تسببت في انهيار في معدلات بورصة الأوراق المالية والسندات العالمية. في معدلات رؤوس الأموال قصيرة المدى وهو الأمر الذي صاحبه تداعيات كثيرة. لقد أصاب هذا الوباء القتال كل من أمريكا ، أوروبا ، أمريكا اللاتينية وأرجاع آسيا، مسبباً أزمة مالية عالمية أطلق عليها اسم "أعاصير الأسود".

تعرض الأمن الاقتصادي للدول السيادية إلى مخاطر خفية قتلة بسبب هذا الانتشار غير المتوقع للأزمة المالية. في الواقع، يذكرني تقفل رؤوس الأموال قصيرة المدى من مكان لمكان بلعبة صينية مشهورة تطوف خلالها بقية من السورود على اللاعبين مع صوت دقات الطبول على أن يحصر كل فرد على إعطاء اللبقة للشخص الجالس إلى جواره. عندما تتوقف دقات الطبول يتعين على اللاعب المسك ببقية الورود آنذاك أن يفتي قطعة

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العالمى

الموضوع الفرعى : عام

المصدر : قراءات استراتيجية

اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر

رقم العدد : ٢

تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

الاستراتيجية الجغرافية، ومن ثم خصصت حوالى ٣٠ بليون دولار أمريكى كميزانية لخططة مساعدة آسيا أو "مبادرة ميوزا الجديدة". ولكن لا يجب أن تحلق بنا الأمل بعيدا، فهذا التضارب فى القواعد والإجراءات المتبعة المتمركزة حول خدمة مصالح معينة لتحجيم الأزمة المالية سيحيل حركة الإصلاح إلى مناقشات فارغة وسيرجع بالتعديلات الجوهرية للمراد إضافتها للنظام المالى العالمى عشرات الخطوات الى الورد.

هذا الوضع سيعرض أسعار الصرف إلى العديد من الاضطرابات وعدم الاستقرار الشديد لاسيما مع وجود نشاطات المضاربة، من ناحية أخرى القصورات التى تشهدا أسواق النقد الأجنبى لن ينتج عنها إلا عرايل غير معهودة، وهو الأمر الذى سيكون له آثار سلبية للغاية على الإنتاج، التجارة، والاستقرار المالى.

بختصار، يمر السوق المالى العالمى الآن بمرحلة تاريخية من حياه تنسم بالآزمات والأمواج العاتية، بالتعديلات والإصلاحات المعقدة بتقنيات جذرية فى الأسواق وميزان القوة المالية. فيما يبدو ستمر الأسواق المالية فى آسيا بفترة نقاهة وتعديلات طويلة مصحوبة بانفجار البنىوك، ترايد وافتتار الديون الممنومة، بورصات خاسرة تجوب مسميتها السبيلة الأفق، تضخم شديد لديون الدول واستقطاعات من خزائن الدول. فى خلال الملمين القادمين، لن يكون فى الإمكان إصلاح الوضع المالى الهش فى آسيا بالتخفيض الشديد فى أسعار العقارات، التأمين، المبدلات المالية، والمشروعات التجارية، وشراء رؤوس الأموال الغربية لمناساطق رخيصة الثمن. على الفقيص تماما من الوضع فى آسيا، سيسود فى كل من أمريكا وأوروبا مناخ من الاستقرار المالى، زيادة فى مخزون النقد الأجنبى، تخفيض من ميزانيات الضرب، توافر سيولة نقدية كبيرة فى خزائن الدولة، بورصات منتعشة، وبتففى شديد لرؤوس الأموال العالمية ذات المستوى الاستثمارى الممتاز، فى دخل البلاد. هذا الوضع سيسود لبعض الوقت، وسيكون على البلاد الأسبوية أن تشد الحزام حتى تضيق الإنفاق لمدة سنوات قادمة.

الاتجاه الأساسى فى الاقتصاد العالمى

يرتكز الاتجاه الأساسى فى الاقتصاد العالمى بشكل كبير على مدى استقرار ونمو اقتصاد دول أوروبا الغربية التى تشكل حوالى ٥٤% من إجمالى الاقتصاد العالمى، ولأنك أن الاقتصاد العالمى

البنوك المساعدة أو المرحلية أو ما يطلق عليه "مستشفيات البنوك"، وتبقى هناك عاصمة لاستفهام كبيرة بجانب ما قد يسفر عنه اقتصاد البنوك من نتائج، لاسيما فى ظل مناخ ومهمة تجارية مهيئة للغاية. فلتأكد أن إشهار هذه البنوك إقلاستها بنسب بجدولة جديدة فى زازال الائتجار المالى.

٥- قد لا يتوافق نظام برتون وودز المالى العام - الذى يناهز عمره الآن النصف قرن - مع الإزدهار الذى يشهده الكيانات الاقتصادية العالمية، وتنفق رؤوس الأموال بشكل كبير، والتحرك السريع لرأس المال، والوضع المالى العالمى الذى ينذر بكارثة وما قد يمليه من قواعد جديدة، وهى عوامل تخل دون شك بميزان القوة الحديث.

فى عام ١٩٩٢، كان هناك تغير يومى فى أكبر عشرة أسواق للنقد الدولى الأجنبى فى العالم بمعدل وصل إلى ٩٠٠ بليون دولار أمريكى، ثم تقل ليصل إلى ١,٣ تريليون دولار أمريكى عام ١٩٩٥، أى ما يعادل زيادة بنسبة ٤٥% خلال ٣ سنوات. لذلك لن عدم إرساء أسلوب عالمى منظم لمواجهة ذلك أدى إلى اضطراب رؤوس الأموال القائمة على المضاربة.

بعبارة أخرى، لقد زاد حجم التتماملات والاستثمارات المالية عن الإطار المتداول دون أن يواكب ذلك تطور مسائل فى النظام والأدوات المستخدمة. الكل يسمي الآن إلى خلق جيل جديد من النظم المالية للعالمية حتى وإن كان الوقت قد فات. أول أبناء هذا الجيل الجديد هو بنك مركزى عالمى يستطيع أن يقوم بدوره كدائن أخير بجدارة، ومن ثم يستطيع أن يجنب العالم ويلات الأزمات المالية الطاحنة. وقد أشار جورج سوروس رئيس صندوق للتوصيات إلى هذا الالتفص الكبير بين "طبيعة النظام السيسى العالمى" و"طبيعة الأسواق المالية العالمية".

إذا ما انتقلت دقة الحديث إلى الإصلاح المالى فى كل من أمريكا، أوروبا الغربية، واليابان، نجد أن جهود هذه الدول تتمركز حول المصالح المالية الجغرافية والاستراتيجية المحلية والخاصة بكل منهم على حدة. من ناحية أخرى، نجد أن الدول المتقدمة تسمى إلى تتجعب حركة رأس المال استنادا على قوة ونفوذ موقعها المالى. على سبيل المثال، نجد أن الولايات المتحدة تمل بكل طاقاتها على مد الجسر الذى يربط الدولار الأمريكى بالعملة البرازيلية لمنع امواج الأزمة المالية العالمية من الوصول إلى أمريكا اللاتينية ككل. اليابان من ناحية أخرى، وضعت الأزمة المالية فى آسيا من ضمن احتياجاتها

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي

الموضوع الفرعي : عام

المصدر : قراءات استراتيجية

اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر

رقم العدد : ٢

تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

مرات على مدى ٤٨ ساعة فقط من ١٦ إلى ١٨ مارس. ان عمر مؤشرات دلو جونز ينسأهر مائة وثلاثة علم ، وقد زك حجمها لكثر من ٢٥٠ مرة على مدى قرن من الزمان. استغرق الأمر حوالي ٤٠ عاما لترتفع المؤشرات من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ نقطة، و ٢٠ عاما لترتفع من ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ ، ولخيرا ٤ سنوات فقط لكسر حاجز ١٠,٠٠٠ نقطة. ان كسر حاجز ١٠٠٠ نقطة جعل المراقبين فسي بورصة وول ستريت يطرحون العديد من الأسئلة عن مدى تأثير ذلك على الاقتصاد الأمريكي فسي المستقبل، وهل ستظل نمية الارتفاع على هذا النمو، لم مستخفض إلى حافة الهاوية؟، كيف سيكون موقف مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي تجاه ذلك؟ هل هذا سيطلب رفع أسعار الفائدة لتهدئة الليران المشتعلة في البورصة؟ أم يجب أن يلزم الجميع مقاعدتهم حتى يتم الهبوط بسلام ؟ باختصار، فان الوضع المشتمل في البورصة الأمريكية قد أرق مضاجع الناس وجعلهم في حالة تاهب وترقب شديدة.

قد يكون هذا الانتظار والتركب القلق منبمه التأثير الذي يفرضه الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي، لاسيما وان الأخير لن يتحمل هزة أخرى بعد ما أصاب الأسواق الياباني. فالعديد من مصادر القوة والنمو بربطون مستقبل اقتصادياتهم بالبورصة الأمريكية وكل ما قد يظهر فيها من مجازفات أو تهديدات.

هناك ثلاث نظريات قد تفسر الازدهار والسرواج الذي توج الاقتصاد الأمريكي في الفترة الحالية، وهي نظريات الاقتصاد القائم على المعرفة، "الاقتصاد القائم على الأسهم"، وأخيرا "الاقتصاد القائم على إلغاء الحدود الدولية".

١ - تشير نظرية "الاقتصاد القائم على المعرفة" أو "الاقتصاد الجديد" إلى أن نجاح الولايات المتحدة في تحديث الصناعة، التقنيات العلمية، التوظيف، فيهيكل الإنتاجي والتجاري، قد مساهم في إعادة شباب، إضافة التخصصين والأساس المعرفي للاقتصاد القومي. في الوقت الحالي، بشكل هذا الاقتصاد الجديد نسبة ٦٠% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، ومن ثم كسر الدورة التجارية المعادة وضمن تحقيق معدل نمو مرتقما. ويمتاز "الاقتصاد الجديد" بالعلم على توسيع رقعة الاستثمار في إطار ثورة للمعلومات الحالية. تشير إحصاءات وزارة التجارة الأمريكية إلى أن إجمالي حجم هذه الاستثمارات قد بلغ ١٢٠ بليون دولار أمريكي سنويا، وارتفع هذا الة إلى ما يزيد عن ٢٨٨,١

الحالي مكبل بالعديد من القيود منها الانتعاش الاقتصادي الكبير الذي تشهد الولايات المتحدة، الأزمات والمخاطر التي تحف الاقتصاد الياباني، البطء الذي أصعب نمو اقتصاديات أوروبا الغربية، والاقتصاد الآسيوي الهش .

إذا ما انتقلنا بالحديث عن أول هذه القيود ، نجد أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية متأخر وحائر بين نقيضين ، النمو والاتساع والرواج الاقتصادي الكبير، والخوف من أن تتسع دائرة هذا النمو خارج نطاق السيطرة ، ومن ثم ينقلب إلى الضسد ويوسع الاقتصاد الأمريكي في عثرة يصعب للقيام منها. فالأمريكيون يؤمنون أنه "ما طار طير وارتفع، إلا كما طار وقع". فالوضع أشبه بأحد ألعاب الكوتشينة حتى يكون على اللاعب أن يأخذ ٢١ ورقة ، ويكون لديه بالقليل مكان (أي ٢٠ نقطة)، في هذه الحالة فإن سحب ورقة إضافية يعتبر مجازفة كبيرة. الأهم من ذلك أن الورقة التي تحمل صورة الملك لها وجهان، وجه فيه صورة ملك صغير السن والأخيرة كبير السن.

في هذه الحالة يجب أن يكون للاعب على جانب كبير من الحذر وإلا سحب ورقة فيها رقم كبير، بالتالي يتسبب في أزمة مالية طاحنة يسحبها ورقة خاطئة، في مارس من العام القادم (٢٠٠٠)، سيكمل الرواج والانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة عامه التاسع. فند عام ١٩٩١ ، وعلى مدى أكثر من ٩٠ شهرا متواليا يسير الاقتصاد الأمريكي بسرعة البرق نحو الازدهار والرفق. اذا سلم هذا الازدهار من أي عثرات سيكون بحق أحسن وأكبر نمو ولتعايش اقتصادي في التسعينيات من هذا القرن. فلقد فاق الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ ٨,٥ تريليون دولارا أمريكيا، بواقع زيادة بنسبة ٢,٦% . لقد استطاعت الولايات المتحدة بذكاء أن تدلوى القوب الثلاثة التي ظهوت في نوبها الاقتصادي في الثمانينيات متمثلة في وجود عجز ، تضخم، وبطالة. واستطاعت بفضل سعيها الخثيث أن تخفف من عدد الماطلين، توفر مستوى منخفضا من الأسعار، والتغلب على المعجز المصاحبة العالية به البلمة، وتحقيق نمو مستمرا وقفزات كبيرة في مناح الاقتصاد الكلي للبلاد، ومن ثم تحقيق أفضل نمو اقتصادي يمكن تصوره.

في الوقت نفسه، نجد أن متوسط مؤشرات دلو جونز قد ارتفع كثيرا في بورصة وول ستريت حتى فاق ١٠,٠٠٠ نقطة في ١٧ مارس محققا بذلك ارتفاعا بنسبة ٢٠% على مدى أربع سنوات متتالية. بل أن مؤشرات دلو جونز قد فاقت المؤشرات

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العالمى

الموضوع الفرعى : عام

المصدر : قراءات امتدادية

اسم كاتب المقال :

امل فؤاد بحر

رقم العدد :

٢

تاريخ الصدور :

فبراير ٢٠٠٠

جولة جديدة من الأزمة الاقتصادية. وهنا يجب أن نشير إلى النظرية التقليدية لدوائر الأعمال التجارية. على النقيض من هذا ، فإن المخدلات المرتبطة بالمعلومات لا تعتبر فقط نوعاً من الاستثمارات الشاملة، بل استثمارات مركزة تهدف إلى تحقيق فوائد اقتصادية، وتنفيذ إجراءات إنتاجية تتسم بالمعقبات والنضج، وزيادة فاعلية الدورة التجارية والمعاملات المالية. باختصار، أثرت هذه المخدلات الكبيرة على رفع معدلات الإنتاجية بشكل ملحوظ ، بما يؤدي إلى تأجيل تحويل استثمارات التجهيز والمعدات إلى قوة إنتاجية . كل هذا يسطح شمس ما نطلق عليه لنمو الاقتصادى القائم على "الدائرة الحرة" ، أو الاقتصادات الجديدة.

تقدر الولايات المتحدة مقدار مساهمة الاستثمارات المرتبطة بالمعلومات في إجمالي الناتج القومى فى ١٩٩٠ - ١٩٩١ بنسبة صفر فى المئة. ولكن فى عام ١٩٩٨ ، وبعد تحقيق نمو بنسبة ٣,٩ ، قدرت مساهمة تلك الاستثمارات بنسبة ١٠,٢ ٪. بحارة أخرى، من واقع ٥٠.٥ ٪ فقط من إجمالي الدخل القومى، تشكل هذه الاستثمارات على الأقل ثلث حجم النمو الاقتصادى لهذا العام. إذا أخذنا التأثير المرتد لهذه الاستثمارات فى الحسبان، فيمكن اعتبارها المحرك الثانى للتوسع ونمو الاقتصاد الأمريكى بعد الاستهلاك الشخصى. فى هذا الإطار فقط ، يمكننا أن نحلل لدينا على الجديد الذى قدمه هذا "الاقتصاد الجديد" . من واقع النمو والتطور الكبير الذى يشهده الاقتصاد الأمريكى ، فإن الثورة للمعلوماتية الهائلة قد أحدثت تغيرات جذرية على ساحة الاقتصاد القومى. لاشك أن الدول التى تتبنى نموذج، النمو والتطور الكبير، التضخم المنخفض ، حجم قليل من التقلبات ، والتطور والتنمية الاقتصادية للدوائر التجارية العالمية ، مستوحى بانتجاح وتفوز يكمل القرن الحادى.

٢ - تتحدى نظرية "الاقتصاد القائم على الأسهم" بأن يشارك كل مواطن بنفسه فى بورصة الأوراق المالية، ومن ثم إشغال نيران النمو الاقتصادى، وإحداث ما يطلق عليه "زدهار ورواج الاستهلاك". تشير الإحصاءات الصادرة عن الهيئات المالية السويدية فى الولايات المتحدة أن دخل الأسر الأمريكية قد ارتفع إلى ٢٠٠ بليون دولار أمريكى عام ١٩٩٨ ، يشكل حجم الأصول المالية الجديدة فيها حوالى ١٠٠ بليون دولار أمريكى كمتيجة لارتفاع أسعار الأسهم بشكل كبير ، فى حين بلغت نسبة تخفيض حجم الفوائد حوالى ٧٠ بليون دولارا أمريكيا. وذلك بفضل خفض معدلات الفوائد ثلاث

بليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٨ ، لقد غطت هذه الاستثمارات غالبية مصروفات التجهيز والمعدات فى المصانع الأمريكية فى التسعينيات ، لاسيما وأنها مدت المصانع بالبرمج، وتجارة الخدمات بالمعدات. فإذا كانت مصاريف المعدات تعتبر المعدل الأساسى لامتداد عود الاقتصاد بسرعة شديدة ، فإن إضافة مصادر تمويل داخل عجلة ثورة المعلومات الحالية أشبه بمصانع السلام لمخدلات التجهيز والمعدات.

لقد أثارت دعوات الاكتتاب والإمماج -التي كانت الولايات المتحدة طرفاً فيها- العديد من الحزازات عام ١٩٩٨. الأولى، رفعها شركة فورد على قطاع السيارات فى شركة فولفو السويدية بمبلغ ٦,٤ بليون دولار أمريكى. أما الدعوة الثانية، فمرتبطة بالمشروعات التجارية المرتبطة بالشبكة ، وكانت دون شك أكبر من الدعوة الأولى، فى يناير ١٩٩٨ ، ضربت شركة مايكروسوفت الراسم القومى فى حصد الثروات من المبيعات برصيد ٤٠٠ بليون دولار أمريكى وهو ما يكفى لشراء ٤ شركات كبيرة للسيارات مثل جنرال موتورز ، فى حين أن أصول الشركة لا يتعدى أكثر من ١٠ ٪ من رأس مال أى شركة سيارات كبيرة. يكمن السر فى الاستثمارات الكبيرة لشركة مايكروسوفت فى مجال تركب المعلومات المرتبطة برأس المال، مثل المعلومات حول تدريب العاملين ومقدار التقسيم التكنولوجى، أكثر من عوامل النمو والتقدم التقليدية التى نادى بها آدم سميث ودايفيد ريكاردو: الأرض ، المعدات والعمل . لقد أحدثت هذه الثورة فى المعلومات فى الولايات المتحدة لاساً جديدة قائمة على قاعدة عريضة من المعلومات لتحل محل المعتقدات والرواىخ المالية التقليدية. قاسم مشترك فى هذه المصانع الموضوعة هو محدودية أصولها فيما يتعلق بالأرض، حجم المبيعات، والمصانع، وضعف الموقت للمالى، وأسعار الأسهم الخاصة بهم فى البورصة. بحارة أخرى ، قوة رأس المال المكون من الأوراق المالية الخاصة بهم تنوق بمراحل رأس مالهم الصناعى، وكذا كم المعلومات المتراكمة يفوق بكثير الأصول الحقيقية لهم.

من منطلق المبادئ الاقتصادية الماركسية ، فإن التوسع فى استثمارات التجهيز والمعدات يزيد من حجم الطلب ، ويخفف من حجم الإنتاج الذى يفوق طاقة المصانع، ومن ثم فتح الباب لقيام اقتصاد من عثرته. من ناحية أخرى فإن تحويل استثمارات التجهيز والمعدات إلى قوة إنتاجية - الذى كان يشبه ميلاد طفل بعد حمل شاق وطويل - يندرج بميلاد

اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر
رقم العدد : ٢
تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي
الموضوع الفرعي : عام
المصطلحات : قراءات استراتيجية

هينة أسمهم.

إن رفع قيمة الأصول المالية، وهبوط معدلات الفوائد، ووصول معدل طاقة التشغيل إلى ٨٢,٥%، وقد ساعد على زيادة حجم استثمارات التجهيز والمعدات، كما أنه قد وضع أسساً مادياً صلباً للتوسع الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن. يمكننا أن ندرك بسهولة من واقع دورة الزيادة في البورصة والانتماءات الاقتصادية، أن التغييرات التي تظهر في المصروفات المنزلية والهيكل الاقتصادي تطفو في أماكن ومواضع جديدة غير مسبوقة من قبل، وهو الأمر الذي قد يجعلنا نتوقف كثيراً حول الدافع الذي يجعلنا نتوسع في المصروفات المنزلية ونشجع الاقتصاد المحلي في نفس الوقت.

٣- نزع نظرية الاقتصاد القسائم على إلغاء الحدود الدولية "أو العولمة"، إن الولايات المتحدة بوصفها أكثر دول العالم انفتاحاً وامتصاصاً بالحرية المالية وبحجم سوق كبير، تعتبر بمثابة مستودع للسلع، محمول لرأس المال، محدث ومجدد للتكنولوجيا، ومن ثم يمكنها تحقيق اتساع في دائرة الاحتياجات مع الاحتفاظ بأسعار ثابتة، وفي نفس الوقت زيادة حجم البورصات بشكل كبير مع الاحتفاظ بتدفق متواصل لرؤوس الأموال ونموها مقابل في حجم استثمارات الولايات الاقتصادية.

لقد عاد تحرك رؤوس الأموال العالمية بمطيم النفع على البورصات الأمريكية. من ناحية أخرى، فإن تفجر العديد من الأزمات المالية في الدول القائمة قد جعل المستثمرين ينقلون أعمالهم واستثماراتهم إلى أسواق السندات المالية في الولايات المتحدة بوصفها مكاناً آمناً لرؤوس أموالهم، ومن ثم إغراق البورصات الأمريكية برؤوس الأموال، ورفع مؤشر داو جونز إلى معدلات مرتفعة جداً. ولكن حذري يقول لي أن نصف التثني حسن هذا العالم يحمل في طياته تغييرات كبيرة جداً. إن مجموعة الزيادات الجديدة في بورصة الولايات المتحدة قد قابلتها بعض الزيادات في أسهم الأسهم في اليابان وهونج كونج، رغم افتقار هذه البلاد إلى نهضة اقتصادية تذكر. وهو الأمر الذي جعل المستثمرين ينقلون رؤوس أموالهم من نيويورك بحثاً عن سوق ثابتة أكثر أمناً خوفاً من حدوث مشكلات متوقعة في الولايات المتحدة.

لقد تعلمنا من تقوّن الدوائر التجارية أن زيادة الاقتصاد بشكل كبير على مدى طويل تؤدي إلى زيادات مقيدة في الأجور وأسعار المواد الخام، وهو الأمر الذي يفرق قلة في الأموال ويزيد من تكلفة زيادة حجم رأس المال، ومن ثم تخفيف وطأة

مرات متوالية، وأخيراً يشكل خفض الأسعار الذي أثمره التعاقد مع أسواق خارجية إلى ٣٠ بليون دولاراً المتبقية. وتشكل هذه البنود الثلاثة نسبة ٢,٦% من إجمالي الدخل القومي الأمريكي لعام ١٩٩٨، عام المفاجآت. لحسن الحظ، لم يستهلك المواطنون الأمريكيون سوى ١٠٠ بليون دولار فقط من إجمالي ٢٠٠ بليون باختصار، فإن البحث قد تطرق لموضوع الأمن الاقتصادي بهدف تحقيق عمليات إصلاح وإنفتاح الصين، فبفضلهما يمكن للتوسعة الاقتصادية القومية أن تتطور والأمن الاقتصادي أن يتأكد.

وللمرة الأخرى قلما باستمرها في شكل شراء وسندات مالية. يشير مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى أن زيادة أسعار الأسهم بنسبة ٢٠% تؤدي إلى رفع معدل الاستهلاك الشخصي واستثمارات الإسكان بنسبة ١,٢% إلى ٢,٤% في السنة الأولى واعتباراً من عام ١٩٩٥.

وعلى ضوء وجود الياطين من الدولارات كصافي في أصول الميزانيات السنوية الخاصة بمتوسط دخل الأسرة -، فقد تسبب ذلك في إحداث زيادة كبيرة جداً في حجم الدخل المستهلك. بل إن معدلات مصروفات الاستهلاك، قد ارتفعت بشكل فاق ميزانية الأسرة، ومن ثم أدت إلى إحداث زيادة كبيرة في الاستهلاك وظهور الاستهلاك غير الناضج، وهو الأمر الذي ابتلع في طريقه ٩١ بليون دولاراً عام ١٩٩٨. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الأمريكيين مغرمون بقتناء الأسهم أكثر بكثير من العملة المتداولة، ويتبارون فيما بينهم للحصول عليها ويكرسون جميع مدخراتهم لشراؤها.

هناك ظاهرتان في الغرب يستلزم الوقوف عندهما قليلاً: "مسطورة الأرض" في اليابان، و"مسطورة الأوراق المالية" في أمريكا. في اليابان، أسعار الأراضي مرتفعة للغاية عنها في الولايات المتحدة! إن الاحتفاظ بقيمة الدولار بقتضية لسلطة الأوراق المالية منذ عام ١٨٠٠ - بداية الثورة الصناعية - عند مستوى معين قد أثمر الانتماءات والزواج الذي ظهر في أواخر عام ١٩٩٧ أي بعد ما يقرب من ٢٠٠ عام، مع الأخذ في الاعتبار أن قيمة السندات المالية قد قلت في هذه الفترة الزمنية. من ناحية أخرى، نجد أن الدائفة المتوسطة في أمريكا والتي يقدر دخلها السنوي بحوالي ٥٠,٠٠٠ دولار، يقدر ما تملكه من أسهم بحوالي ٢٠,٠٠٠ دولار كقيمة اسمية. كما أن هناك ٧٦ مليون شخص ممن تخطوا حاجز الخصمين يساهمون في صندوق المعاشات وهو دون شك أحد أشكال الاستثمار في

اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمى

رقم العدد : ٢

الموضوع الفرعى : عام

تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

المصدر : قراءات استراتيجية

بنهاية عام ١٩٩٩.

الاقتصاد الياباني من ناحية أخرى، يعاني بعض الأزمات لاسيما وأنه لا يزال يستريح تحت عرش أعنف الأزمات المالية التي شهدها هذا القرن في السنوات التي تلت الحرب. وهو الأمر الذي ستكون له تداعيات تستمر على مدى أجيال طويلة بشكل منظم وتدرى على البيئة الاقتصادية ككل. هذه التداعيات تنعكس كذلك في شكل انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية، وانخفاض المبيعات والأسعار، والإفراط الجبري للبوك، وانخفاض استهلاك وإنتاج الاقتصاد المحلي. تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن فائض الإنتاج في المصانع اليابانية الكبيرة قد قدر على النحو التالي: السيارات (٧,٥ مليون سيارة)، الصلب (٤,٣ مليون طن)، البتروكيماويات (٤,٢ مليون طن).

الأسباب الرئيسية والمباشرة لتفجر الأزمة الاقتصادية هي وجود فائض كبير في الإنتاج، ورووس الأموال، والمعدات. إن اللغمة القوية التي أصابت مكتب التخطيط الاقتصادي في الجولة الأولى تعتبر أحد الأسباب الرئيسية لتوسع الميزاني الذي يعاني منه الجميع الآن. لقد تسببت الأزمات الاقتصادية والتبع القليل الذي أوجته الديون المعنونة الكبيرة في إبالة فترة الأزمة الاقتصادية على هذا النحو. هناك مسببات أخرى لهذه الأزمة تتعلق بالنظام، منها ظهور الأزمة والتصديقات طويلة المدى في الأعمال التجارية الكبيرة، الإدارة المالية باهظة للتكلفة والبيروقراطية، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور الفساد، والكفاءة المنخفضة، والرقابة المشيئة، وانخفاض في الشفافية بوجه عام في النظام المالي ككل.

إن مستوى الإدارة المالية في الولايات المتحدة وكذا قدرة نمو وتطور الأدوات المالية يفوق ذلك الموجود في اليابان بمراتب. وهو الأمر الذي جعل موقف اليابان ضعيفا في خضم المنافسة الدولية.

في الواقع أن وضع الاقتصاد الياباني في المدى القصير لا يبعث على التفاؤل على الإطلاق. هذا الوضع فرض إجراء بعض التدابير لمواجهة المخزون المتراكم من البضائع والتصدير في الاستثمارات، والتوظيف، والديون المعنونة. في نفس الوقت، فإن إجراء بعض التدابير على المخزون من البضائع أن يظهر أثره إلا على المدى القريب، والتدبيرات الخاصة بالمعاملين الآخرين يمتد أثرها على المدى الطويل والمتوسط. بعبارة أخرى، فإن دائرة استثمار المعدات والتجهيز تستغرق ١٠ سنوات، في حين أن فترة تأثير هذه التدابير لن

الاحتياجات المتزايدة، ويذهب السراج والانتعاش الاقتصادي أفرج الرياح ويهبط بالاقتصاد إلى الحضيض، وتصيب الدوائر التجارية في خير كمن. لم تعد مسألة انخراط النقد الأجنبي تطوى على أي قدر من الخطورة بالنسبة للاقتصادات القوية مثل الولايات المتحدة في ظل مطروح شمس العولمة الاقتصادية وحرية التنقل الكبيرة التي تتمتع بها للتجارة ورووس الأموال. في هذا الإطار، تقوم الولايات المتحدة بتلبية جميع احتياجاتها الداخلية المتزايدة بزيادة حجم الاستيراد، أو بالأحرى تصحيح عدم قرآن الاقتصاد المحلي بالاستعانة بالتجارة والأنشطة الاقتصادية للبلدان الأخرى. بالطبع، هذا يفسر الانتعاش والرواج الذي يشهده الاقتصاد الأمريكي منذ تسع سنوات، بل أن الاقتصاد العالمي كله يقوم على أساس خدمة الاقتصاد الأمريكي.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن الأعداد الكبيرة لرووس الأموال، والكميات الهائلة للسلع والملاحة، قد ساعدت الولايات المتحدة واقتصادها على أن يسيطر من عتق زجاجة التكاليف المرتفعة. على النقيض من ذلك، ففي ظل التقلص الاقتصادي العالمي أفسح، وإرتفاع أسهم الموارد البشرية المالية والمالية في عدد من دول العالم، مستغنى فرصة ظهور نمو متوازن للاقتصاد الأمريكي. هذا يقودنا إلى القول بأن المواقف الكبيرة الناتجة عن الحجم الضئيل للاقتصادات، تقلل من فرص استمرار ازدهار الاقتصاد الأمريكي في المستقبل.

تشير لصداوات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى أن أسعار أسهم الولايات المتحدة قد زادت عن المستوى الطبيعي بنسبة ١٥٠% في نهاية شهر يناير. إضافة إلى ذلك، قد تضاعفت أسعار الطائرات التجارية على مدار ثلاث سنوات متوالية. اختصار، فإن ارتفاع أسعار الأسهم، وارتفاع أسعار الأراضي، وارتفاع أسعار الشقق السكنية ما هي إلا تقاصات اقتصادية، السؤال الآن متى ستفجر هذه القاصات في وجه الجميع؟

في إطار السنوات القليلة المقبلة، شهدت بورصة داو جونز بعض تقلبات والانقلابات العنيفة بلغت لتخلفا قدره ١٩,٣ في نهاية أغسطس ١٩٩٨. فإن الأزمة المالية في روسيا. لقد أفتد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المؤلف المتفجر بالتخفيض الثلاثي لأسعار الفائدة المتتابة. لعل هذا ما جعل العديد من المراقبين في دول متريث يقولون أن هناك احتمالا بنسبة ٣٠% أن تعاني البورصات الأمريكية من انخفاض شديد بقدر بنسبة ٣٠%

اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر
رقم العدد : ٢
تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي
الموضوع الفرعي : عام
المصدر : قراءات استراتيجية

الأوروبية. هذا والصورة الضبابية للاقتصاد بدورها متؤثر على الاقتصاد العالمي ككل. بالتالي سنتطلى أوروبا نسبة ٢ إلى ٢,٥% زيادة هذا العام.

الاقتصاد بين العولة والأمن

تعتبر مسألة ضمان الأمن الاقتصادي للدولة من المواضيع المشغلة في الصين. لاشك أن هناك عدداً عولماً أدت إلى إيراد ثقل الأمن الاقتصادي منها للعولة الاقتصادية، الانهيار المزمع للاقتصاد المحلي، وللتنافس الدولي حول القوة المحلية للأمة، والانفتاح الكبير على العالم الخارجى. يدعى البعض أن الأمن الاقتصادي جبهة كبرى تشع كل شئ. من الناحية الأمنية، فإن الأمن الاقتصادي لا بد أن يتمحور حول تأمين النمو الاقتصادي والمصالح السيادية للدولة ضد أخطار التهديد الأجنبى، وضمان تحقيق مناخ عالمى منسب لتتفيذ خطط النمو والتطور الاقتصادى، وتدعيم العوامل القطرية، وخلق الظروف المنسبة لإحياء الاقتصاد القومى، إعطاء قوة اللازمة للمب دور منسب فى التنافس الاقتصادى الماسالى، وضمان سلامة العوامل الاستراتيجية للدولة المتعلقة بنموها الاقتصادى على وجه الخصوص والاقتصاد القومى للدولة على وجه العموم، أو تأهيل دولة ما لتكون دولة كلفة الأهلية فى المجتمع الدولى.

من كل هذه التفاصيل المذكورة عليه نخلص إلى أن الأمن الاقتصادى يمد أحد المكونات الرئيسية لأمن وأمان الدولة. مع قرب إزال الستار الختامى على هذا القرن، أصبح المناخ الخارجى المحيط بالصين الاقتصاد الصينى أكثر تعقيداً، نظراً لأن أهمية الأمن الاقتصادى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمدى انفتاح الدولة على العالم الخارجى، وقوة بأسسها الشامل، ومقدار تطور اقتصادها على مستوى السوق ومقدار اعتماد الأسواق المحلية على تجارتها واستثماراتها، وأخيراً على مدى دولية، عالمية، ومحلية الاقتصاد العالمى. لاشك أن الأمن الاقتصادى يعد أحد الأولويات الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصة عند الصين إلى جانب سعيها الحثيث للوصول إلى الخطوط الأممية فى معركة الاقتصاد العالمى.

وهذا ما أشار إليه الرئيس زيم - فى خطابه الهام الذى لقاه فى الاجتماع البرلماني الثانى للحدود ١٥ للحزب الاشتراكي فى الصين - قديلاً. "ال معيار الرئيسى هو مدى امتلاك الصين للقدرة على الخوض فى وتحمل الأزمات والمخاطر والمستورات". كما أشار إلى "من نجاح الصين فى مقاومة أمواج الأزمة المالية العتية التى أغرقت الدول الأسيوية

تزيد عن ٣ أو ٥ سنوات. لهذا، فحتى نهاية هذا القرن سيضعف الاتجاه إلى استثمارات المعدات والتجهيز، نظراً لأن هذا النوع من الاستثمارات هو العماد الرئيسى للتنافس الاقتصادى فتوقف نموها أو الأخذ بها يؤثر سلباً أو إيجاباً على إمداد الاقتصاد بالوقود والطاقة اللازمة لنموه وتطور.

لقد عمل رئيس الوزراء كيزو أويوتشى منذ توليه مهام منصبه على تكثيف جهوده لمواجهة الأزمة التى تشهدها، وذلك بإعادة بناء الهيكل المالى وتنمية الدين المدومة، عن طريق إنشاء بنوك انتقالية ممولة من الحكومة لأداء مهمة محددة، وتشجيع الجمع على نطاق واسع فى نفس الوقت، مع إبقاء عمل هذه الهيئات والمؤسسات المالية على شكل اعتمادات أو بنوك سندات مالية طويلة المدى، وهى مهام قد لعبت دوراً كبيراً فى عصور الازدهار الاقتصادى.

فى الوقت ذاته، قامت الحكومة بتبسيط البناء المالى بتخفيض الضرائب، وإصدار كوبونات الشراء، وتخفيض سعر صرف الين، بمبادرة أخرى، أنرغ كل ما جمعيته من حيل والأعيب لمساعدة الاقتصاد اليابانى على أن يقف من عزته، ولكن ماذا إذا لم يتم كل هذه الحلول عن أى نتائج إيجابية. لاشك أن هذا القشل قد أثار القلق على المستوى الدولى. لقد أدلت واشنطن بتصحيحة هزيلة للبنك المركزى اليابانى تخلص فى العمل على توسيع الدائرة المالية بشراء سندات الخزائنة، وكشفت الولايات المتحدة هدف من وراء ذلك إلى إشراق اليابان فى جفرة عميقة من التضخم. لقد ترددت طوكيو كثيراً قبل أن تأخذ هذه النصيحة المسمومة التى قدمتها لها واشنطن، وفضلت تكثيف جهودها لإنعاش الوضع المالى فى لادوتر والهيكل التجارى وإصلاح ما يمكن إصلاحه وهو الأمر الذى جعل الوضع إلى حد ما تحت السيطرة.

إن السعى المتباطئ لأوروبا قد أدى إلى خفض معدل صرف اليورو أمام الدولار الأمريكى بنسبة ٦ إلى ٧%، وهو الأمر الذى أثار قلق أوروبا حول مستقبل وضعها الاقتصادى. لقد شهد الربع الأخير من العام الماضى انخفاضاً بمعدل ٤.٠ فى النسبة الاقتصادية لألمانيا ويطما فى النمو الاقتصادى لكل من فرنسا وإيطاليا.

من الجدير بالذكر أن هذه الدول الثلاث تشكل باجمالى حجم اقتصادها حوالي ٣/٤ إجماعى للنسبة المحلية للدول الأوروبية. على الجانب الآخر، فلاشك أن تمتد خطوات اليابان سيؤثر على جميع البلاد

اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر
رقم العدد : ٢
تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العالمى
الموضوع الفرعى : عام
المصدر : قراءات استراتيجية

واحد. لابد ان تملك الدولة السيادية فى يديها زمام العلاقات التى ترتبط بالاقتصادات المحلية والدولية، بين الانفتاح التدريجى وحماية الأمن الاقتصادى.

٣ - الأمن النقدى مرتبط بالقوة المالية للدولة. من الناحية الاستراتيجية، فإن القوة المالية تمثل القوة الاستراتيجية أو النفوذ السياسى أكثر من مجرد كونها عددا ما من الأوراق المالية. لم تعد الأزمة المالية الطاحنة فى آسيا مجرد تنافس وهشام اقتصادى بل أصبحت صراعاً جغرافياً استراتيجياً، أو دعنا نقول صراعاً قوى بين الدولارات الأمريكى والين اليابانى وعملة الصين رمنمبى يوان. القوة المالية والسياسات الدولية طرفان مرتبطان يشك كل منهما أزر الآخر. ثبات العملة يساعد على استقرار الوضع السياسى الأمر الذى ينعكس بدوره على تشجيع الأمن الاقتصادى.

٤ - إن الأمن العالمى مرتبط بتحقق الدولة لمصالحها وأهدافها التنموية وتسيير عجلة الاقتصاد القومى بالسياسة كاملة. ولحد أهم الأسباب الرئيسية لتفجر الأزمة المالية فى آسيا مسو حركة ورؤوس الأموال الخاصة كنتيجة لحركة السوق وسياسة تحرير رأس المال. وهى ظاهرة حديثة الظهور تعرف باسم أزمة القرن ٢١. فى الوقت الحاضر، فإنه يتعين على دول العالم وعلى المجتمع الدولى ان يوجنوا طريقة فعالة للإدارة الدولية، لاسيما وأن تأثير رأس المال النقدي على الدول السيادية فى تزايد مستمر.

إن تفجر الأزمة المالية على هذا النحو يعكس كم للضرراعات والمنازعات الموجودة بين الدول من ناحية، ورؤوس الأموال من ناحية أخرى. إن الدول النامية لا تملك القوة الكافية لمواجهة هذه الأزمة المالية والوقوف على وجهها. لهذا يجب ان تكون مسألة فرض السيطرة على الهزات والأزمات التى قد تظهر فى النظام العالمى كنتيجة لما يعانيه الاقتصاد العالمى أحد الأعمدة الرئيسية للأمن الاقتصادى.

٥ - إن تأمين التجارة الأجنبية والاستثمارات الخارجية يرتبط بشكل مباشر بنمو الاقتصاد المحلى. الهدف من كل هذا هو تأمين عقد الصين لمصالحات وأعمال تجارية، وكذا الحصول على مصادر تمويل من جميع دول العالم دون استثناء، إلى جانب تحرير مصالحنا التجارية فى الأسواق والاستثمارات الخارجية من التهديدات فى نفس الوقت، وضمان عدم تعرض الاقتصاد الصينى لآى هزات مفاجئة، بالتعرض مثلاً لقطع مصادر الإمداد أو ارتفاع الأسعار بشكل جنوبى.

يؤكد ان الإصلاح والانفتاح الاقتصادى الذى تشهده البلدان الآخرين قد تينا جيدا أقدم الاقتصاد الصينى على أرض صلبة استطاع ان يقاوم بها أعنف الهزات وأشدّها. كما أضاف، أن هذا الزهو لا يجب أبدا أن ينعينا مواضع الضعف التى تترك قوتنا وتقيدها. فالتشكك أن القدرة على تحصيل ومقاومة الأزمات والعثرات تعتبر بمثابة مفهوم استراتيجى مميز له أهمية كلية.

وتحديدا للقول، فإن مهام الأمن الاقتصادى تدرج على العشر نقاط التالية:-

١ - ان المنافسة على القوة لإشاملة الدولة ترتبط بشكل أساسى ببقاء هذه الدولة. لاشك أن ملحوظات "ملو زى دوانج" حول مقومات الدول التى يحق لها ان تحيا على وجه هذه المعمورة كفرد فى المجتمع الدولى صحيحة، وهو مفهوم يشابه ذلك الخاص بـ "فينج زياو بينج" القتال بأن "النمو والتطور له أهمية خاصة وأولية". أن ثورة المعلومات تفتح الأبواب لتعلن قنومها، وعلى أساسها سيتم تحديد ميزان القوة والهيكل الاستراتيجى العالمى بشكل نهائى فى القرن القادم.

هذا القرن يحمل فى طياته معركة حاسمة فى المجال الاقتصادى ومجال التكنولوجيا العلمية، وهى معركة تتعلق ببقاء ومستقبل الصين. لهذا اتجهت سياسة الدولة نحو العلوم والتعليم كسلاح لإعادة الحياة الى الصين.

ان الغارات الجوية لحلف الناتو فى يوغسلافيا مرتبطة ارتباطا شديدا بالنمو غير السوى للاقتصاد العالمى. يبدو أن ان عقليات الحرب الباردة، والرغبة فى وجود دولة عظمى مهيمنة، وسياسات القوة قد قامت من قبورها مرة أخرى. تتخذ الاتحادات العسكرية الكبيرة - والى تضم حشودا من الدول وسياسة السفن الحربية الجندية - من النمو غير السوى للقوة الدولية خلفية للعمل من خلالها، ومن ثم عكس للمولم الأمنية فى المجال السياسى، العسكرية، الاقتصادى، بجلاء نفوذ هذه الاتحادات وهذه السياسة تشكل تهديدا على الأمن القومى للدولة، بل على بقائها وعلى المقومات التى تضمن لها البقاء حية على هذه المعمورة، وتضمن لها الاحتفاظ بألميتها فى المجتمع الدولى.

٢ - إن العولمة العالمية تتحدى سيادة الدولة. لاشك أن العولمة مستعدو بالنفع على بلدنا، إلا أن مبدأ إزالة الحدود بين الدول - الذى هو أحد مقومات العولمة - سينحذى دون شك سيادة الدولة وتحكمها. لهذا يمكننا القول أن العولمة الاقتصادية والأمن الاقتصادى اللتان والمطلق لا يجتمعان فى مكان

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى
الموضوع الفرعى :	عام
المصدر :	قراءات استراتيجية
اسم كاتب المقال :	امل فؤاد بحر
رقم العدد :	٢
تاريخ الصدور :	فبراير ٢٠٠٠

نشر الحديد من الشائعات التي تمنى انطباعات كاذبة وغير حقيقية وتصيب الأسواق بالاضطراب الشديد. مثال على لهذا القول هو الهجوم المصوب والمدروس الذى شوه على دولار هونج كونج، ووقع سيول بالضربة القاضية فى الجولة الأولى بفضل حصولهم على معلومات هامة حول حجم ديون الهيئات المالية للتورية ومواعيد استحقاقها.

٩- ان مصداقية المعدلات وغيرها من إجراءات الوقاية من الأزمات مرتبطة بسمعة الدولة وهيئاتها المالية . تعتبر المؤسسات الدولية لمصداقية للمعدلات وصندوق النقد الدولي أداة وسلاحاً فى يد الدول الغربية. فبعد ظهور أزمة ما، تقوم الأولى بإضافة المزيد من القمح والخشب للزئران المتأججة، ثم يأتى صندوق النقد الدولي ليميد المياه الى مجاريها. وتشمل مصداقية المعدلات سمعة واستقرار بعض الدول، فى حين أن تبيان المعدلات يعنى خسارة المبلغ اللطافة لهذه الدول. حين قامت شركة مودى المتحدة لخدمة المستثمرين بنشر للمعدلات والأسعار الخاصة بها قامت الدنيا ولم تقعد ، عقد رؤساء الدول المؤتمرات الصحفية، وانزعج المشتغلون بالمال ، وعانت أسواق السندات المالية من هذه الأمواج المتلاطمة كثيراً. بحسرة أخرى، يلعب استقرار المعدلات والأسعار دوراً غايية فى الأهمية فى اقتصاديات بعض الدول. من ثم، فإن الإنذار المبكر للوقاية يعتبر أساس الأمن القومى.

١٠- ان الأمن التكنولوجى مرتبط بمصدر القوة الذى يستمد منه الوطن بأكمله ، وبالأمن الاقتصادى يوجه عام. فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة، عانت روسيا من انهيار سريع فى قوة التكنولوجيا العلمية، وإستنزاف شديد للعقول ، وإزالة السمود القصرى للتكنولوجيا العلمية، وتدهور شديد لصروح المعلومات والبنية الأساسية للتمو العلمى. فى وكالة الأبحاث للفضائية الأمريكية -نسلاً- وحدها يمثل حوالى ١٠٠ عام روسى فى المجال البحثى، وحوالى ٩٠% من جملة الخبراء الروس يعملون فى مجال الصناعات العسكرية ، كلهم كانوا فى الأصل مواطنين روس. يمكن اعتبار هذا أيضاً أحد أركان الأمن الاقتصادى إذا نظرنا للموضوع من منظور مدى تأثيره على نمو وتطور الدولة وموقعها من المنافسة الدولية.

٦- إن تأمين سلامة المواد الاستراتيجية ومصادر الطاقة مرتبطة باستقرار الاقتصاد القومى وحياة المواطنين. لا شك أن إمدادات الحبوب ، والبترو، للقمح ، الصلب ، الماء، والمعادن كانت ولا تزال ومستقبل أسباب صراعات وختلافات بل وحروب بين الدول. حرب الخليج والحرب العراقية الإيرانية، يمكن اعتبارهما بطريقتين أو بأخرى نزاعات وتنافس حول سلامة وتأمين مصادر الطاقة. بل إنه يقال إن هناك الحديد من الدول تقوم باستيراد كميات كبيرة من القمح وتخزينها فى مناسج مهجورة كنوع من التأمين لمصادر الطاقة لديها لى خطر أو مشكلة قد تطرأ فى المستقبل.

٧- ان الأمن المعلوماتى مرتبط بسرعة ونسبة انتقال المعلومات من خلال شبكات الاقتصاد القومى. سيجتبه النمو الاقتصادى إلى الاقتصاد المعلوماتى فى القرن القادم. ستعتمد الأعمال التجارية بعد ذلك على المعرفة والشبكات الحساسة لإنعاش المنافسة فيما بينها على الساحة الاقتصادية. فالحرب للتجارية العالمية ستظهر فى شكل حروب معلوماتية ، وكذا الساحة المالية العالمية ستعتمد كلياً على سرعة انتقال المعلومات. من هذا المنطلق فإن مهمة الأمن الاقتصادى القومى ستكون بناء جيهاة معلوماتية وضمان انسياب المعلومات وتداولها بشكل سهل وسلس.

٨- ان الأمن الوقائى مرتبط بالوقاية من الأخطار والأزمات التى قد تهدد الدولة. عند ظهور الأزمات الاقتصادية، فإن الدولة تنجى الى التدخل فى الحياة الاقتصادية تحت اسم الأمن القومى، أو تنقذ، عن كاهلها هذه الأزمة الى آخرين. من ناحية أخرى، فإن رؤوس الأموال التقنية فى العالم فى هذه الحالة ستسعى الى الرتداء كقازات الملاكات لتفوز بالضربة القاضية. لقد شلح جورج سوروس وغيره من صناديق التحوط بخطط محسوبة ومبيرة قبل شن هجومهم على تايلاند ١٩٩٧. لقد انخفضوا أجزاء من استثمارات بنوك التنمية الأوروبية ، ثم شرعوا فى الإعداد ليعض ، للتزيتات الأخرى على مدى عامين متواصلين لابد أن تكون قد ظهرت بعض الإشارات لأشظتهم الخفية هذه وهى تدار من الغرف المغلقة، لعل هذا هو السبب الذى جعل شبكات المخابرات فى الدول الآسيوية فى حالة تيقظ واستعداد. لقد سمع صناديق التحوط هذه البى

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي
الموضوع الفرعي : عام
المصدر : ملف الامرام الاستراتيجي

اسم كاتب المقال : مجدي صبحي
رقم العدد : ٦٣
تاريخ الصدور : مارس ٢٠٠٠

صناعات أمريكية لتخفيض أسعار النفط

مجدي صبحي

في وقت من المنتظر تزايد الطلب فيه نتيجة لدخول فصل الشتاء البارد، فالإقدام على هذا التصرف كان يعني ضرورة التأكد من أنه يمكن الاستمرار فيه لفترة من الوقت تمكن من التأثير على الأسعار. وكان ذلك ينطوي على مخاطرة حيث أنه إذا فشلت الولايات المتحدة في ذلك في وقت زيادة الطلب، فإن هذا كان سيدفع نحو إعادة بناء هذا المخزون بتكلفة أكثر ارتفاعاً في المستقبل، وهو ما يعني عكس الهدف المرجو على طول الخط من قبل الدوائر الأوراشي. ومن هنا لم تقدم الولايات المتحدة بالفعل على طرح جزء من المخزون في الأسواق. ثم لجأت الإدارة الأمريكية في شهر يناير الماضي إلى طرح فكرة عقد صفقة تجارية مع الشركات النفطية تحصل بموجبها هذه الشركات على كميات من النفط ثم تقوم بتوزيعها بكميات أكبر لاحقاً بعد انخفاض الأسعار. ويبدو أن تلك الخطوة أيضاً قد تم تأجيلها لمرة الفاشح النفطية التي الصفوف التي يمارسها الوزير الأمريكي ريتشاردسون على المنتجين خارج وبداخل منظمة الأوبك وخاصة من جانب كل من الخريج والمكسيك وفنزويلا والمملكة العربية السعودية.

وفي إطار هذه الصفوف التي الوزير الأمريكي أولاً مع نظيره المكسيكي أثناء انعقاد مؤتمر دافوس السنوي في شهر يناير الماضي وخرج بعدها الوزير المكسيكي ليصرح بأنه يتقدم للطلب الأمريكية بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار. ثم التقى المسؤول الأمريكي بعد هذا بوزيرة الطاقة النرويجية ونظيرها الفنزويلي ليصرحا بعدها بنفس المعنى الذي ذكره الوزير المكسيكي. وبينما كان من المخطط أن يلتقي ريتشاردسون بوزيري النفط في السعودية والكويت على هامش أعمال منتدى دافوس، فإن هذا لم يتحققاً ويبدو أنه فضل التركيز أولاً على البلدان المنتجة في نصف الكرة الغربي التي تعد المزود الرئيسي للولايات المتحدة ذاتها. فقد قام ريتشاردسون بزيارة المكسيك في شهر فبراير، ثم اتبعها بزيارة لمخطة الشرق الأوسط ضمن دول كثيرة ولكن أهم ما فيها هو زيارته لكل من السعودية والكويت. ويمكن تفهم زيارته السعودية باعتبارها أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، وبالتالي كان الهدف هو تأمين استمرار اللقوف السعودي على عقبيه غير المصرح منها لفظاً بزيادة مستوى الإنتاج. أما زيارته للكويت فتأتي بهدف جذبها بعيداً عن جبهة الأوبك المتأدية باستمرار الحفاظ على مستوى الإنتاج النفطي الراحت حتى نهاية شهر ديسمبر القادم. ويبدو أن جزءاً من مهمة الوزير الأمريكي بيل ريتشاردسون قد تم فعلياً قبل زيارة هذين البلدين الرئيسيين من التصريحات التي خرجت في أعقاب اجتماع وزراء نفط دول مجلس التعاون الخليجي بالرياض يوم ٢٣ فبراير الماضي، حيث كان من الواضح أنه قد تحدث نوع من التوافق بين هؤلاء الوزراء على ضرورة الاستجابة للطلب الأمريكية ورفع مستوى الإنتاج دون التصريح بكمية الزيادة في الإنتاج.

تفكيك نويكا السوق العالمي

والواق أن التركيز الأمريكي على النفط على كل من المكسيك وفنزويلا والسعودية تحديداً يأتي نتيجة للمكانة التي اكتسبتها هذه الدول الثلاثة في سوق النفط العالمي خلال فترة

مالات أسعار النفط للتفكيك خلال النصف الثاني من شهر فبراير الماضي دون أن تشهد انهياراً كبيراً، بحيث بات السعر يدور حول ٢٦ دولار في المتوسط وقد جاء هذا نتيجة لتأكيد العديد من وزراء النفط في منظمة الأوبك وعلى رأسهم وزراء النفط في فنزويلا والسعودية وبمشاركة من نظيرهم المكسيكي الذي لم تعد بلاده عضواً في الأوبك ولكنها تقوم بالتنسيق معها، على أنهم ينظرون جدياً في رفع مستوى الإنتاج. ومن المنتظر أن يتم زيادة الإنتاج حينما يحدد موعد انعقاد المنظمة يوم ٢٧ من الشهر الجاري وذلك للعمل على خفض الأسعار قليلاً، وحدد الوزير السعودي نطاقاً يتراوح بين ٢٥-٢٠ دولار للبرميل باعتباره النطاق المقبول للسعر، بينما ما زال عدد من أعضاء الأوبك يرون أنه من الممكن تعديد الحالي الخاص بسقف الإنتاج حتى نهاية سبتمبر القادم. حيث يرى هؤلاء الأعضاء وعلى رأسهم إيران والجزائر وليبيا، إضافة إلى الكويت حتى وقتاً قريباً، أن الأسعار ربما تهبط دون تدخل مع انخفاض مستوى الطلب بشكل طبيعي مع انتهاء فصل الشتاء في الدول الغربية المستهلكة، هذا إضافة إلى المستويات التي سيستقر عندها مخزون الدول المستهلكة في نهاية شهر مارس الحالي.

صفوف أمريكية

والواق أن التفكيك الحادث في الأسعار والذي مال ناحية الانخفاض في نهاية الشهر الماضي بعد النتيجة الرئيسية لوجة من الصفوف الأمريكية المصوبة. وكانت هذه الصفوف بهدف وحيد هو العمل على خفض أسعار النفط في السوق العالمي وذلك بدفع منظمة الأوبك، أو عدد من أعضائها المهيمن على الأقل، إلى إعلان قبولهم برفع مستوى الإنتاج عند انعقاد المؤتمر السنوي العادي للمنظمة في نهاية الشهر الحالي. وقد بدأت حملة الضغط على إعلان وزير الطاقة الأمريكي بيل ريتشاردسون أن الإدارة تفكر في طرح جزء من الاحتياطي الاستراتيجي من النفط في الأسواق. ومن المعروف أن هذا الاحتياطي كان قد تم اللجوء إليه من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب فرض الحظر العربي مع نشوب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. ويبلغ حجم هذا الاحتياطي الآن نحو ٥٨٨ مليون برميل وهو ما يعد أقل مستوى لهذا الاحتياطي منذ نهاية عام ١٩٩٧، وإذا ما استمر السحب من المخزون على معدلاته خلال الأسابيع الأخيرة فإن هذا المخزون النفطي سوف ينخفض إلى أقل مستوى له منذ نحو عقد من الزمن. وقد أكد على ذات التوجه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بنفسه خلال الأسبوع الثاني من شهر فبراير الماضي مع ارتفاع سعر برميل النفط من نوع "غرب تكساس" الأمريكي إلى ما يزيد على ٣٠ دولار للبرميل.

ورغم أن وزير الطاقة الأمريكي سيق وهسد باللجوء للاحتياطي في أكتوبر الماضي حينما زاد سعر نفط "غرب تكساس" إلى ما يتجاوز ٢٧ دولار للبرميل. وكان تغيير عدد من المحللين وقتها أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تلجأ لهذا

اسم كاتب المقال : محمد صبحي
رقم العدد : ٦٣
تاريخ الصدور : مارس ٢٠٠٠

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي
الموضوع الفرعي : عام
الملصق : ملف الأهرام الاستراتيجي

تضم فنزويلا سوى بصورة محدودة للغاية على غير ما كان عليه الوضع لسنوات طوال تعود إلى بدأ تبني فكرة سقف الإنتاج في بداية الثمانينيات. ومن ثم فإن بناء حالة جديدة من الثقة، والتوصل إلى الصيغة التي تتكفل بتحقيق أكبر مصلحة لدول المنظمة مجتمعة كانت قد قدمت الأساس التقوي لوضع استراتيجية جديدة يمكن الوثوق في نجاحها. وهذه السياسة لا تتبنى بالضرورة فكرة معاداة الدول المستهلكة، ولكنها في الوقت ذاته تهدف إلى التخفيف من التقلبات الحادة في أسعار النفط التي تضر بمصالح دول وضغوط يمثل فيها النفط المصدر الرئيسي للثروة والدخل.

ومن هنا ركزت الولايات المتحدة ضغوطها أولاً على أركان هذه الترويكات النفطية وقبل اجتماعهم يوم ٢ مارس الماضي حتى يضمن ضمان موقفهم على زيادة حجم الإنتاج، بل واقتراح مستوى الزيادة الكليل بتحقيق مستوى الأسعار الذي يقبله في هذه الأونة كافة المستهلكين الغربيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة. فبعض الأطراف الغربية بدأت في القول بأنه من المطلوب رفع مستوى الإنتاج بمقدار ٣-٢ مليون برميل يوميا. وهو ما يسمح بتحقيق هبوط معقول في الأسعار، بما يتفق مع مصالحها. بل إن إحدى المؤسسات الأمريكية وهي "ميريل لينش" ذكرت ضرورة زيادة مستوى الإنتاج بنحو ٢,٥ مليون برميل يوميا حتى يمكن للدول المستهلكة أن تعيد بناء المخزون ليصل إلى معدلاته الطبيعية! بينما من الواضح أن أيا من أطراف الأوبك أو الأطراف الأخرى التي تتنسق معها مثل المكسيك والنرويج لم تحاول التوسط في أي تصريح حول مدى الزيادة التي تراها في الإنتاج. وكان هذا أمرا مشتركا بين الجميع فيما عدا إنونيسيا التي ذكرت قبل شهرين أنها ترى ضرورة زيادة مستوى الإنتاج بمقدار محدود وليكن في حدود مليون برميل يوميا حتى يمكن خفض الأسعار قليلا ودون العمل على انهيارها. ومن المفترض إننا تم كسب جبهة المعارضين في منظمة الأوبك إلى صف القبول بزيادة الإنتاج، العودة إلى مستوى الإنتاج السابق على اتفاق لاهاي، أي زيادة مستوى إنتاج الأوبك بمقدار ١,٧ مليون برميل يوميا وزيادة إنتاج البلدان المنتجة خارجها والتي تنسق معها بمقدار ٠,٤ مليون برميل، لتكون الزيادة في حدود ٢,١ مليون برميل يوميا. ويبدو أن هذا المستوى من الإنتاج هو الذي يمكن أن يحقق النطاق السعري الذي يوافق عليه عدد من الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوق النفط العالمي خلال الفترة القادمة، سواء من جانب المنتجين أو المستهلكين وهو النطاق الذي تتراوح فيه الأسعار بين ٢٠-٢٥ دولار للبرميل.

مزيد على عام ونصف العام. إن يبدو أن هذه البلدان قد شكلت تحالفاً نفطياً ازدياد قوة ونفوذا في سوق النفط العالمي. وكان هذا التحالف يعمل واقميا باعتباره العقل للفكر والقوة المحركة لسوق النفط العالمي. فقد كانت بداية هذا التحالف عند عقد اتفاقية الرياض واستمراد خلال عام ١٩٩٨ والتي لم تنجح كثيراً في وقف انخفاض الأسعار بشكل ملموس. ثم توصلت هذه البلدان للخطوط العريضة لاتفاقية لاهاي في ١٢ مارس من العام الماضي، حيث استقر في هذه الاتفاقية على خفض مستوى إنتاج منظمة الأوبك بمقدار ١,٧ مليون برميل يوميا يضاف إليها نحو ٠,٤ مليون برميل أخرى من الدول المنتجة خارجها. ثم أتت التطورات التي شهدناها سوق النفط منذ تم تطبيق اتفاق لاهاي في بداية شهر أبريل الماضي، لتعزز من مكانة ونفوذ هذه الترويكات، حيث زادت أسعار النفط من مستوى ٩ دولار للبرميل من نوع خام برنت البريطاني في نهاية عام ١٩٩٨ وهو ما يعد أقل مستوى لسعر النفط منذ ما يزيد على ٢٥ عاماً ارتفع سعر نفط النوع إلى ما يزيد على ٢٨ دولار للبرميل في فبراير الماضي وهو ما يعد أعلى سعر منذ تسعة أعوام أي الفترة التي سبقت حرب الخليج الثانية مباشرة، وإننا ما أخفنا في الاعتبار أن ظروف حرب الخليج الثانية وأزمة توقف تصدير نفط كل من العراق والكويت كانت قد أدت إلى ارتفاع في الأسعار، وهو ما لم يستمر في كافة الأحوال سوى لفترة زمنية قليلة، فإن ذلك يسمح لنا بالقول أن متوسط السعر الذي تحقق خلال الستة أشهر الأخيرة ربما لم يتحقق في الظروف الطبيعية منذ عام ١٩٨٣.

والواقع، أن العديد من الأطراف المستهلكة كانت قد حاولت مبكراً هدم هذه الترويكات بالقول أن الاتفاقيات لن يتم الالتزام بها، وأنه سيتم العودة لخرق حصص الإنتاج كما كانت العادة دائماً. وتجاهلت هذه الأطراف أن هناك قوة دفع جديدة تتمثل في التنسيق الأكثر إحكاماً بين أعضاء المنظمة وغيرهم من المنتجين نتيجة للأضرار الكبيرة التي لحقت بهم نتيجة لانخفاض مستوى الأسعار في عام ١٩٩٨ وبداية عام ١٩٩٩. كما تجاهلت هذه الأطراف أن هناك قيادات جديدة في بعض بلدان الأوبك تبني رؤية تختلف إلى حد التناقض التام مع ما كانت تتبناه سابقاً. وعلى سبيل المثال فإنه لا يمكن تجاهل أن الرئيس الفنزويلي الذي انتخب في نهاية عام ١٩٩٨ وتسلم مقاليد السلطة بالفعل في بداية عام ١٩٩٩ تقدم بروية جديدة تهدف إلى تفعيل دور الأوبك وتنصيب على لقاء قمة يعقد في العاصمة الفنزويلية لقادة دول المنظمة لوضع استراتيجية طويلة الأمد تكفل الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء. والواقع أن الرئيس الفنزويلي قد أعطى لبلاده الكثير من المصالحية بالانتماء بحصة الإنتاج المقررة لفنزويلا بعد أن كانت من أكبر البلدان التي أصابت تقليدياً انتهاك الحصص. وتفيد معظم الإحصاءات أن البلدان التي تجاوزت حصصها الإنتاجية لم تكن

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	مجدي صبحي
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العدد :	٦٣
المصدر :	ملف الاهرام الاستراتيجي	تاريخ الصدور :	مارس ٢٠٠٠

النطاق بديلا لسعر الإشارة

والواقع أن فكرة النطاق السعري، لا تحديد سعر محدد مستهدف للبرميل النفط كما دأبت الأوبك على ذلك طوال السنوات الماضية، يعود إلى ذات الفكرة التي طرحتها فنزويلا خلال اجتماع ضم وزراء الترويكما الثلاثة عقد بالعاصمة الفنزويلية كراكاس خلال شهر سبتمبر من العام الماضي. وكانت الفكرة التي طرحتها فنزويلا وقتها تقضي بالدفاع عن نطاق سعري مستهدف يتراوح بين ١٦-٢٠ دولارا للبرميل. وبمحيط بزم التدخل ألبا في الأسواق العالمية في حالة تحرك الأسعار خارج هذا النطاق السعري المستهدف، وذلك كبديل عن الدفاع عن نقطة سعرية محددة كما هو الحال حاليا فيما يسمى بسعر نقط الإشارة، وهو السعر المرجعي الذي تهدف منظمة الأوبك لتحقيقه والبالغ ٢١ دولار للبرميل. وعلى الرغم من وجاهة هذه الفكرة، إلا أن دول الترويكما تم تأجيل التداول في فكرة فنزويلا إلى وقت لاحق، وهو ما مثل رسالة واضحة كان المتعاملون في الأسواق وقتها في حاجة إليها حتى لا ينخفض مستوى الأسعار بعد فترة قصيرة من ارتفاعها. ولكن يبدو أن تماسك الأسعار لفترة طويلة من الوقت، علاوة على كثافة والحاح الضغوط الأمريكية والشكاوى الأوروبية من الارتفاع الشديد في أسعار النفط كانت وراء العودة لتبني نفس هذه الفكرة وإن كان قد تم رفع هذا النطاق السعري ليتفق مع التطورات الجديدة التي شهدتها الأسواق العالمية خلال السنة أشهر الأخيرة.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي

اسم كاتب المقال : محمد عبد البديع

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد : ٤١٣٦٩

المصدر : الأهرام

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/١٢

اقتصاد القرن الجديد.. إلى أين ؟

د. محمد عبد البديع

الاقتصادية التي لصورت البيئة شراً بالغا وذلك فيما عرف بشبكة الاندثار السكاني مبيها تحرس العديد من مصالحي الحيوان والنبات للاضمحلال أو الانتزاع وتزيد معدل نمو بني الانسان ويبلغ عدد سكان العالم في نهاية القرن العشرين أربعة أمثال عددهم في بدايته. وقد دفع الاندثار السكاني إلى استنزاف موارد البيئة للتجسدة وغير التجسدة بالرغم من الحائز والصيد الجائر والرعي المفرط وزحف العمران على الأرض الزراعية والشوارع في استخدام المعادن والوقود الحفري ، كل ذلك في مسيل

تغيير القناة للسكن والمباني وسائل النقل وسائل الخدمات للتلاصق الإندثار التزايد من بني البشر ومع تقدم التقنية زالت سيطرة الانسان على البيئة فاستعمرها لتلبية طامع الرغبات التي لا تنتهي ولا تشبع ويمكن ذلك في تضخم هائل للاتاج والاستهلاك جاء على حساب موارد البيئة وأرثاء إليها في صورة مخلفات عجزت عن استيعابها فتشترى التلوث في البر والبحر ومجر وكان من أثر نشاط الانسان المكثف في البيئة أن ظهرت مشكلة أخرى من مشكلات تنموها هي تغير معالم البيئة ارتفاع زيادة نسبة ثاني اكسيد الكربون في الجو، والارتفاع التدريجي لحرارة الأرض وتكثف طبقة الأوزون والتصححر الناتج عن قطع الغابات والرعي الجائر، وإرثاء مستنقعات المياه الجوفية بسبب الري المفرط واضمحلال كثرة وتكثف التلوث. وغير ذلك من مظاهر تغير معالم البيئة إلى

الأسوأ بطبيعة الحال وهكذا تسلك المصنلات الثلاث متطلبات اقتصاد القرن الحادي والعشرين لتخرجه من مسار القرن الماضي وتقدم به في مسار حرج جديد يتقدم عن التحليل التقدي ليهتم بالتحليل الذي للتطوّر الاقتصادي كما تحول في القرن العشرين من التحليل التنظري إلى التحليل الرياضي والفيزيائي ومن المنظر أن يصبح كل من تطور البيئة ومجتمعاتها في طبيعة الظواهر الاقتصادية التي يهتم بها اقتصاد القرن الجديد. وسوف تظهر مظاهر البحث الاقتصادي تطورا جديرا في اتجاه التناقص جديده تهتم بمعالجة النشاط الاقتصادي كاتنام العلوم الطبيعية بها

ولكن ، هل يجمع اقتصاد القرن الحادي والعشرين مبادئه المنتشرة في أن يتخطى مصطلحات الثلاث الألاف في ذلك كيمبر ، وهو يحسن أمل بخلا في القرن الجديد. وما زالت هذه المسارات مسجدة روى تجلب الأنظار وتشتد من الهم وتشتت العقول ، وإذا طلقنا كل ذلك ساروا أو قضينا منه وطرا فسوف نتخلى من خلال الطلب على هذه المصنلات مصطلحات أخرى ليبدأ الانسان معها رطة معاملة لا تنتهي . من مصطلحات إلى غلبة ومن غلبة إلى مصطلحات. وهكذا حتى يربث الله الأرض ومن عليها ملك هو قدر الله في خفصواته خلفنا الانسان في كده

الاقتصاد أكثر الظواهر تغيراً وأسرع التطور وقد شهد القرن العشرين تغيرات اقتصادية جذرية نتجت في الكساد الكبير ، أزمة التده ، أزمة البطالة ، التضخم ، والتقسيم في ثلثي الركود أو التدهم الركوبي . كما شهد علم الاقتصاد تطورا مهما خاصة في مظاهر بحث الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على الأساليب

الرياضية والفيزيائية كما تلتحق منه فروعان جديان هما التنسب الاقتصادية واقتصاد في حماية البيئة. وإذا كنا لنا أن نسمي القرن العشرين سمي اقتصاديا فلنا نقول

على حق قرن الأزمات الاقتصادية فلم يكد الاقتصاد الغربي يتخطى أزمة الكساد الكبير حتى واجه بعد الحرب العالمية الثانية مشكلة التضخم الاقتصادي لإدراكها غائبا فكانت العالم. وقد هرع الفكر الاقتصادي في الغرب والشرق على السواء ويدرس هذه المشكلة ويبحث في استنباط الحلول الفعالة والمسرورة لها حتى توكلت هذه البلدان ركب الاقتصاد ولا تنفذ بآلياته. وفي غمار إشغال الفكر الاقتصادي بمعضلة التضخم وأمل التنمية تخطت أزمة أخرى لخطر أثار وأفسر تناولها في أزمة تنمو البيئة تبين علماء الاقتصاد أمورا أن عوامل تنمو البيئة وأساليب حمايتها ومجان شبكة اقتصادية ، وقد بزغ من خلال ذلك أحدث فروع علم الاقتصاد فائلا وهو اقتصاد حماية البيئة

وهكذا ولما القرن العشرين واستصحبنا إلى القرن الحادي والعشرين مصطلحات اقتصادية ثلاث هي التضخم الركوبي في البلدان المتقدمة ، التطور الاقتصادي في البلدان النامية، وتنمو البيئة بآلياته الاقتصادية للتربية وعليه فإن الفكر الاقتصادي في هذا القرن لابد أن يتطوّر في تباين التصدي لهذه المصنلات الاقتصادية الثلاث ومعضلة التضخم الركوبي ترتبط بالنسق الصناعي للبلدان المتقدمة من جانب وللتصناعات الرغابية السائدة فيها من جانب آخر . فلنقدم للتكنولوجيا قد تطوّر بالنشاط الاقتصادي بالعامة الاعتماد المتزايد على الآلية أو الأوتوماتية مما أدى إلى الاستغناء عن نسبة كبيرة من الأيدي العاملة تخطت أزمة البطالة كما أدى تضخم النشاط الاقتصادي من جانب وتضخم الاستهلاك الشخصي من جانب آخر وما ميدان أساليبها من مبادئ تنسق الرغبات الاقتصادية السائدة في البلدان المتقدمة، أدى ذلك إلى سخابة الاتفاق العام لهذه البلدان وزيادة الأمراض التي بها ما ثبت ظاهرة التضخم التي ولكيت في الوقت نفسه مشكلة البطالة وأزمة الركوبي فافترق من ذلك أعقد معضلة وأجهت البلدان لتضخم وهي التضخم الركوبي .

وقد برزت في خضم ذلك كاه معضلة تنمو البيئة وهي من أخطر المصنلات التي وأجهت البشرية في عصورها كإن لم تكن لظهورها على الإطلاق ، فالبينة موتل الانسان والحيوان والنبات ومحتوى للآلة على تنوعها من ماء وبسة وهواء. وهي مصدر الطاقة لكل ما نتم له به على قلب من نتم له تحصى ولا تعدده. ولكن الله ، الأطم بما خلق. نحن الانسان من الأسراف والتبذير في استهلاك نتموه ونهوه عن الاقتصاد في الأرض. بيد أنه سار في البيئة على غير ما أسره الله فاستنزف موارده وأجهت كل مكنزاتها وأبد كل مكنزاتها وغير معاملة فاضطررت نظاهما واحتلزلواها . وقد أدرك الانسان أن تنمو البيئة مرده إلى عوامل اقتصادية غفل الانسان عن تبعاتها حتى تفاقمت لها وتشتت من تنمو تنمو خبير . وقد كان تكثر الانسان لنا في طبيعة العوامل

